خولة لشكر أمام مجلس رئاسة الأممية الاشتراكية بمدريد:

تعزيز الدولة الاجتماعية خيار استراتيجي لترسيخ العدالة الاجتماعية

02

إسقاط عضوية شبيبة «البوليساريو» في مؤتمر الشباب العربي والإفريقي بكامبالا

03

في أفق المؤتمر الوطني الثاني عشر اجتماع اللجنة التحضيرية والمجلس الوطني للحزب يوم الجمعة 17 أكتوبر ببوزنيقة

تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب اجتماعها، يوم الجمعة 17 أكتوبر 2025، في الساعة العاشرة صباحا، طبقا لمقتضيات النظامين الأساسي والداخلي للحزب.

كما يعقد المجلس الوطني للحزب اجتماعه، يوم الجمعة 17 أكتوبر 2025 في الساعة الثانية عشرة زوالا، طبقا لمقتضيات النظامين الأساسي والداخلي، وفي إطار استكمال المحطات المتعلقة بالمؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب، أيام 17، 18 و 19 أكتوبر الجاري، بمركز الطفولة والشباب ببوزنيقة.

الإثنين 13 أكتوبر 2025 الموافق لـ 20ربيع الثاني 1447 العدد 14.157

الاتحاد الاشتراكي

Al Ittihad Al Ichtiraki

عمر بنجلون 1936 - 1975 شهيد صحافة الاتحاد الاشتراكي

مدير النشر والتحرير: عبد الحميد جماهري

الثمن: 4 دراهم

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

«الاتحاد الاشتراكي» تواصل نشر وثائق المؤتمر الوطني الثاني عشر

من 06 إلى 13

- ورقة لجنة قضايا المرأة
- ورقة لجنة قضايا الشباب والرياضة
- ورقة لجنة قضايا الإعلام الحزبي

أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة:

متدخلون يحذرون من التواطؤ الثابت بين «البوليساريو» والجماعات الإرهابية

صفحة 03

كسر الخاطر

تأطير الاحتجاج بحقائق السياسة والدستور

عبد الحميد جماهري

hamidjmahri@yahoo.fr

لا يمكن قراءة الخطاب الملكي أمام البرلمان بمعزل عن شرطين اثنين:

الشرط الدستوري الذي يضبط خطب افتتاح البرلمان، وشرط السياق الاحتجاجي الذي سبق الخطاب ووضع له أجواءه السيكولوجية المتوترة.

يمكن القول إن الاحتجاج قد خلق أفق انتظار عام، ليس لدى المحتجين فقط بل في الأوساط المغربية العامة.

لا يمكن لأي كان أن يحسم بأنه خطاب بدون سياق احتجاجي. أو نص بدون سياق(un texte sans contexte)..

بالنسبة للشرط الأول، وهو الشرط الدستوري، الذي تغير منذ 2011. لا يمكن القفز عليه، مهما كانت استعجالية المطالب ودقتها ومعقوليتها الاجتماعية ..

لقد كان المدخل الدستوراني دوما المدخل أو العتبة الرئيسة في كل معارك الإصلاح. وبعدها مباشرة المفتاح السحري المتمثل في الانتخابات.. بما هي آلية التوافق الإنساني في بناء الشرعية.

الحديث تحت قبة البرلمان يحيل على مركزية المؤسسة، وما تمثله في السيادة. وفي هذا الإطار نذكر أن دستور 2011 حسم بوضوح لا لبس فيه أين توجد السيادة، حيث ينص الفصل الثاني فيه على «أن السيادة للأمة، تمارسها مباشرة، عن طريق الاستفتاء، وبشكل غير مباشر، من خلال ممثليها (الفقرة 1 من هذا الفصل).بالتالي الملك خاطب ممثلي السيادة كما حددها الدستور.

من هذه السيادة ينبثق إكراه دستوري يلزم الملك نفسه، وهو أن هاته الانتخابات تلزمه بأن يعين رئيس الحكومة من الحزب الذي حصل على الترتيب الأول، وتشكيل حكومته، وهو ما كان حاضرا.

الملك، إذن، كان يتحدث وفي ذهنه الاحترام التام للدستور، عكس كل التطلعات، بعضها مشروط وبعضها مشروع، التي كانت تنتظر «لحظة توقف«pause politique يتوقف المسار السياسي فيها..

ولكن الملك كان يدافع عن إعادة تأطير الأجندة التشريعية على قاعدة استمرار الحديث عن استكمال المخطط التشريعي، سواء في ما يخص السياسات العمومية أو ما يخص الحياة السياسية ومنها مدونة الانتخابات التي دعا إلى التشاور بخصوصها في خطاب العرش، وهي من الأوراق الأساسية في هذا المخطط المتحدث عنه إلى جانب التقاعد والقوانين القطاعية موضوع تجاذبات سياسية.

وهنا لا بد من أن تلتقي إرادة الاحتجاج على النخبة في شطرها الفاسد مع آفاق المدونة.

إن شرط السيادة مرتبط ارتباطا جوهريا بشرط أخلاق الدولة كما تنظمها الفقرة الثانية من الفصل الثاني المذكور أعلاه.. وتقول:إن «الأمة تختار ممثليها في الهيئات المنتخبة بتصويت حر ونزيه ومنتظم» .

وشرط احتكار التمثيل الديموقراطي الشرعي مرتبط بها ارتباط الولادة congénital، ذلك أن وضع الملكية المغربية في الحداثة السياسية بشكل حاسم..من خلال التأكيد على الدور الأساسي للانتخابات، لا يستقيم إلا بما تم وضعه في الفقرة 1 من المادة 11 على أن تكون الانتخابات «حرة ونزيهة وشفافة» .

الشرط الاحتجاج في الفعل الملكي والخطاب المعبر عنه...

الشبيبة باعتبارها كتلة أخلاقية حققت حضورها من حيث إن القيم التي طالبت بها من أجل جعل الدولة فاعلا أخلاقيا اخترقت الخطاب من بدايته إلى نهايته...

لقد ورد الاحتجاج في الحديث عن التقابل بين المشاريع الكبرى وبين المشاريع التنموية، سواء بواضح العبارة عندما دافع عن التوازن عوض التنافس وبين التكامل عوض التناقض: وكان العبد الفقير لرحمة ربه قد كتب عن الموضوع بنفس المعنى، وبنفس الروح قبل الخطاب بعشرة أيام : وفيه وردت تدوينة بالحرف» معادلة وضعها جيل Z أمام أعيننا.... المونديال ضد... الدولة الاجتماعية:

المنطق يقضي أن الواحد يخدم الآخر...ولا يتناقضان عندما يسير المغرب بسرعةواحدة(صدق ملك البلاد)« وفي. السياق ذاته أضفت بأن التدبير التواصلي حول الموضوع فيه خلل .

صفحة 02

شخصيات إفريقية وأوروبية تراسل «غوتيريس» حول الصحراء

03

02

الإعلام في الخطاب الملكي: دعوة إلى الاستقلال والإصلاح

محمد الطالبي

أبرز جلالة الملك في خطابه أمام البرلمان يوم 10 أكتوبر 2025 مكانةً استثنائية للإعلام، واضعًا إياه في صلب الدينامية الوطنية إلى جانب الأحزاب والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني.

لم يكن الإعلام في هذا الخطاب مجرد وسيلة نقل أو دعاية، بل قوة مجتمعية مسؤولة عن تأطير المواطنين، وشرح القوانين والمبادرات العمومية، وترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع.

هذا التقدير الملكي لدور الإعلام يعكس رؤية متقدمة تعتبره أحد أركان التنمية والعدالة الاجتماعية، وشرطًا أساسيًا لبناء مواطن واعٍ بحقوقه وملتزم بواجباته.

فالملك، وهو يفرّق بوضوح بين "التواصل" الذي هو وظيفة الدولة في شرح سياساتها، و"الإعلام" الذي هو ضمير المجتمع، وجّه رسالة دقيقة مفادها أن حرية الإعلام واستقلاليته ليستا امتيازًا بل مسؤولية وطنية.

03

ترسيخ العدالة الاجتماعية والمجالية: رؤية ملكية تتقاطع مع المشروع الاتحادي التقدمي

الدكتور عمر أعنان(*)

الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية الحادية عشرة، جاء ليجدد الثقة في المؤسسات، ويعيد توجيه البوصلة الوطنية نحو ما هو جوهري في مشروع الدولة المغربية الحديثة: العدالة الاجتماعية والمجالية، الجدية في العمل، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

فهو خطاب يتجاوز الإطار الظرفي، ليقدم رؤية متقدمة لمغرب يسوده العدل، والكرامة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، ويؤسس لمسار جديد من الإصلاح المتوازن والمواطنة الفاعلة.

02

هل فعلاً انتصرت الحكومة؟ أم أن الخطاب الملكي أطلق جرس الإنذار؟

نورالدين زوبدي

تحاول أحزاب التحالف الحكومي تسويق فكرة مضللة مفادها أن خطاب الملك حمل إشادة صريحة بأداء الحكومة، وأنه عبّر عن رضاه عن مجهودات الوزراء والبرلمانيين، في حين أن هذا النوع من العبارات يدخل ضمن الأدبيات الدبلوماسية المعهودة في الخطب الملكية، ولا يمكن قراءته ك»تزكية» مباشرة.

ما تخشاه هذه الأحزاب هو الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها: الحكومة تعيش أزمة عميقة بسبب الرفض الشعبي المتزايد لسياساتها الاجتماعية. هذا الرفض لم يتأخر في التعبير عن نفسه، فقد أعقب مباشرة الندوة الصحفية التي عقدها رئيس الحكومة، والتي سخّرت لها القناتان العموميتان، محاولة لإقناع الرأي العام. غير أن النتيجة جاءت معاكسة، إذ اندلعت احتجاجات شعبية أمام المستشفى الإقليمي بأكادير، داخل جماعة يرأسها رئيس الحكومة نفسه، في رسالة قوية على تآكل الثقة بين المواطن والحكومة.

الإثنين 13 أكتوبر 2025 الموافق لـ 20 ربيع الثاني 1447 العدد 14.157
الاتحاد الاشتراكي Al Ittihad Al Ichtiraki
www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

في اجتماع هيئة مجلس رئاسة الأممية الاشتراكية بمدريد

خولة لشكر: تعزيز الدولة الاجتماعية خيار استراتيجي لترسيخ العدالة الاجتماعية

■ مراسلة خاصة

اجتمعت هيئة رئاسة الأممية الاشتراكية، في نهاية الأسبوع بمدريد، بمشاركة قادة ونواب رؤساء من مختلف القارات، لمناقشة الأوضاع الدولية الراهنة وتعزيز القيم التقدمية القائمة على السلام والمساواة وحقوق الإنسان.

وأكدت خولة لشكر، عضو مجلس الرئاسة بالأممية الاشتراكية، على أهمية تعزيز الدولة الاجتماعية كخيار استراتيجي لترسيخ العدالة الاجتماعية والمسار التنموي الوطني في المسار المغربي.

كما شددت على أهمية الاجتماع الذي ينعقد عقب التوافق حول مخطط السلام الأمريكي لغزة، مشددة على أن هذه الخطوة ينبغي أن تتوج بانضمام دولة فلسطين الموحدة، من الضفة إلى غزة، إلى الأمم المتحدة.

وأبرزت لشكر أن دعم إعادة إعمار غزة وتقوية مؤسسات الدولة الفلسطينية يجب أن يكون من أولويات الصف التقدمي العالمي، داعية إلى تحويل التضامن إلى برامج عملية ومبادرات ملموسة.

كما نوهت بمبادرة الأممية الاشتراكية لإحداث مؤسسة فكرية وهيكلة إطار للبرلمانيين الاشتراكيين، معتبرة أن هذه الدينامية الفكرية والسياسية ستعزز قدرة الصف التقدمي على إيصال مشروعه ورؤيته عبر العالم.

ورحب بيدرو سانشيز، رئيس الأممية الاشتراكية، خلال الجلسة الافتتاحية، بنواب الرئيس الذين حلّوا بمدريد، مبرزاً أن التطورات الإيجابية في الشرق الأوسط، خصوصاً وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن، تمثل بارقة أمل لإنهاء الحرب. وأكد سانشيز التزام الأممية الاشتراكية بمواصلة العمل مع حزبيها العضوين في المنطقة، حركة فتح والحزب الديمقراطي الفلسطيني، لضمان تحقيق سلام عادل وقابل للحياة يقوم على حل الدولتين.

واتفق المشاركون على دعم كل قوى السلام في المنطقة، مؤكدين أن التحديات العالمية تفرض على التيار التقدمي توحيد جهوده للدفاع عن العدالة الاجتماعية، والمساواة، واحترام القانون الدولي الإنساني، والمؤسسات الديمقراطية في مواجهة صعود اليمين المتطرف.

كما عبّر قادة الأممية عن تضامنهم مع أعضاء الأحزاب الاشتراكية المسجونين أو المضطهدين في كل من بيلاروسيا وكيرغيزستان والنيجر، وتطرقوا إلى الأوضاع المقلقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وفنزويلا وأوكرانيا.

وفي السياق ذاته، أعلن سانشيز عن إطلاق منصة تقدمية للدفاع عن الديمقراطية، تربط بين مراكز الفكر والحكومات، وتعمل على التنسيق الدولي لمواجهة النزعات الشعبوية واليمين المتطرف.

وأكدت مداخلات المشاركين أن السياسة التقدمية ليست فقط حية، بل ضرورة لضمان السلام والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، مجددين التزامهم بالعمل المشترك من أجل عالم أكثر تضامناً وإنصافاً.

وكالة بيت مال القدس الشريف تدعم 6 شركات ناشئة فلسطينية في معرض «إكسباند نورث ستار 2025» بدبي

تشارك وكالة بيت مال القدس الشريف في معرض «إكسباند نورث ستار 2025»، الذي افتتح أمس الأحد بدبي، ويستمر إلى غاية 15 أكتوبر الجاري، وذلك تزامنا مع افتتاح الموسم الاجتماعي والاقتصادي في القدس 2026-2025.

وتشارك الوكالة في هذا الحدث الدولي برواق مؤسساتي، وجناح خاص بحاضنة مشاريع التجديد والابتكار "BMAQ Innovation Hub"، والذي يضم مشاريع 6 مقاولات فلسطينية ناشئة، بدعم من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وبشراكة مع جامعة القدس.

ويأتي هذا الحضور، الثاني من نوعه في هذا التجمع العالمي، ليجسد توجه الوكالة، التابعة للجنة القدس، برئاسة جلالة الملك محمد السادس، لدعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية في القدس، وتمكين الشباب الفلسطيني، من خلال تشجيع الابتكار وتعزيز ريادة الأعمال.

وتتوزع مشاريع الشركات الستة، التي تم اختيارها وفق معايير خاصة تم إقرارها بالتعاون مع فريق متخصص في جامعة القدس، على قطاعات الصحة والتعليم وتربية النحل، والألعاب الالكترونية، وتطبيقات خاصة بالأشخاص في وضعية الإعاقة.

وتضم قائمة المقاولات الفلسطينية المشاركة ضمن حاضنة الوكالة كلا من شركة «GlyCare»، وهي منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لإدارة مرض السكري؛ و «Hives360»، وهو نظام ذكي لإدارة خلايا النحل وتحليل الإنتاجية؛ و «Plink Play»، وهي منصة متخصصة في الألعاب الإلكترونية؛ و «Rafeeqek»، وهو عبارة عن تطبيق موجه خاص بصحة المرأة؛ و «Taleik AI»، وهي خدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لأتمتة الردود الصوتية باللغة العربية؛ و«Mufakker»، وهي عبارة عن منصة تعليمية تفاعلية تهدف إلى دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتواكب وكالة بيت مال القدس الشريف مشاركة الشركات الفلسطينية في مختلف الأنشطة الموازية التي يوفرها (نورث ستار)، ومن بينها مسابقة «سوبرنوفا»، التي تجمع نخبة المشاريع المبتكرة على المستوى العالمي، إلى جانب عقدها للقاءات ثنائية مع مستثمرين ومسرعات أعمال عربية ودولية، واستكمال جلسات الإرشاد والتوجيه، التي تركز على تطوير المنتجات وتحسين جاهزيتها للتطوير والاستثمار.

ويعد هذا الفوج الرابع من نوعه الذي ترعاه الوكالة للمشاركة في معارض دولية ووطنية كبرى، حيث تواصل وكالة بيت مال القدس الشريف من خلال هذه المبادرات تأكيد التزامها بتمكين الشباب الفلسطيني اقتصاديا وخلق فرص جديدة للنمو في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

وتأتي هذه المشاركة لتؤكد حضور فلسطين في هذا الفضاء الدولي، ولتعكس صورة مشرفة عن الكفاءات الفلسطينية القادرة على الإبداع والمنافسة في أسواق التكنولوجيا العالمية.

مصرع خمسة أشخاص في حادثة سير بإقليم ورزازات

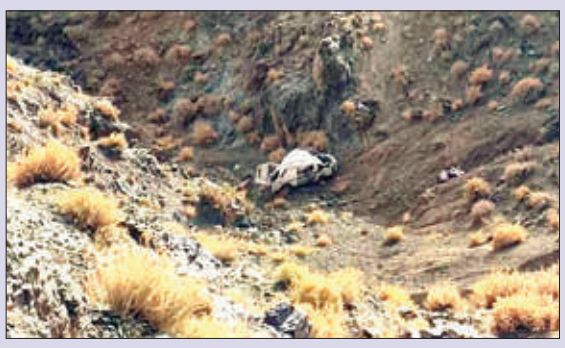

أفادت السلطات المحلية بإقليم ورزازات بأن خمسة أشخاص لقوا مصرعهم، فيما أصيب خمسة آخرون بجروح متفاوتة الخطورة، في حادثة سير وقعت حوالي الساعة الرابعة من مساء يوم السبت، بالطريق الوطنية رقم 23، بمحاذاة دوار الحوانت، جماعة غسات، قيادة غسات.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الحادثة وقعت إثر انقلاب سيارة نقل مزدوج كان على متنها عشرة أشخاص من بينهم السائق.

وأضاف أنه وفور إشعارها بالحادث، انتقلت السلطات المحلية ومصالح الدرك الملكي والوقاية المدنية إلى عين المكان، من أجل اتخاذ التدابير الضرورية في شأن هذا الحادث، حيث جرى نقل المصابين إلى المركز الاستشفائي الإقليمي سيدي حساين بناصر بمدينة ورزازات، فيما تم إيداع جثث الضحايا بمستودع الأموات.

وأشارت السلطات المحلية إلى أنه تم فتح بحث من طرف مصالح الدرك الملكي، تحت إشراف النيابة العامة المختصة، لتحديد ظروف وملابسات الحادث.

كسر الخاطر

تأطير الاحتجاج بحقائق السياسة والدستور

عبد الحميد جماهري
hamidjmahri@yahoo.fr

تابع ص 01

تنافس الأغلبية على حكومة المونديال وإخراج الموضوع من المعادلة الثلاثية التي تحكم الاستثمار العمومي!

وعليه ما علقت به هو أن «الواقع السياسي أعطانا العكس:

- المونديال مازال بعيدا ولكنه سرعان ما تحول من مكسب لحشد الهمم إلى شعار سياسي للعجرفة،

والدولة الاجتماعية: حالة استعجال لكنها مازالت تتعثر وتحولت بدورها إلى شعار دعائي للعجرفة أيضا... وللافتراس النيوليبرالي.» جلالة الملك لم ينف التناقض فحسب بل وضع الترابط العضوي بينهما بالإشارة إلى «الاستثمار العمومي»، ونبه إلى أنه لا يمكن القبول بالتهاون في عرقلته وجعل الحسم ضروريا في التعامل مع من يفعل ذلك.

ونحن نعرف بأن ركائز هذا الاستثمار البالغ 340 مليار درهم هي التنمية، والعدالة المجالية والمشاريع الرياضية الكبرى.. إذن الخارطة واضحة، والتنزيل هو المعضلة وسبب الاحتجاج..

وللمغرب تجربة ملموسة في تطوير التنمية والعدالة من خلال المشاريع الكبرى في ميناء طنجة، أو من خلال المشاريع السكنية والطرق السيارة وغيرها..

ولعل الشعارين الأساسيين فيه، التعليم والصحة: مركزيتين للدولة الاجتماعية، حضرا من زاوية الاستعجال، وكان تناولهما من زاوية الامتداد ..

في السياق ذاته يطرح الاحتجاج أزمة تنزيل التوافقات الكبرى... ولعله من سوء حظ دستور 2011 والدولة الاجتماعية.. أن أحد مظاهر أزمة السياسة في بلادنا هو الفشل، النسبي أو الكلي ..في تنزيل التوافقات الكبرى التي تمت منذ 2011على الأقل:

- دستور 2011 كان سقفه الإصلاحي مرتفعا، لكن رافقته سياسيا، من موقع الشراكة الدستورية على رأس الحكومة، قوى محافظة في جوهرها كما رافقه سياق محدد كانت الأولوية فيه. بالنسبة للفاعلين الأساسيين «تطبيع» الفاعلين الجدد في حقل وطني كان مبنيا على تعاقدات محددة لم يكونوا واردين فيها، علاوة على علاقة توتر لا تخفى على أحد .. وعشنا بشكل ما «تعايشا» تحت سقف الدستور لكنه سرعان ما انفجر...

- الدولة الاجتماعية بدورها كانت توافقا كبيرا، على قاعدة نموذج تنموي شكل محور شراكة مجتمعية واسعة، لكن للأسف تولى تنزيلها..، من موقع الشراكة الدستورية كذلك على رأس الحكومة، تيار ليبرالي منفلت حتى لا نقول متوحشا، لا توجد في جيناته مفاهيم الدولة الاجتماعية.. وعشنا «تعايشا» آخر بين حراك الدولة من أجل تنزيل الدولة الاجتماعية والترسانة التي قدمتها المؤسسة الملكية وبين «التأويل» النيوليبرالي في التنزيل..

فكان ذلك وجها آخر في أزمة تنزيل التوافقات الكبرى..

وقد سرني أن هذا التصور ورد ضمنيا في أرضية «جيل زيد.» الأخيرة. وكان العبد الفقير لرحمة ربه قد رافع عن هاته الزاوية منذ سنتين على الأقل (ما كتبته على صفحات جريدتنا وما تدخلت به في ندوات حزبية وغير حزبية منذ 2023)..

الإعلام في الخطاب الملكي: دعوة إلى الاستقلال والإصلاح

■ محمد الطالبي

تابع ص 01

لكن هذه الرؤية الراقية لم تجد صداها في الواقع العملي، لأن الحكومة لم تواكبها بالإرادة والإصلاح المطلوبين.

فالإعلام الوطني يعيش منذ سنوات تراجعًا مقلقًا في المصداقية والفعالية، نتيجة غياب استراتيجية إصلاحية شجاعة، واستمرار التحكم في الدعم العمومي، وضعف آليات التنظيم الذاتي.

ويتحمل الجهاز التنفيذي جزءًا كبيرًا من هذا التراجع، بسبب تأخره في إعادة هيكلة القطاع، وتردده في تمكين المجلس الوطني للصحافة من أداء مهامه كإطار ديمقراطي مستقل.

فبدل تطوير المجلس وتحصينه كمؤسسة للتقنين الذاتي والمحاسبة المهنية، تم تجميده وتعطيل دوره، في خطوة أعادتنا إلى الوراء وخلقت فراغًا مؤسساتيًا خطيرًا داخل الجسم الصحافي.

لقد أثبتت التجربة أن غياب المجلس الوطني للصحافة أضعف المهنية وزاد من هشاشة المهنة، وفتح الباب أمام فوضى رقمية وإعلام موجه، بينما المطلوب اليوم هو إعلام حرّ ومسؤول، يراقب أداء السلطة كما يشرح سياساتها، ويدافع عن المصلحة العامة بعيدًا عن التبعية والولاءات.

إن إصلاح الإعلام لم يعد خيارًا تأجيله ممكنًا، بل ضرورة وطنية تتطلب:

- تحرير القرار الإعلامي من الوصاية السياسية،
- تمويل شفاف يحمي الاستقلالية،
- وآليات مهنية منتخبة تضمن المحاسبة الذاتية.

لقد وضع الملك الأساس حين منح الإعلام مكانة مركزية في بناء المغرب الصاعد، لكن الكرة اليوم في ملعب الحكومة التي يجب أن تنتقل من الخطاب إلى الفعل، ومن التبرير إلى الإصلاح.

فالإعلام القوي لا يُبنى بالشعارات، بل بإرادة سياسية صادقة تحمي الحرية وتضمن الكرامة المهنية.

وحين يتحقق ذلك، سيصبح الإعلام فعلاً كما أراده الملك:

جسرًا للتنوير وسدا منيعا ضد التضليل والتفاهة.

هل فعلا انتصرت الحكومة؟ أم أن الخطاب الملكي أطلق جرس الإنذار؟

■ نورالدين الزوبدي

تابع ص 01

والملفارقة أن الشعارات الكبرى التي رفعتها هذه الحكومة، وعلى رأسها «الدولة الاجتماعية»، انهارت في وقت قياسي.

فبعد أن كانت تُقدَّم كمشروع طموح مدعوم بالأرقام والمنجزات المعلنة، وُصفت أحياناً بأنها غير مسبوقة في تاريخ المغرب، تبيّن أن الواقع مختلف تمامًا. فقد فشلت الحكومة في ترجمة هذا الشعار إلى سياسات ملموسة تستجيب لحاجيات المواطنين.

والسبب الجوهري في هذا الفشل يعود إلى التناقض البنيوي داخل التحالف الحكومي نفسه. فالأحزاب المشكلة له، وإن تبنّت نظرياً خطاب الدولة الاجتماعية، إلا أنها في جوهرها أحزاب ليبرالية، لا تتبنى فعلياً القيم التي تقوم عليها هذه الرؤية. وبالتالي، جاء تنزيل هذا المشروع بشكل مشوه ومفارق، أفرغه من محتواه الحقيقي، ما دفع شرائح واسعة من الشباب إلى الخروج للاحتجاج، تعبيراً عن شعورهم بالإقصاء والخداع.

وحين جاء الخطاب الملكي بصيغته المتوازنة والحكيمة، توهّمت الحكومة أن العاصفة قد مرت، وأنها خرجت منتصرة.

لكن قراءة متأنية تكشف العكس. فحين شدد جلالة الملك على ضرورة تقليص التفاوتات المجالية، ومنح الأولوية لملفات التعليم، والصحة، والتشغيل، فإنه بذلك ينصف الشباب المحتج، ويقرّ بشرعية مطالبه، موجهاً رسائل واضحة للحكومة لإعادة ترتيب أولوياتها.

والأهم، أن جلالة الملك أسند مهمة إعداد برنامج التنمية المجالية الجديد إلى وزير الداخلية، لا إلى رئيس الحكومة، وهو مؤشر بالغ الدلالة.

ما يحدث اليوم هو محاولة لتزييف مضمون الخطاب الملكي وتحميله ما لا يحتمل. فالتحفيز لا يعني التزكية، والتوجيه لا يعفي من المحاسبة. أما الشارع، فلا يزال ينبض بالحياة، ويؤكد يوماً بعد آخر أنه حاضر، ومتابع، وواع.

وفي النهاية، فإن الجواب الحقيقي على سؤال: هل انتصرت الحكومة أم لا؟ لا يمكن أن يُفصل فيه عبر التصريحات السياسية أو قراءة انتقائية للخطاب الملكي، بل من خلال فتح آفاق إصلاح حقيقي يهم القوانين الانتخابية، بشكل يعزز الثقة، ويكرّس مبدأ الإنصاف، ويضع حداً لاستخدام المال والنفوذ في العملية السياسية.

كما أن الحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الفرقاء، وتأمين شروط انتخابات نزيهة وشفافة، يظل المدخل الأساس لإجراء استطلاع حقيقي لإرادة الشعب، وتقييم دقيق لما إذا كانت هذه الحكومة فعلاً تحظى بثقة المواطنين... أم لا.

«بسم الله الرحمان الرحيم «يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي ودخلي جنتي».
صدق الله العظيم

الفنان والجمعوي عبد الرزاق صبري في ذمة الله

غادرنا إلى دار البقاء، يوم الخميس 09 أكتوبر 2025 بمدينة المحمدية، الفنان والجمعوي عبد الرزاق صبري، عن سن ناهز 58 سنة، إثر وعكة صحية مفاجئة.

وبهذه المناسبة الأليمة، يتقدم أصدقاء الراحل بأحر التعازي والمواساة إلى والدته وزوجته وأبنائه، وإلى إخوانه وأخواته، وكافة أفراد أسرته الصغيرة والكبيرة، وكذا إلى زملائه في قطاع وزارة الثقافة والشباب – فرع المحمدية، وإلى أعضاء الجمعيات المدنية التي كان فاعلا نشيطا ضمنها، وخاصة جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة التي أشرف على تسييرها بمدينة المحمدية.

راجين من الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويرزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

صهر بوشعيب التومي في ذمة الله

انتقل إلى رحمة الله زوج ابنة بوشعيب التومي بمدينة طنجة. وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم أصدقاء ومعارف التومي ومن خلالهم إلى باقي أصهاره وأسرته، بأحر التعازي وأصدق المواساة إلى ابن المرحوم البروفيسور مصطفى فضلي وإلى كافة أفراد الأسرة والعائلة راجين من العلي القدير أن يتغمد الفقيد برحمته الواسعة وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

بحضور شبيبتي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال

إسقاط عضوية شبيبة «البوليساريو» في مؤتمر الشباب العربي والإفريقي بكامبالا

■ مراسلة خاصة

شهدت العاصمة الأوغندية كامبالا انتصاراً جديداً للدبلوماسية الشبابية المغربية، بعد إسقاط عضوية ما تُسمّى بشبيبة «الجمهورية الوهمية» داخل مجلس الشباب العربي والإفريقي، وذلك بإجماع أكثر من 47 دولة عربية وإفريقية، وبمبادرة من الشبيبة الاتحادية لحزب الاتحاد الاشتراكي وشبيبة حزب الاستقلال.

وفي تصريح لسميحة لعصب، عضو المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية، أكدت أن الوفد الجزائري حاول تمرير عناصر من جبهة البوليساريو ضمن تمثيليته الرسمية، رغم أن المجلس لم يوجّه أي دعوة لهذه المنظمة الانفصالية، مشيرة إلى أن عناصر الجبهة حاولوا استفزاز الوفد المغربي وخلق الفوضى داخل القاعة.

وأوضحت لعصب أن الوفد المغربي واجه هذه المناورات بحزم، مؤكداً أن المجلس يضم فقط دولاً ذات سيادة معترف بها، كما خاض نقاشات مكثفة مع مختلف الوفود لتوضيح حقيقة النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وموقف المملكة القائم على مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي وذي مصداقية.

وأضافت أن محاولة تمرير طلب عضوية البوليساريو عبر ما يسمى "جبهة المستقبل الجزائرية" قوبلت برفض قاطع من جميع الوفود، حيث أعلن رئيس المجلس رسمياً إسقاط الطلب وسط تصفيق وهتافات مؤيدة من ممثلي الدول المشاركة.

وختمت لعصب بالتأكيد أن ما جرى في كامبالا يشكّل «انتصاراً جديداً للدبلوماسية المغربية الموازية، التي تواصل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة بالحجة والإقناع، وترسيخ قيم التضامن والوحدة العربية والإفريقية».

أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة:

متدخلون يحذرون من التواطؤ الثابت بين «البوليساريو» والجماعات الإرهابية

حذر متدخلون أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة بنيويورك، من التواطؤ الثابت بين جماعة «البوليساريو» الانفصالية المسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل، مشيرين إلى أن ذلك يشكل تهديدا جسيما للاستقرار والأمن الإقليميين.

وفي هذا الصدد، ذكرت جوليا باتشي، العضو في منظمة «إل تشيناكولو» غير الحكومية، بإحالة مشروع قانون على مجلس النواب الأمريكي يهدف إلى تصنيف هذه الميليشيا المسلحة كمنظمة إرهابية أجنبية.

وقالت جوليا باتشي إن هذه المبادرة التي قدمها نواب من الحزبين الديمقراطي والجمهوري تظهر بجلاء أن الخطر الذي يمثله هذا التنظيم الانفصالي لم يعد موضوعا للنقاش السياسي، بل أصبح مصدر قلق أمني طارئ، مؤكدة أن «البوليساريو» تمثل «عاملا مزعزعا للاستقرار تعمل لصالح من يعيشون على الاضطرابات الإقليمية».

وبعدما ذكرت بحالة عدنان أبو الوليد الصحراوي، العضو في هذه الميليشيا، الذي أصبح مؤسسا لـ«حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا»، ثم للنواة الأولى لـ«تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى»، اعتبرت المتدخلة أن هذه الحالة ليست سوى «الشجرة التي تخفي الغابة»، إذ أن العديد من عناصر الحركة الانفصالية المسلحة «انخرطوا في صفوف الإرهاب».

وأكدت المتدخلة أن مشروع القانون المطروح بالكونغرس الأمريكي يبرهن على أن ميليشيات «البوليساريو» أصبحت «جزءا لا يتجزأ من شبكات الإرهاب والتهريب بمختلف أنواعه التي تهدد منطقة الصحراء والساحل».

بدوره، أكد الخبير الجيوسياسي الرواندي، إسماعيل بوكانان، أن الكيان الانفصالي يقيم «ارتباطات وثيقة» مع التنظيمات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء.

وتابع الخبير الدولي أن «السلم والأمن في إفريقيا لا يمكن أن يتحقق ما لم يتم تصنيف +البوليساريو+ منظمة إرهابية»، محذرا من أن هذا الكيان الانفصالي المسلح يمثل «تهديدا» خطيرا» للسلم والأمن في إفريقيا وخارجها».

من جهته، ندد رئيس جمعية الصداقة المغربية-الفلسطينية، محمد زياد الجعبري، بـ«التواطؤ» القائم بين الحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، محذرا من الصلات «التكاملية» بين هذه الكيانات الثلاث.

وأوضح المتدخل أن التنظيمات الإرهابية تستفيد من الموارد، لا سيما الأموال والأسلحة التي توفرها شبكات الجريمة المنظمة، في حين تستغل الحركات الانفصالية هشاشة الحدود وغياب استراتيجية أمنية فعالة، لتنفيذ مخططاتها التخريبية. وفي هذا الإطار، أبرز محمد زياد الجعبري أن مخيمات تندوف الخاضعة لسيطرة انفصاليي «البوليساريو» جنوب غرب الجزائر تشكل أحد الممرات الرئيسية لشبكات التهريب في إفريقيا، والتي تستفيد منها شبكات الإرهابيين والمجرمين على حد سواء.

كما حذر المتدخل من تنامي خطر تطرف الشباب في هذه المخيمات، لاسيما بسبب غياب فرص العمل وسوء الأوضاع المعيشية المفروضة من قبل قادة الميليشيا المسلحة.

وفي السياق ذاته، سلط الخبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، محمود الرحمان أنور، الضوء على التهديد المتنامي الذي تمثله الحركات الانفصالية على السلم والسيادة وحماية الحقوق الأساسية في إفريقيا، مؤكدا أن تواطؤها مع التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة يقوض الاستقرار الإقليمي ويخلق مناطق خارجة عن القانون يعاني فيها المدنيون من العنف والحرمان من أبسط الحقوق.

وأشار الخبير الدولي إلى أن ارتباط «البوليساريو» بشبكات التطرف والجريمة المنظمة في منطقة الساحل «يفاقم حالة انعدام الأمن في منطقة متقلبة، ويهدد الجهود المشتركة للدول الإفريقية والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة».

من جانبه، أكد رئيس المعهد الساحلي للبحث والتحليل من أجل تحويل النزاعات، سليمان ساتيغي سيديبي، أن هذه الارتباطات بين الجماعات الانفصالية والإرهاب لا تتم إلا بمباركة، بل وب«تدخل» من الجزائر التي تسعى إلى فرض أجندتها للهيمنة في المنطقة.

شخصيات إفريقية وأوروبية تراسل الأمين العام للأمم المتحدة:

الحل الوحيد المقبول هو الاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية

في مبادرة دبلوماسية رمزية لافتة، وجهت مجموعة من الشخصيات الإفريقية والأوروبية البارزة، رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تدعو فيها إلى الطي النهائي لقضية الصحراء المغربية، والتأكيد على أن الحل الوحيد المقبول هو الاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

الرسالة، التي وقعها كل من هوبير سيبان، المحامي الفرنسي ورئيس مؤسسة فرنسا من أجل السلام والتنمية المستدامة، إلى جانب الأكاديميين والإعلاميين عبد اللطيف أيدارا من السنغال، إسماعيل بوكانان من رواندا، عليو باداراحيدرا وسليمان ساتيغي سيبيدي من مالي، وزوزيمي ألفونس تاميكامكتا من الكاميرون، جاءت على هامش مشاركتهم في اجتماعات اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك.

وأكد الموقعون أن الصحراء المغربية تمثل فضاءً محورياً للسلام والتنمية في إفريقيا وأوروبا، مشيرين إلى أن ديناميتين بارزتين تجسدان التحول الإيجابي في المنطقة:

مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، الذي سيمكن دول إفريقيا الغربية والوسطى من ولوج الطرق البحرية العالمية، ويجعل من الأقاليم الجنوبية المغربية قطباً اقتصادياً قارياً.

اللقاءات الدولية للحوار الثقافي والديني التي تحتضنها مدينتا السمارة والعيون، والتي تجسد قيم التعايش والسلام بين الشعوب والأديان.

وشددت الرسالة على أن هذه المبادرات تجعل من الصحراء المغربية "نموذجاً للتنمية المشتركة، وقاطرة للسلام الإقليمي"، مبرزة أن استمرار النزاع المفتعل حول الصحراء "لا يخدم مصالح أحد، ويعيق التعاون بين إفريقيا وأوروبا".

وفي ردّ غير مباشر على الموقف الجزائري، أوضح الموقعون أن الادعاءات التي تبرر "استقلال الصحراء" تتناقض مع الواقع التاريخي والسياسي، مشيرين إلى أن المغرب يشكل نموذجاً في مجال التسامح الديني والسلام الاجتماعي، وأن "الوقت قد حان لاتخاذ القرار وإنهاء هذا النزاع العبثي".

وختمت الرسالة بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى دعم سيادة المغرب على صحرائه باعتبارها "السبيل الواقعي والوحيد لضمان الاستقرار والتنمية في المنطقة".

الخطاب الملكي وترسيخ العدالة الاجتماعية والمجالية: رؤية ملكية تتقاطع مع المشروع الاتحادي التقدمي

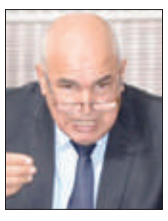

■ الدكتور عمر أعنان(*)

تابع ص 01

وبصفتي مناضلًا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أرى أن مضامين هذا الخطاب تتقاطع بعمق مع جوهر المشروع الاتحادي التقدمي، الذي جعل من العدالة الاجتماعية والمجالية، ومن دولة المؤسسات، ومن خدمة المواطن، أعمدة لبناء مغرب حديث وديمقراطي.

إنها دعوة ملكية صادقة إلى كل القوى الوطنية، وفي مقدمتها حزبنا، لمواصلة النضال والعمل المشترك بروح الجدية والمسؤولية، من أجل مغرب متجدد، قوي بمؤسساته، متماسك بعدالته، ومنفتح على مستقبله بثقة وإيمان.

البرلمان في صلب الثقة الملكية ودعوة لتعزيز دولة المؤسسات

عبّر جلالة الملك في مستهل خطابه عن تقديره لعمل البرلمان في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وهي إشارة ملكية واضحة إلى أهمية المضي قدمًا في ترسيخ دور المؤسسات الدستورية.

هذا التقدير الملكي يكرس ثقافة الاعتراف بالعمل الجاد، ويؤكد أن المؤسسات القوية هي أساس الديمقراطية الحقيقية.

وحزب الاتحاد الاشتراكي كان دائمًا في طليعة المدافعين عن تعزيز العمل البرلماني وتطوير أدائه، معتبرًا أن المؤسسة التشريعية ليست مجرد فضاء للنقاش، بل أداة للإصلاح وصون التوازن بين السلط.

وقد برهن الفريق الاشتراكي، خلال السنوات الأربع الماضية، عن جديته وإنتاجيته العالية، إذ ساهم بما يقارب 40% من مجموع الإنتاج التشريعي والرقابي لمجلس النواب، وهو رقم يعكس روح المسؤولية والمثابرة الاتحادية في الدفاع عن المصلحة العامة، وتجويد السياسات العمومية، وربط التشريع بالعدالة الاجتماعية والمواطنة.

الدبلوماسية البرلمانية والحزبية... وريادة اتحادية تاريخية

من بين المحاور البارزة في الخطاب الملكي، الإشادة بالدبلوماسية البرلمانية والحزبية ودورها في خدمة القضايا الوطنية الكبرى، ودعوة جلالته إلى مزيد من الفعالية والتكامل مع الدبلوماسية الرسمية.

وهنا تبرز بوضوح الريادة التاريخية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في هذا المجال، باعتباره من أوائل الأحزاب التي تبنت مفهوم "الدبلوماسية الموازية" كأداة دفاع عن القيم الوطنية والإنسانية في المحافل الدولية.

لقد ساهم الحزب عبر مناضليه ووفوده في تعزيز صورة المغرب الديمقراطي المنفتح، ودافع باقتناع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة داخل المنتديات الاشتراكية والبرلمانية العالمية، مؤكدًا أن الوطنية الحقة تُمارس بالفعل الدبلوماسي الرصين والمسؤول.

إن ما دعا إليه جلالته اليوم هو استمرار لنهج طالما جسده حزبنا في الميدان، من خلال خطاب وحدوي، تقدمي، ومنفتح على العالم.

دعوة إلى الجدية والمسؤولية في السنة التشريعية الأخيرة

دعا جلالة الملك أعضاء البرلمان إلى جعل السنة الأخيرة من الولاية التشريعية محطة للجدية والعطاء، واستثمارها في استكمال المشاريع المفتوحة، بعيدًا عن منطق الانتظارية أو الحسابات الانتخابية.

وهذه الدعوة، في جوهرها، تلامس عمق الموقف الاتحادي من الممارسة السياسية، الذي يرى أن النائب أو المسؤول العمومي ليس مجرد ممثل عن دائرة انتخابية، بل حامل لأمانة وطنية.

لقد نادى حزب الاتحاد الاشتراكي مرارًا بضرورة إعادة الاعتبار للأخلاق السياسية، وربط المسؤولية بالنتائج، وهو ما يعكس روح التوجيه الملكي نحو أداء مؤسساتي منتج يضع الوطن فوق كل اعتبار.

تكامل المشاريع الكبرى مع البرامج الاجتماعية: رؤية شمولية

أكد جلالة الملك أن المشاريع الوطنية الكبرى والبرامج الاجتماعية ليست مجالات متنافرة، بل متكاملة ضمن رؤية موحدة هدفها خدمة المواطن وتحقيق التنمية الشاملة.

وهذا التوجه يتطابق تمامًا مع فلسفة المشروع الاتحادي، الذي جعل من التوازن بين الاقتصاد المنتج والعدالة الاجتماعية أساسًا لأي نموذج تنموي ناجح.

فالاستثمار في الإنسان، عبر التعليم، والتكوين، والحماية الاجتماعية، هو الشرط الحقيقي لبناء مغرب متقدم يزاوج بين النمو والإنصاف.

وقد دافع الاتحاد الاشتراكي طيلة تاريخه عن هذا التلازم، باعتبار أن التنمية ليست أرقامًا مالية، بل تحسين ملموس في حياة الناس.

التأطير والتواصل - مسؤولية جماعية

ذكّر جلالة الملك بدور الأحزاب السياسية، والإعلام، والمجتمع المدني في تأطير المواطنين والتواصل معهم، وتعريفهم بالقوانين والمبادرات العمومية التي تمس حياتهم اليومية.

وهذه الدعوة تنسجم كليًا مع ما يعتبره حزبنا من وظيفة جوهرية للعمل الحزبي: تكوين المواطن وتوعيته وتمكينه من أدوات المشاركة.

فالعمل السياسي في نظر الاتحاد ليس تنافسًا انتخابيًا فحسب، بل رسالة تثقيف وتنوير وتعبئة جماعية من أجل الارتقاء بالوعي الديمقراطي.

ومن هنا، فإن النداء الملكي يعيد الاعتبار لمفهوم "السياسة النبيلة" التي ظل حزب الاتحاد الاشتراكي يدافع عنها في وجه الشعبوية والسطحية السياسية.

العدالة الاجتماعية والمجالية... القلب النابض للنموذج الاتحادي

أكد جلالة الملك أن العدالة الاجتماعية والمجالية ليست شعارًا ظرفيًا، بل خيار استراتيجي للدولة المغربية.

ودعا إلى ضمان التوازن بين الجهات، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الهشة، مع اعتماد الرقمنة والحكامة في تنفيذ البرامج.

وهذا المحور هو الجوهر الحقيقي للمشروع الاتحادي منذ تأسيس الحزب، الذي ناضل من أجل مغرب متوازن ومنصف يضمن تكافؤ الفرص بين المواطنين في المدن والقرى، في الجبال والواحات، على طول التراب الوطني.

لطالما شدد الاتحاد على أن تحقيق العدالة المجالية هو الطريق الأضمن لترسيخ الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وهو ما أكده جلالته بوضوح في دعوته إلى سياسات عمومية أكثر إنصافًا وفعالية.

رعاية المناطق الجبلية والواحات... استحضار للمغرب العميق

من أبرز نقاط الخطاب، توجيه جلالته للاهتمام بالمناطق الجبلية والواحات التي تمثل 30% من التراب الوطني، وضمان إدماجها في الدورة التنموية الوطنية.

وهذه الدعوة تلامس عن قرب انشغالات حزب الاتحاد الاشتراكي الذي لطالما طالب بإنصاف هذه الجهات وإعادة توزيع الاستثمارات على أساس العدالة المجالية.

فالواحات، على سبيل المثال، تشكل خزّانًا تراثيًا واقتصاديًا وثقافيًا، لكنها تعاني التهميش ونقص البنيات، وهو ما تنبّه إليه الحزب في تقاريره ومذكراته البرلمانية منذ سنوات، مؤكدًا أن المغرب لا يكتمل إلا بعدالة تشمل كل جهاته.

التنمية الساحلية والاقتصاد الأزرق... بعد بيئي حداثي

أشار جلالة الملك إلى ضرورة التفعيل الأمثل لمخطط السواحل والتنمية المستدامة للمناطق البحرية، بما يحفظ البيئة ويعزز الاقتصاد الأزرق.

وهذا البعد البيئي الحداثي يمثل أحد فصول النضال الاتحادي المعاصر، الذي وضع حماية البيئة والموارد الطبيعية في صلب سياساته، إيمانًا بأن العدالة المناخية هي وجه آخر للعدالة الاجتماعية.

فالاشتراكية الديمقراطية كما نراها اليوم، لم تعد فقط مسألة توزيع للثروة، بل حماية للأرض والماء والهواء كحقوق للأجيال القادمة.

تنمية المراكز القروية الناشئة... مقاربة اتحادية راسخة

ضمن الخطاب أيضًا، دعوة إلى توسيع تجربة المراكز القروية الناشئة لتقريب الخدمات وتحقيق التوازن بين المدينة والقرية.

وهذه الفكرة تلتقي تمامًا مع مقاربة الاتحاد الاشتراكي للتنمية القروية، التي تعتبر أن اللامركزية والتجهيز القروي أساس التنمية الشاملة.

فالمغرب المتوازن لا يُبنى بالعواصم وحدها، بل بمدن صغيرة نابضة بالحياة، تحتضن فرص الشغل والتعليم والصحة في بيئة كريمة.

التشغيل والتعليم والصحة... ثلاثية العدالة الاجتماعية

ركز جلالة الملك على توفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بالتعليم والصحة باعتبارها مفاتيح الاستقرار الاجتماعي.

وهذه الثلاثية هي لبّ المشروع المجتمعي الاتحادي، الذي ناضل من أجلها الحزب في كل المحطات السياسية والنقابية والتشريعية.

إنها نفس المطالب التي عبّر عنها جيل الشباب الجديد، وخاصة جيل «Z»، في تعبيراته الاحتجاجية الأخيرة، مطالبًا بالكرامة، والفرص، والأمل.

وحزب الاتحاد الاشتراكي يرى في هذه المطالب صوتًا وطنيًا صادقًا يجب أن يجد صداه في السياسات العمومية عبر التشغيل المنتج، وتعليم نوعي، وصحة متاحة للجميع.

دعوة سامية إلى الإخلاص وربط المسؤولية بالمحاسبة

اختتم جلالة الملك خطابه بالآية الكريمة: "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره." وهي دعوة صريحة للعمل بالجد والإخلاص، وتذكير عميق بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الذي يشكل أحد أعمدة الفكر الاتحادي الحديث.

إنها رسالة أخلاقية راقية تدعونا جميعًا، مسؤولين ومنتخبين ومناضلين، إلى أداء مهامنا بروح المواطنة والمسؤولية، في خدمة الوطن والمواطن.

(*)نائب برلماني

الاتحاد الاشتراكي

الثقافة

04 الإثنين 13 أكتوبر 2025 الموافق 20 ربيع الثاني 1447 العدد 14.157

jaridati1@gmail.com www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.alittihad.info

إليك أيها الحاضر الغائب!

تجربة العبور النفسي واقتناص المعنى

ذ.عبد الحكيم الزاوي

ضمن أُفق انشغالات الإبداع والبحث عن التعويض، تستوطن مساحات واسعة من رصيد الحزن والفقد والأسى. تعويض ماذا؟ وبماذا؟ التعويض كما تصوغه الأنا الشعرية للشاعرة المراكشية رشيدة الوجداني يُدلِّلُ معنى الاستبدال. استبدال معنى بآخر، وجود بآخر، رؤية بأخرى، وبالأحرى نسق بآخر...في تجليات كُلِّيَّة تُجدد البحث عن سؤال المعنى المتضمن في النظام العام للأشياء، الرمزي منه والمادي...إلى المدى الذي يحكم على الحرف والتشكيل بالتلازم الوجودي، ويَضعُ الأُفق مُتدفِّقًا بسيولة شاعرية جديدة تمدح المعنى وتعيب تشظيه وانشطاره...

بهذه الخلفية تنهجس الكتابة الشعرية عند الشاعرة رشيدة الوجداني...كتابةٌ تأتي مُضمَّخة بِحُرقة الإبداع في مواجهة أجندة الصمت، وَمُمارسةً لفعل الفضح والكشف. طيب. ما جدوى أن نكتب في عالم مُنتش بتفاهته حدَّ الثمالة وغير مُنتبه إلى رَمزياتهِ؟ هل نكتب لنتعرى أمام الجميع؟ أم لنتخفى أمام الذات المعاتبة والمُعذبة دوماً؟ هل نكتب لنتطهر من الجروح أم لنتقنع أمام الذات والآخرين؟

لِسؤال الكتابة حضور قوي في مصفوفات قصائد الشاعرة رشيدة الوجداني. يَظهر كثيرا، ويختفي قليلا، لكنه حينما يعود يأتي بسيولة قويَّة لِيذكرنا أن الكتابة لا تعدو أن تكون إلا تمريناً للعبور من ضِفَّة الحُزن نحو ضِفَّة الأمل...وأننا ماضون جَميعاً في رحلة بحث دائمة ومُتعبة عن الروح التي انكسرت وهي تَجدُّ المسعى نحو أناها المفقود وسط الزحام وفي ذاكرة العبور...هنا، تتوسل الشاعرة بتجربة العبور من خلال البوح؛ العبور من إحساس لآخر، ومن حُزن لفرح، ومن فرح لحزن في دورة تتناوب بانتظام قاتل...فما العُمر إلا يومٌ، أنت فيه تكون! (ص 19). وما الحياة فيه إلا وجعٌ مستمر...حيث الرحيل صعبٌ وقاس...لأن الرحيل بالنهاية يوجع الأحياء لا الأموات...

يُستعمل البوح من أجل التخفف من ثقل الفراق...ومن أجل الضيافة والسكن في عالم سوداوي لكنه مُنسابٌ بتدفقات المعنى وفائضٌ المعنى ليُقدم نفسه على أنه سريع الحركة، لا ينتظر أحداً ولا يُمهل أحداً...وفي سُرعته يَطلب من الناس فهم نواميسه والخضوع لقوانين تطوره...العمر حزنٌ طويل، والحُزن عمرٌ قصير...حينها، تتشفع الذات دوماً بسلطة الاحتماء؛ الاحتماء بالماضي، لا كماض معاش، بل كماض يقع عليه الحنين بعد أن راقبت الشاعرة مُستقبلاً مجهولا يمتعدد كما في عالم الرياضيات...وفي حكمة الأُفق ينتصر الأنا الشعري إلى تمجيد الصَّمت. فمتى يصير الصمت حكمة والثرثرة ضجيجاً؟

بين فجوة الغياب والحضور، الاختفاء والتجلي تراود الشاعرة ثنائيات، إبدالات، ومتواليات...تفيد عُمق التمزق الوجداني. لكن، كيف ينفلتُ البوح من عِقال الذات ليعانق الإحساس بفداحة الفقد؟

واضح، أن هناك استثماراً مُربحاً في أسهم البوح قصد تحقيق رغبة التحلل من مرايا الذاكرة وعِناد النسيان...فصاحبة الخمار الأبيض، وهي تقرأ دفتر الأيام تسكنها روح الاشتياق، وتتشوف نحو وصل الزمن، بماضيه وحاضره، بقصره وبُعده...يتعلق الأمر، بتمجيد النسيانِ ولعبة التخفي في الماضي وذاكرة الأمكنة وشواهد العبور الرمزية التي تصدح بها كل الفضاءات الرمزية...وعبر التمجيد يَتمُّ الاحتفاء بالحكمة لرسم الأمل من قسوة الألم. فبين الحزن والفرح هناك حِكمة تنتظر الالتقاط...

نعيُ الراحلين...الظلام، الصمت، الحداد، النزيف...روزنامة من كيمياء المشاعر والأحاسيس السوداء... بيد أن هناك حياة في نهاية النفق، تستمر باستمرار الانسان، لكن، برؤية مختلفة جدًا، وبنضج أكبر...وتستمر الحياة في الغيابَ (ص 29). بموت الراحل، تنشط الذاكرة وتُستعاد الذكريات برضاء تام على قضاء الله وقدره، وبروح مُستكينة، مُطمئنة غير معارضة ولا مجادلة عل الفقد والفقيد...

أيدري الأحياء معنى الرحيل؟
لكن بعد الريح
هناك رياح
هناك نسمات
وهناك مطر
ينثر على الأرض
لتنبت حبات زرع
تعيد إلى الحياة وضاءتها...

الجُرح الغائر لا يُلطِّفه السلوان، والقلب بفطرته لا يقوى على الاستقواء أمام الحزن العنيد...الجرح غائرٌ وعميق، والانسان لا يملك إلا أن يُناجي نفسه لطلب مُهلة، أو تعطيل زمن؛ مُهلة لترتيب أو توضيب المشهد وتدريب العقل والقلب عل الصبر والتذكر...ففي طلب المُهلة تفرغ إلى الحب، إلى الاحتضان، إلى التقاط لحظات الدفء المفقود في تفاصيل الحياة الخانقة...لأن دموع اليُتم تُمطر وجعاً طول العمر (ص 37)، وتستوجب تعلم الصبر على البُعد والفراق، ويزيدها مجهول يتبدى دَوماً في هيئة الغريب والمُلغز...

أما علمت أنك الشفاء
أنك الترياق
أنك ريحان السنين
المعتقة بلهيب
الشوق والحنين (ص 46).

الموت تجربة أنطولوجية لا تُحكى في سَمر، أو تُنشد في سَفر...بل تجربة تعاش بتفاصيلها الخاصة. فبعد أن غادر الجميع الديار...لا يعود للحياة طعم ولا رائحة ولا لون ولا معنى ولا ولا...لكن، بعد الموت والحزن، يأتي الصباح بنسماته ليلطف من عِناد النسيان "كلاَّ لن أنسى" (ص 54)...لن أنسى أحلاماً مُكبَّلة بحبل الرجاء... فكيف يَتعوَّد الإنسان على الغياب؟

بعد الفراق، تعود الذات إلى نسج أسئلتها الوجودية المُفعَّمة بالحيرة والغموض، وتعود معها الأطروحات الكبرى والسرديات والجدالات والسجالات...تستمر الحياة بمنظور مُختلف ومُغاير، وبهدنة سلام، لأن "على الأرض ما يستحق الحياة" كما قال محمود درويش حيناً، لكن، يجب علينا أن نبحث عما يجب أن نحيا من أجله...أَوَ ليست معارك الانسان في الحياة تُدار بوكالة عنه حتى في تشكيل المعنى؟

هي دعوة إلى المصافحة والعناق، إلى الحب والأمل...قد نفقد الشغف مع الأحياء، ونتحسر عليهم بعد الفراق. حقًا، مُؤلم ورهيب جدًا لهيب الفراق (ص 68). ما إن تُرسم فجوة للأمل والفرح حتى تعود الذاكرة إلى لحظة الفقد مثل لحظة مُؤسسة للإشتغال...

لا مكان لي
فالمكان أنت وأنا
وما زلت أقيم
بمتاهات العودة واللقاء
بلا زمان، ولا مكان (ص 69).

بالنهاية، هي صَرخة مُنبعثة من قسوة الفَقد، ومُستوجبةٌ لتبصر المعنى في سديم حافل بالغموض، وإبصارٌ لِدُرَّة النور المتجدد من وسط الظلام...إعلاناً باستمرارية الحياة من قلب الانكسار، ومن هاجس القلق ومتاعب الحزن...لا يُقرأ طيف الرحيل إلا في صمت الأمكنة، وفي ملامح الأحياء ووجنات المُعزين...حكايةٌ مستمرة، بلا نهاية، وألمٌ يأبى الترويض والخضوع...

وفي البيان والتبيين أصدرت الشاعرة رشيدة الوجداني بحر سنة 2024م ديواناً شعريًا اختارت له عنوان: "إليك أيها الحاضر الغائب". وقد صدر الديوان عن مطبعة ووراقة بلال في مدينة فاس، في مُجملٍ وصل إلى 97 صفحة...

«إيكس X» لحسن إغلان طبعة ثانية من «البحث عن مناضل»

أصدر القاص والروائي حسن إغلان، طبعة جديدة لرواية اختار لها عنوان « إيكس X « عن دار سليكي أخوين « .

ونقرأ في ظهر الرواية: « في الصباح؟، وضعت كتب الفلسفة جانبا، كتب تغار من أسمائها، كتب تطويني في ثناياها كي أضع مطرقة نيتشه في كل مكان تطأه رجلاي، يكون السؤال حين خروجي من المقهى متاهة تشقلب مدينة النحاس، كأن المشي يفضح ارتجاجات الجسد بأسئلته المكبوتة، بأسئلة تحررني من وثوقية الباعة المتجولين أو الطلبة المتحومين في مكان ما وهم يقرؤن (البيان الشيوعي) وكراسات (دليل المناضل).في المشي دائما نضع المدينة كسؤال متعدد، أخرج من ثناياه لأجد نفسي مفعما بسخرية فاضحة، أحاول عبثا قراءة هذا الكتاب بالآخر، قراءة أرسطو بإبن رشد، قراءة القصير المكرش بتاريخ الفساد العربي، قراءة الليل بالنهار، ..عبر البحث عن الوسط الذي يختفي فيه المعنى، والمعنى في المشي مطروح في الدروب المفتوحة في كل شيء..

كتاب جديد « سوسيولوجيا المغرب» للباحث نور الدين الزاهي

أصدر الباحث ا لسو سيو لو جي نور الدين الزاهي ، كتابا جديدا اختار له عنوان سوسيولوجيا المغرب» عن دار منشورات الخيام.

الكتاب الجديد يحمل عددا من الأسئلة حول: كيف نشأت السوسيولوجيا بالمغرب؟ على أي أساس قامت المعرفة السوسيولوجية للمجتمع المغربي؟ كيف خدمت السوسيولوجيا الاستعمار الفرنسي للمغرب؟ ولماذا أصر المستعمر على الدخول للمجتمع المغربي بداية بإرسال باحثين مستكشفين خصوصية المجتمع وعوائده وحياة أفراده؟ما هي قصة المعهد العالي للدراسات المغربية؟من هم رواد السوسيولوجيا الكولونيالية؟ ما الذي نعرفه عن ابحاثهم التي شكلت مدرسة قائمة في سوسيولوجيا المجتمعات المغاربية؟من هم رواد السوسيولوجيا الوطنية بالمغرب؟ ما هي مسارات السوسيولوجيا المغربية؟

كل هذه الأسئلة يجيب عنها السوسيولوجي المغربي نور الدين الزاهي في هذا الكتاب الذي يشكل رحلة اكتشاف فريدة في عمق المجتمع المغربي.

رواية «نهاران» للكاتبة المغربية لطيفة حليم بالإنجليزية

عن دار سليكي أخوين للنشر والتوزيع بمدينة طنجة المغربية، صدرت مؤخرا الترجمة الإنجليزية لرواية «نهاران» للكاتبة والباحثة الأكاديمية المغربية المقيمة بكندا، الدكتورة لطيفة حليم. وتتوزع أحداثها وعوالمها السردية المتنوعة في 161 صفحة. أنجز الترجمة الكاتب والمترجم المغربي مراد الخطيبي.

تتمدد الرواية من خلال المرأة باعتبارها استعارة لقيم الجمال والرقة والرقي. ومن خلال هذه المرأة بالمتعدد تتجسد تقنيات وتفاصيل سردية غاية في الإبداع والجمال. وما يثير الانتباه في هذه الرواية هو أنها تتميز بطريقة حكي مبهرة. طريقة سردية تتوزع بين الدقة في مواكبة التفاصيل الصغيرة وبين الانتقال من فضاء أو سياق إلى فضاء أو سياق آخر تعتبر فيه شخوص الرواية المنطلق والمنتهى.

السخرية تقنية حاضرة هي الأخرى في الرواية من خلال قصص تحكيها النساء وحوارات لا تنتهي بين نساء تسعى إلى تجاوز الواقع الاجتماعي عبر خلق الابتسامة المدوية من الأعماق وجعلها بالتالي تحلق في الآفاق وترفرف بحرية في السماء.

الميزة الثالثة وهي الأهم وتتمثل في كون الرواية رواية نسائية بامتياز. الكاتبة ترجمت بدقة عالم المرأة بكل تفاصيله وقضاياه وأحلامه ومشاكله وأحزانه وأفراحه. الرواية عمل سردي تناول الخصوصية النسائية بطريقة انسيابية ومرنة تمكنت من التوغل داخل نفسية الأنثى وبالتالي رصد أحاسيسها وانفعالاتها بطريقة جيدة.

المرأة في الرواية ليست واحدة بل هي متعددة. المرأة كما وصفتها الرواية تنتمي إلى عدة مجالات اجتماعية واقتصادية مختلفة. المرأة في الرواية تتميز عن امرأة أخرى انطلاقا من مستواها الثقافي والفكري. كل هذه الاختلافات والتناقضات بين نساء الرواية تم رصدها بطريقة سردية محكمة وبتقنية استطراد عجيبة. لا تعقيد في الانتقال من عالم إلى عالم آخر. فقط الأسلوب السلس هو المتحكم في هذا الانتقال.

وبإجمال شديد، رواية «نهاران» تجسيد لقوة السرد في ملامسة الواقع وترجمته ثم تجاوزه من خلال لغة شاعرية وشفافة. لغة لا تدمرها الأحداث مهما عظمت. وتأتي الترجمة الإنجليزية لتمنح للرواية الصادرة باللغة العربية سنة 2012، حياة أخرى ونفسا جديدا، وقراء جدد.

نص

الذاكرة المشتركة

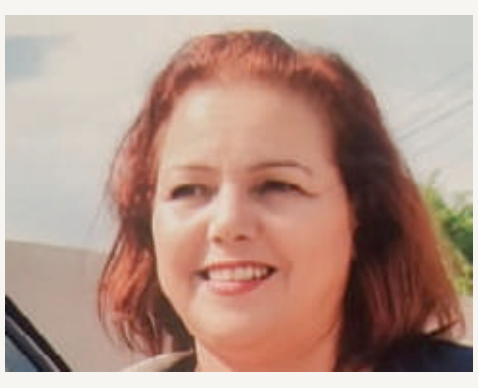

عائشة حسمي

دخل البيت شارداً، يحمل ملفاً بين يديه، يقلب صفحاته بعينين زائغتين، غير عابئ بفنجان القهوة الذي اعتاد أن يحتسيه ساخناً.

أدركت أن شيئاً جللاً يشغله، فتدفقت التخمينات في رأسي قبل أن أجرؤ على السؤال:

– ما الذي يقلقك؟

أجاب على عجل:

– رسا الاختيار على المغرب.

ثم أضاف مترددا، كأنه يختبر وقع كلماته عليّ:

– ما رأيك؟ أقدّم ترشيحي ونرحل إلى إفريقيا؟

فهمت أنه يقصد الكاميرون. لم أكن أعرف عنها سوى الاسم، ولاعب الكرة روجيه ميلا، والحكّاء الساخر سعيدو، الذي يروي الأمثال الإفريقية بابتسامة عريضة تسبق ضحك الجمهور.

كيف أشارك في قرار مصيري وأنا لا أملك سوى هذه المعرفة الهشّة؟ بدت استشارته أقرب إلى التنفيس منها إلى المشاورة، كأنه يحاول الهروب من ثقل الاختيار.

التقت نظراتنا مجدداً، فسألته:

– لا أعرف... وأنت، ما رأيك؟

تردّد طويلاً قبل أن يقول:

– ستكون إقامة طويلة الأمد.

– تتحدث وكأنك مقبل على مأزق، ألم تعتد السفر بفرح خارج المغرب؟

– لا سبب للقلق، ولا للابتهاج.

أشاح بوجهه متصنعاً الهدوء، بينما كنت أرى الحيرة تعصف به في صمته.

حين تسرح عيناه في فضاء بعيد، أعلم أنه يزن الاحتمالات في حوار لا يُسمع، فيتكاثر الخوف من المجهول في داخلي أكثر.

قبل حزم الحقائب، لجأت إلى الإنترنت أفتش عن ملامح الكاميرون.

بلد استوائي مطير، تغطي الغابات والأحراش نصف مساحته، وتنساب أنهاره وبحيراته بلا نهاية. المطر غزير، والحرارة مرتفعة، والبعوض سيّد المساء. كائن صغير، لا يكتفي بالإزعاج، بل يهدد الحياة بنقل الأمراض.

هناك، لم تبق المعلومة مجرد أسطر مقروءة عن البعوض، بل صارت واقعاً يطاردني.

تنشط مساء، التصقت بزجاج نافذة غرفة النوم، تحدّق بي بهدوء، لا تعبأ بمنديل أهشها به. تتحدى محاولاتي لطردها ثم تعود، يلح أزيزها على خوض المعركة بعناد. كأنها ندٌّ حقيقي يفرض حضوره، يتربص بي كما أتربص به.

أتذكر رجلاً أنيقًا في قاعة الانتظار بمطار «دوالا»، يصلح ياقة قميصه تارة ويصفع عنقه ويديه بحركات سريعة تارة أخرى. لم يكن الأمر تعبيرًا عن انفعال أو قلق، بل كانت تلك الحركات وسيلته لحماية جسده قبل أن تغرس البعوضة شوكتها.

ورغم تلك الهواجس، ثمة ما يجذب القلب.

نظرات دافئة، ضحكات مشعة، حكايات تتدفق بزخم الأساطير والرسائل الإنسانية.

يتولى الآباء تربية أبنائهم بحزم، يحصّنونهم من غواية الرقمنة، ويحمون براءة طفولتهم.

على تخوم المدن، تمتد ظلال الحلم المكسور، تعيد حركة «بوكو حرام» ترتيب الحياة، تجذب الشباب التائهين بين الانتماء والاغتراب، وبين طرق معتمة وإغراءات مراوغة.

رغم التباين الظاهر، ثمة أوجه شبه كثيرة بيننا: خصومات تنقلب بسرعة إلى عناق، احتفالات باليوم العالمي للمرأة، ورود حمراء في سان فالنتاين، وتأرجح أبدي بين التقاليد العريقة وتحولات عالم سريع.

أهداني صديق كاميروني كتاباً بعنوان «اليد المبسوطة على الكاميرون»، وقال بصوت خافت وهو يسحبه من مكتبته: «في شمال إفريقيا بنى الاستعمار الحجر، أما هنا فقد وطئت أقدامه الأرض من أجل الشجر.»

خرجت مهرولة، أسابق ظلي إلى المركز الثقافي الفرنسي، أبحث عن كتاب أو مجلة عن إفريقيا.

في الطريق، ساقني العطش إلى مقهى فندق «أكوابالاص». رمقت المسبح الأنيق ينعش أسراراً ممدّدة تحت شمس حارقة، فشعرت أنني تخلصت أنا أيضاً من حرقة السؤال.

في المركز، شدني إعلان عن فيلم وثائقي عن الأبارتايد. جلست في القاعة، المرآة البيضاء الوحيدة، أصغي إلى شهادات الضحايا بصعوبة، وسط همهمات غاضبة وأصوات «مزمزة» حادّة تنفجر حين يعجز المرء عن التعبير.

تنمحي الفجائع مع الزمن، لكنها لا تُنسى.

جرح الأبارتايد ما زال حياً في ذاكرة القارة السمراء.

خرجت مثقلة بالأصوات والصور، كأنني أحمل على كتفي تاريخاً لا يخصني وحدي.

أدركت أن إفريقيا ليست فضاء مختلفاً، بل ذاكرة مشتركة، وأن الترحال بين بلدانها يذيب الحدود الضيقة.

ذلك المساء، انتظرت عودته من العمل، ابتسمت وقلت له بهدوء:

– لم أندم.

نددوا بموقف وزارة الصحة التي اعتبروها طرفا وحكما في نفس الوقت

جمعيات للممرضين والقابلات تدعو إلى سن تشريعات تحدد اختصاصاتهم وتضمن لهم الحماية القانونية

وحيد مبارك

ندّدت أربع جمعيات تمثل ممرضي التخدير والإنعاش والمولّدات بإقدام وزارة الصحة على توقيف 17 إطارا صحيا متخصصا، من بينهم 9 قابلات و 4 ممرضين في مجال التخدير والإنعاش، توقيفا تعسفيا، وفقا لتعبير الإطارات الجمعوية المعنية، التي نددت بهاته الخطوة والتي اعتبرتها قد تمت بناء على تحقيقات إدارية غير مهنية، وفي ظل في منظومة صحية مهترئة منتجة للخطأ والخطر والموت والمتابعات الجنائية.

وأكدت التمثيليات الجمعوية على أن الأطر الصحية التي تم توقيفها بالمستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير، على خلفية الأحداث الأخيرة، كان من الممكن إحالة ملفاتها على المجالس التأديبية دون اللجوء إلى التوقيف الاحتياطي، مستغربة الكيفية التي تمكنت بها الوزارة من خلال مفتشيتها إثبات أسباب الوفيات وعلاقتها المباشرة بأخطاء مفترضة سمّتها هفوة خطيرة، مبرزة بأن هناك إمكانية لإحالة نتائج التحقيقات على المحاكم الإدارية لتكييفها كخطأ مرفقي يستوجب التعويض من طرف الدولة.

وشددت الجمعيات المهنية في بلاغ لها، توصلت «الاتحاد الاشتراكي» بنسخة منه، على أن أعمال التخدير والإنعاش والتوليد ترتبط بنظرية الخطر مهما كانت مهارة الممارس، وليس بالضرورة بنظرية الخطأ، وهو ما يبرز غياب قضاء متخصص في الصحة، مؤكدة على أنه إذا كان وزير الصحة يعترف بوجود اختلالات بنيوية وتدبيرية بالمستشفى، كعدم إخباره بحالات الوفيات الأولى، فلماذا لم تشمل التوقيفات المدبرين محليا وجهويا، الأمر الذي أقلق المعنيين مخافة عدم التزام الوزارة الحياد والشفافية، حسب ذات البلاغ، في تقاريرها التي أوقفت بها الأطر الصحية.

وعلاقة بالموضوع، أكد فاعل نقابي ينتمي لهيئة التمريض في تصريح للجريدة، على أن القرار المتخذ من طرف الوزارة ستكون له تداعيات نفسية خطيرة على مهنيي الصحة، خاصة في صفوف القابلات وممرضي التخدير والإنعاش في جميع ربوع المملكة، مشددا على أنه سيؤثر سلبا كذلك على منسوب الثقة ومناخ العمل داخل المرافق الصحية، وسيُعمّق أزمة التحفيز والاستقرار المهني، مضيفا بأن هناك الكثير من المهام التي يتم القيام بها في ظل غياب أي إطار قانوني واضح يحدد الاختصاصات ويحمي من كل التبعات التي قد تقع نتيجة لعامل من العوامل، وهو ما يستوجب وبشكل مستعجل الإسراع بإخراج لائحة الأعمال الخاصة بالمنتمين لهيئة الممرضين وتقنيي الصحة حسب التخصصات.

هذا وقد كانت الجمعيات المعنية قد دعت المولّدات وممرضي التخدير والإنعاش، على إثر هذه الواقعة والتبعات التي تلتها، إلى توثيق جميع الأعمال التمريضية والقبلية مع الالتزام بالمرسوم رقم 2.17.535 وقراره التطبيقي 2150.18، والمنشور رقم 100 بتاريخ 6 يوليوز 2011، ومذكرة المصلحة رقم 68 بتاريخ 7 شتنبر 2022، ودلائل التداريب، مشددة على ضرورة إخبار الإدارة بأي حالة مهنية تشكل لبسا قانونيا، والإلحاح على الجواب المعلل، وفي حال عدم تلقي ردٍّ معلل، دعت إلى مراسلة الوزارة مركزيا عبر السلم الإداري. توجيهات شملت كذلك التقدم بطلب عقد اجتماعات عمل محلية لتأطير الممارسة بالقانون، وتوسيع التنسيق بين الفاعلين، وطلب نسخة من محضر الاجتماع، مذكرة في نفس السياق بمضمون الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الابتدائية بوادي الذهب رقم 01 بتاريخ 18.01.2018 (ملف 01/2114/2018)، الذي نصّ على أن التعليمات الطبية عبر الهاتف تُعد إهمالا وعدم احترام للنظم والقوانين، مع وجوب التدخل بكل مهنية في الحالات المستعجلة وتقديم العون والمساعدة في غياب الأطباء الاختصاصيين، بعد إخبار الإدارة، وذلك في حدود ما تلقاه المهني من تكوين نظري وتطبيقي، ما لم يخالف نصا قانونيا صريحا، في انتظار إنهاء «مصيدة» تنازع الاختصاص بين الممرضين والقابلات والأطباء.

الدارالبيضاء : الإغلاق المفاجئ للمسالك المرورية يزيد التوتر في شوارع درب السلطان

عادل الدكالي

تعرف العديد من الشوارع والمحاور الرئيسية بتراب عمالة مقاطعات الفداء مرس السلطان في مدينة الدارالبيضاء خلال الأيام الأخيرة إغلاقا مفاجئا لها من طرف عناصر أمن المرور المكلفة بتنظيم حركة السير والجولان، وذلك دون سابق إشعار، مما يجعل العديد من السائقين يجدون أنفسهم أمام حواجز وتعليمات تدعوهم لاتخاذ وجهات أخرى، بعيدة كل البعد عن المسارات التي يكونون في اتجاهها.

هذه الخطوة التي تمليها التعليمات وفقا لعوامل معينة، يعلمها القائمون على الشأن الأمني في المنطقة، تخلق الكثير من التوتر وتزيد من حجم العرقلة، خاصة وأن حالات «المنع» التي تكون ظرفية ومفاجئة لا يكون السائقون على علم بها، حتى يتخذوا قرارات أخرى بشكل استباقي تجعلهم يمضون إلى الوجهات التي يريدونها بشكل أقلّ صعوبة.

هذا الوضع الذي يخلق مشاكل مرورية متعددة يجعل عددا من السائقين يدعون إلى اعتماد السلاسة في تدبير حركة السير والجولان بمنطقة الفداء مرس السلطان، وإلى تبني آليات تواصلية، واستحضار الإكراهات التي يكون الجميع أمامها في ظل قرارات من هذا القبيل.

إنزكان أيت ملول : جمعية متقاعدي التعليم تنظم لقاء تواصليا حول مستجدات الصندوق المغربي للتقاعد

عبد اللطيف الكامل

بمناسبة اليوم العالمي المسنين، و في إطار أنشطتها التواصلية، نظمت جمعية المتقاعدين لنساء ورجال التعليم بإنزكان أيت ملول، لقاء تواصليا مساء الأربعاء فاتح أكتوبر 2025، حول «مستجدات الصندوق المغربي للتقاعد»، بقاعة مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بالدشيرة الجهادية.

وأطر هذا اللقاء الذي نظم بتعاون مع فرع مؤسسة الأعمال الاجتماعية بانزكان ايت ملول المندوب الجهوي للصندوق المغربي للتقاعد بجهة سوس عماد مشكور، الذي قدم عرضا مفصلا تناول فيه مختلف الخدمات التي يقدمها الصندوق للمتقاعدين، والذي تحدث عن مساطر الاستفادة منها، متطرقا في عرضه المفصل إلى كيفية الاطلاع على الوضعيات الإدارية للمنخرطين.

هذا و تميز اللقاء بحضور كمي لنساء و رجال التعليم المتقاعدين الذين ثمنوا تنظيم هذه المبادرة التواصلية التي تروم تعزيز جسور التواصل و توضيح المستجدات المرتبطة بحقوقهم و معاشاتهم. وبخصوص هذا اللقاء تجاوب الحضور ايجابيا وتفاعل كثيرا مع العرض الذي قدمه المندوب من خلال طرح مجموعة من الأسئلة حول مواضيع شتى تهم حالات خاصة للمتقاعدين . كما خلفت التوضيحات التي قدمها مندوب صندوق التقاعد أثرا طيبا في نفوس المتقاعدين الذين ثمنوا تنظيم مثل هذه اللقاءات التي تستهدف كل ما يتعلق بمستجدات المتقاعدين والمتقاعدات من نساء ورجال التعليم .

حملة تحسيسية بالنواصر لترسيخ السلوك المدني وتقوية الوعي الجماعي

محمد تامر

شهد إقليم النواصر خلال الأيام الأخيرة تنظيم حملة تحسيسية واسعة تروم ترسيخ قيم السلوك المدني لدى المواطنات والمواطنين، وذلك في إطار مقاربة تشاركية جمعت بين السلطات الإقليمية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات الترابية وعدد من جمعيات المجتمع المدني.

الحملة التي أشرفت عليها عمالة إقليم النواصر، بتنسيق مع المصالح الخارجية والمؤسسات التربوية، استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية، خصوصا التلاميذ والشباب وعموم مرتادي الفضاءات العمومية، من خلال سلسلة من الأنشطة الميدانية والورشات التواصلية التي ركزت على التربية البيئية، واحترام المرفق العام، والسلامة الطرقية، وترسيخ روح المواطنة المسؤولة.

وانطلقت المبادرة من قناعة راسخة بأن السلوك المدني لا يُبنى بالقوانين وحدها، بل بالتحسيس المستمر وبالقدوة اليومية داخل الفضاء العام، حيث عملت الفرق الميدانية على تقريب الرسائل التوعوية بلغة بسيطة وبوسائل تفاعلية شملت العروض البصرية، والملصقات، والتمارين التطبيقية التي تحاكي مواقف واقعية من الحياة اليومية.

وتنوعت فضاءات الحملة بين المؤسسات التعليمية والمراكز السوسيو-ثقافية وساحات الأحياء، حيث تجاوبت الساكنة بشكل لافت مع مضامينها، خصوصا الأطفال الذين تفاعلوا مع أنشطة السلامة الطرقية وفرز النفايات، في جو من التعلم باللعب والتجريب. وأكد عدد من المؤطرين بالمناسبة على أن الهدف من هذه الحملة هو «تحويل التحسيس من نشاط موسمي إلى ثقافة يومية تسكن سلوك المواطن»، مشيرين إلى أن نجاح مثل هذه المبادرات رهين بتعاون الجميع، من إدارة وجماعة ومدرسة وأسرة، في جعل المرفق العمومي فضاء مشتركا يستحق العناية والاحترام.

وتندرج هذه المبادرة في إطار تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة ما يتعلق بالمحور الثالث المتصل بتقوية الرأسمال البشري، عبر دعم المشاريع التوعوية والتربوية الموجهة للأطفال والشباب. كما تواكب الحملة الجهود الإقليمية المبذولة في مجال التربية المدنية، وتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة على أساس القرب والمشاركة.

وقد لاقت الحملة استحسانا من طرف الساكنة، التي اعتبرت أن مثل هذه الأنشطة تساهم في خلق وعي جماعي يحترم النظام والنظافة ويعزز روح الانتماء إلى الفضاء المشترك، داعية إلى تعميمها على باقي جماعات الإقليم وجعلها تقليدًا تربويًا دوريًا.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الثاني عشر

بوزنيقة، 17 – 19 أكتوبر 2025

ورقة لجنة قضايا المرأة

النساء وأفق الدولة الاجتماعية الديمقراطية

في المغرب «لا حداثة بدون نساء، لا ديمقراطية بدون مواطنات كاملات الحقوق»

تطرح حقوق النساء في علاقتها بسيرورة بناء الدولة الاجتماعية الديمقراطية في المغرب تحديات جوهرية ترتبط بمستقبل التحول الديمقراطي وخيار التحديث المجتمعي.

إن مكانة النساء ووضعيتهن في المجتمع، وتمكينهن من المساواة المدنية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تمثيليتهن في مراكز القرار كلها قضايا مترابطة لا يمكن تجزيئها، لأنها تشكل شرطا أساسيا لأي مشروع يروم العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة/المندمجة . ومن هذا المنطلق، يصبح الدفاع عن قضايا النساء جزء لا يتجزأ من النقاش الوطني حول إعادة تشكيل العقد الاجتماعي وبناء دولة الحقوق والحريات.

لقد شكل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، منذ تأسيسه قوة تقدمية جعلت من الحقوق الإنسانية للنساء محورًا أساسيا في مشروعه المجتمعي، بل إن النضال من أجل المساواة والإنصاف السياسي والاجتماعي لم يكن مجرد شعار، بل كان خيارا استراتيجيا مرتبطا بالنضال من أجل الديمقراطية ودولة الحق والقانون، تستند إلى المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، وإلى اجتهادات فكرية وسياسية تستحضر الخصوصية المغربية. واليوم وبعد تراكم الإصلاحات من مدونة الأسرة سنة 2004 إلى دستور 2011، ومع التحولات الراهنة التي يعرفها المجتمع، يطرح السؤال حول الأولويات والمطالب الملحة من أجل ضمان انتقال فعلي نحو المساواة الفعلية والديمقراطية الاجتماعية. المسار التاريخي والمرجعي لقضية النساء في المشروع الاتحادي:

منذ تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ظل الوعي قائما بأن قضية النساء ليست قضية فئوية أو هامشية، بل هي جزء من المشروع الديمقراطي الوطني الشامل، و اعتبر الحزب أن الديمقراطية والحداثة تقوم على إشراك فعلي للنساء في كل مستويات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق انخرط في مواجهة محاولات الفكر المحافظ الذي كان يسعى إلى تكريس الاقصاء وإعادة إنتاج التراتبية بين الجنسين، كما عمل على تأصيل رؤية تقدمية حداثية تجعل من التمكين النسائي خيارا استراتيجيا مرتبطا بمسار بناء الدولة الحديثة، مستندا في ذلك على المرجعية الكونية لحقوق الإنسان وعلى الاجتهادات الفكرية والسياسية التي تضع المساواة في صلب مشروع العدالة الاجتماعية.

لقد ارتبط التوجه الاتحادي بإيديولوجية الحزب، وبقناعاته المتعلقة بأن تحرر المجتمع لا يمكن أن يتحقق دون تحرر النساء، وأن التنمية لا يمكن أن تنجح إذا استمرت الفجوة قائمة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، لذلك لم يكن حضور قضايا النساء في خطاب الحزب مجرد بعد رمزي أو دعائي، بل كان اختيارا يعكس قناعة راسخة بأن النضال من أجل الديمقراطية يستحيل فصله عن النضال من أجل المساواة، وهو ما جعل الحزب دائما في مواجهة القوى التي حاولت احتكار الدين وتوظيفه من أجل تعطيل الإصلاحات أو تأبيد الوضع القائم، حيث اختار الاتحاد الاشتراكي أن يقف إلى جانب النساء في معركة المساواة والإنصاف السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فمن هذا الإرث الوطني، يمتح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مشروعه المجتمعي، الذي يستمد عناصره التأسيسية من ضرورة تحديث البنيات والأنساق المجتمعية، في خط مواز لتقوية الدولة ومؤسساتها، فلا دمقرطة للدولة، دون دمقرطة موازية للمجتمع، ولا إصلاح ولا تحديث، إلا في إطار دولة اجتماعية قوية متضامنة.

ولذلك فقد أولى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ تأسيسه عناية خاصة لقضايا الأسرة والطفولة والمرأة، فاحتضن منظمات موازية للطفولة والشباب، وكان في طليعة الأحزاب التي أسست حتاحا نسائيا، نسجت على منواله باقي الأحزاب سواء التقدمية أو المحافظة، من حيث هيكلته وطريقة اشتغاله.

ورافق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تجربة التناوب التوافقي بهذا القلق الوطني المشروع، الذي كان يعتبر أن الإصلاحات فيما يخص البنيات التحتية، وقضايا التشغيل والتعليم والصحة، ستكون نتائجها محدودة إذا استمر إقصاء النساء من مشاريع التنمية، التي فتحت وقتها.

ولقد فرض علينا وقتها أن نتصدى للنكوصية الصاعدة، التي حرفت النقاش حول الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، نحو محاولة خلق تقاطب مجتمعي يهدد التعايش، ويكون مقدمة لتهيئة التربة لمشاريع "دينية" على النقيض من الإسلام المغربي المعتدل، الذي ترعاه مؤسسة إمارة المؤمنين، التي توفر الأمن الروحي للمغاربة، وتحرسه.

ولذلك انخرط الاتحاد الاشتراكي في الدينامية الملكية، التي كان من ثمارها مدونة الأسرة، التي مثلت آنذاك ثورة هادئة، تعبد الطريق نحو الترسيم النهائي للمشروع الحداثي الديموقراطي في نسخته المغربية، التي تدمج العناصر التأسيسية للهوية المغربية في هذا الأفق المنفتح على العصر، وبسيرورة متدرجة وهادئة، تضمن لها الاستدامة.

مركزية المرأة والأسرة في المشروع الاتحادي: المدونة نموذجا يمثل الإصلاح الكبير الذي عرفه المغرب سنة 2004 بإقرار مدونة الأسرة تتويجا لهذا المسار النضالي، فقد شكل الانتقال من قانون الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة نقطة تحول ومحطة فارقة في مسار تحديث المجتمع، إذ لم يكن الأمر مجرد تعديل قانوني أو اجتهاد فقهي محدود، بل كان بمثابة ثورة ثقافية هادئة أعادت الاعتبار لمكانة المرأة في التشريع الوطني، كما منحت للمؤسسة التشريعية المنتخبة حق المصادقة أو رفض مخرجات اللجنة الملكية، وهو ما أخرج القانون من دائرة المقدس المغلق إلى رحابة النقاش العمومي المفتوح، مؤكدا أن قضايا الأسرة لا تنفصل عن سيرورة الانتقال الديمقراطي.

لقد فتح هذا الإصلاح الأول الباب أمام ربط قضايا النساء بالمسار الديمقراطي العام، حيث تم تكريس القيم الكونية المرتبطة بحقوق الإنسان، و بقيم النسبية والعقلانية والتعدد في مقاربة النصوص القانونية، وتم الاعتراف بأن تحقيق العدالة لا يمكن أن يتم إلا من خلال إنصاف النساء وضمان حقوقهن داخل الأسرة والمجتمع، وبذلك لم تعد قضايا النساء في المغرب

www.alittihad.press.ma www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

فقط قضية حقوقية، بل قضية مرتبطة بمستقبل الديمقراطية والتنمية، وهو ما يعكس انسجام المشروع الاتحادي مع روح التغيير التدريجي القائم على الإصلاح الهادئ والمتراكم الذي يجعل من المساواة ركيزة أساسية في بناء دولة اجتماعية حديثة. إن حقوق الأسرة، والطفل، والنساء، لا تنفصل عن مصفوفة الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتي لا يمكن أن تجد ترجمتها إلا داخل دولة ديموقراطية، بتوجهات اجتماعية، وأفق حداثي، ولذلك فإن معركة المساواة الشاملة تجد جذورها في بلادنا، من خلال إرث الكفاح الوطني، حيث التقت إرادة المغفور له محمد الخامس في الارتقاء بوضع النساء، مع البرنامج الإصلاحي الذي كانت تقترحه الحركة الوطنية آنذاك، من أجل التحرير وبناء الدولة معا.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعبر منظمته النسائية، ومناضلاته ومناضليه قد استوعب مبكرا أهمية أن تكون للأسرة مدونة قانونية، لا تكون فقط مرجعية للحسم في الخلافات المفترضة في أي علاقة زوجية، بل تكون حاملة لبذرة تأهيل المجتمع وتحصينه، من خلال هذه اللبنة الأساسية (الأسرة)، وهو ما تجسد في مطالباته بتغيير مدونة الأحوال الشخصية، منذ الربع الأخير من القرن الماضي، ولم يكن محركه سوى رفع كافة أشكال الحيف عن النساء، وقاوم حينذاك أشكالا من التكفير والتضليل، وكانت نساؤه في مقدمة هذه المعركة المجتمعية، التي انتهت بتعديلات جزئية في التسعينات، لم ترض طموحاتنا، وإيماننا بأن المغرب كان مؤهلا يومها لجرعات تحديث أكبر.

ولقد رافق الاتحاد الاشتراكي هذه المرحلة بهاجسي الحرص على التطبيق الأمثل للمدونة، والسعي إلى تطويرها، تبعا للتطورات المجتمعية، وهو ما عبر عنه الحزب في محطات كثيرة، سواء البرامج الانتخابية، أو توصيات المؤتمرات، أو مقترحات القوانين، وغيرها، وأساسا من خلال المجهود الترافعي والتأطيري والنضالي لمنظمة النساء الاتحاديات، التي لم تتردد الحزب في دعم مطالبها، وأنشطتها المعبرة عن الخط العام والناظم للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، باعتباره حزبا لا تنفصل عنده قضايا الديموقراطية عن قضايا العدالة الاجتماعية، وفي القلب منها قضية المساواة بين النساء والرجال.

واليوم، يجد الاتحاد الاشتراكي نفسه مرة أخرى في التقاء موضوعي، ولا نبالغ إذا قلنا بأنه التقاء استراتيجي، مع الورش الملكي لتعديل مدونة الأسرة، لتكون أكثر إنصافا لكل مكونات الأسرة، ولتكون أكثر حماية للأمن والاستقرار الأسريين.

المرأة والإصلاح الدستوري في المشروع الاتحادي:

شكل دستور 2011 محطة مفصلية في مسار بناء الدولة الديمقراطية الحديثة في المغرب، حيث أقر مبادئ صريحة تؤكد المساواة الكاملة بين النساء والرجال في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما نص في الفصل 19 على ضرورة تحقيق مبدأ المناصفة، وهو ما اعتبر حينها خطوة جريئة تعكس إرادة سياسية عليا في جعل المساواة قيمة دستورية ملزمة، ولم يقف الأمر عند التنصيص النظري بل تم إحداث هيئة دستورية خاصة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، في إشارة واضحة إلى الرغبة في الانتقال من المبادئ العامة إلى الآليات العملية الكفيلة بإعمال المساواة الفعلية.

لقد ألزم الدستور الجديد الدولة بتحقيق المساواة من خلال تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الولوج إلى الوظائف الإدارية العمومية والانتخابية، وهو ما نص عليه بوضوح الفصل 30 الذي تضمن لكل المواطنات والمواطنين حق التصويت والترشح للانتخابات بشروط متساوية، كما دعّم هذا التوجه الفصل 115 حين نص على تمثيلية وازنة للنساء في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وهو ما يعكس البعد المؤسساتي لمشاركة النساء في مراكز القرار. وقد مهدت هذه المقتضيات لإجراءات تشريعية وتنظيمية أعطت دفعة ملموسة لتمثيلية النساء داخل المؤسسات المنتخبة وطنيا وترابيا، مثل اعتماد لوائح مخصصة للنساء في الانتخابات التشريعية والمحلية، مما أدى إلى تطور عددي على مستوى التمثيلية السياسية للنساء.

ورغم هذا التقدم، فإن الممارسة السياسية أبانت عن فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية والواقع العملي، ففي انتخابات سنة 2021 ورغم تحقيق النساء لبعض التقدم في الولوج لمجلس النواب من خلال الحصول على ستة وتسعين مقعدا نيابيا، إلا أن حضورهن في مواقع القرار الاستراتيجي ظل محدودا، حيث غابت المناصفة عن تشكيل الحكومة، وبقيت المناصب الوزارية الأساسية حكرا على الرجال، كما استمرت المؤسسات المنتخبة في تكريس نوع من الهيمنة الذكورية التي تقلص من فرص النساء في التأثير الفعلي، وهو ما جعل حضورهن الكمي لا يترجم بالضرورة إلى حضور نوعي قادر على التأثير في السياسات العمومية.

إضافة إلى ذلك فإن القوانين المالية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لم تدمج بعد مقاربة النوع الاجتماعي بالشكل الكافي، حيث تظل البرامج العمومية بعيدة عن تخصيص اعتمادات مالية واضحة لدعم المساواة بين الرجال والنساء، أو معالجة الفجوات الهيكلية بين الجنسين، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحة إلى آليات تشريعية وتنظيمية أكثر جرأة، خصوصا وأن الفصل 31 يلزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الشغل والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو ما يجعل تفعيل المناصفة ليس مجرد مطلب حقوقي بل التزاما دستوريا. لذلك فإن رفع نسبة مشاركة النساء في مناصب المسؤولية إلى المناصفة يعد خطوة ضرورية لترجمة روح الدستور إلى واقع ملموس، وضمان أن تكون المرأة طرفا فاعلا في صناعة القرار الوطني.

التحديات السياسية والثقافية أمام إعمال الإنصاف والمساواة:

بواجه إدماج النساء في المغرب تحديات سياسية مرتبطة بالمنظومة التمثيلية وصناعة القرار، فرغم المكاسب التي تحققت منذ إقرار مدونة الاسرة وتوسيع دائرة المشاركة النسائية عبر نظام الكوطا البرلمانية، إلا أن حضور النساء في مواقع المسؤولية ما زال محدودا، ويعكس اختلالا بنيويا في توزيع السلطة بين الجنسين، ذلك أن الثقافة السياسية السائدة ما زالت اسيرة منطق الهيمنة الذكورية، حيث ينظر الى المرأة باعتبارها فاعلا ثانويا، ما يجعل جهود تمكينها رهينة بإرادة حزبية غير مهيكلة أو مبادرات ظرفية مرتبطة بالضغط الدولي، وهنا يبرز موقف الاتحاد الاشتراكي الذي ظل مدافعا عن المناصفة وعن الحضور النسائي في مختلف المؤسسات.

أما على المستوى الثقافي، فما زال تمثل ادوار النساء في المجتمع محكوما بسلطة التقاليد والموروثات التي تكرس الثنائية بين المجال العام للرجال والمجال الخاص للنساء، هذه التصورات تضعف من قدرة المرأة على اقتحام مجالات الشأن العام وتكرس صورا نمطية تؤثر في ثقة النساء بأنفسهن وفي استعداد المجتمع لقبولهن كقائدات وصانعات قرار، كما ان الخطاب الديني والثقافي في بعض تجلياته يستعمل أحيانا لتبرير الإقصاء أو لإعادة إنتاج التبعية، ما يجعل المعركة الثقافية أحدى الجبهات الحاسمة في مسار المساواة، وهو ما يدفع الاتحاد الاشتراكي الى التأكيد على ان النضال الثقافي والتربوي لا يقل اهمية عن النضال السياسي والتشريعي.

في المقابل، يبرز التحدي المؤسساتي المتمثل في ضعف السياسات العمومية الموجهة نحو تعزيز مشاركة النساء، ورغم وجود خطط حكومية واستراتيجيات وطنية، فان الإشكال يكمن في التطبيق، اذ غالبا ما يغيب التنسيق بين الفاعلين وتبقى المؤشرات الكمية للمشاركة غير مصحوبة بمؤشرات نوعية تلامس فعلا جوهر التمكين، ويؤدي هذا الوضع الى فجوة بين النصوص الدستورية التي تنص على المناصفة والمساواة وبين الواقع العملي الذي يكشف استمرار التفاوتات، وهنا ينبه الاتحاد الاشتراكي الى ضرورة ربط التخطيط الاستراتيجي القائم على النوع الاجتماعي بآليات التتبع والتقييم والمحاسبة حتى لا تبقى حقوق النساء حبرا على ورق.

من جهة أخرى، يرتبط نجاح ادماج النساء بتغيير عميق في الوعي الجمعي، وهو تحد ثقافي بقدر ما هو سياسي، فبناء مجتمع منصف يتطلب اصلاح المنظومة التعليمية والاعلامية بما يعزز قيم المساواة وبكسر الصور النمطية التي تلصق بالمرأة، كما ان الحركة النسائية مطالبة اليوم بتجديد ادواتها وخطابها لتوسيع قاعدة الالتفاف المجتمعي حول قضية المساواة بعيدا عن الطابع النخبوي، وهنا يظل الاتحاد الاشتراكي مقتنعا بان تمكين النساء في المغرب ليس مجرد ورش حقوقي، بل هو كذلك رهان حضاري يهم التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

التحديات الاجتماعية والاقتصادية في مسار التمكين النسائي

تشير الإحصائيات الرسمية لسنة 2024 إلى أن مشاركة النساء في سوق الشغل ما تزال ضعيفة بشكل كبير مقارنة بالرجال، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للنساء حوالي 19,1 في المائة فقط مقابل أكثر من 65 في المائة لدى الرجال، كما أن احتمال عدم النشاط يصل إلى 73 في المائة عند النساء مقابل 7,5 في المائة فقط عند الرجال، وهذه الأرقام تكشف أن الفجوة بين الجنسين لم تتقلص رغم مرور أكثر من عقد على إقرار دستور 2011 الذي نص صراحة على المساواة والمناصفة، وهو ما يضع أمام السياسات العمومية تحديات بنيوية في إدماج النساء في الدورة الاقتصادية الوطنية.

وإلى جانب ضعف المشاركة، تواجه النساء معدلات مرتفعة من البطالة، إذ وصل معدل البطالة في صفوفهن سنة 2024 إلى 19,4 في المائة مقابل معدل وطني بلغ 13,3 في المائة، مما يجعل النساء أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية، كما أن نسبة المقاولات التي تُدار من قبل نساء لا تتجاوز 15 في المائة من مجموع المقاولات الصغرى والمتوسطة، الأمر الذي يبرز محدودية وصول النساء إلى مواقع القيادة الاقتصادية، وصعوبة ولوجهن إلى التمويل والموارد الضرورية لتطوير مشاريعهن.

تتعمق هذه الفوارق أكثر عند النظر إلى التوزيع الجغرافي لمشاركة النساء في سوق الشغل، ففي جهة الشرق مثلا لا تتجاوز نسبة نشاط النساء 15,6 في المائة، بينما تصل في جهة الدار البيضاء سطات إلى حوالي 28 في المائة، ما يعكس تفاوتات مجالية صارخة تزيد من هشاشة النساء في المناطق الفقيرة والهامشية، وفي نفس الوقت تكشف أن الفرص الاقتصادية والتعليمية المتوفرة في المدن الكبرى لم تصل بعد إلى المناطق القروية التي تبقى فيها النساء عرضة للأمية والعمل غير المهيكل وضعف الخدمات الصحية والاجتماعية، ولا يقتصر التحدي على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والأمني، حيث لا تزال حوالي ثلث النساء يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف المبني على النوع رغم وجود قوانين زجرية، كما أظهرت الكوارث الطبيعية مثل الزلزال والفيضانات محدودية إدماج مقاربة النوع في التدخلات الاستعجالية، إذ تحملت النساء في المناطق المنكوبة أعباء مضاعفة نتيجة غياب الرجال المهاجرين إلى المدن، ما أجبرهن على تدبير شؤون الأسرة والأرض معا في ظروف قاسية، وهو ما يؤكد أن غياب سياسات عمومية تراعي احتياجات النساء يزيد من هشاشة وضعهن ويعرقل مسار التمكين الشامل.

الأولويات المستقبلية ورؤية الاتحاد الاشتراكي

انطلاقا من مرجعيته الحقوقية والتقاطعية يضع حزب الاتحاد الاشتراكي قضية النساء في صلب مشروعه الديمقراطي كشرط لا مناص منه لإرساء دولة اجتماعية ديمقراطية، فالأولويات المرفوعة تهدف إلى ترجمة المبادئ الدستورية على أرض الواقع عبر اصلاحات تشريعية وإجرائية وميزانيات مخصصة وآليات تنفيذ ومتابعة، وذلك لضمان انتقال من المكاسب الكمية إلى المكاسب النوعية، التي تمكن المرأة مدنيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وفي سعيه هذا يراهن على الأولويات التالية:

1/ إدماج منظور النوع الاجتماعي في الميزانيات والسياسات العمومية

يرى حزب الاتحاد الاشتراكي أن إدماج مقاربة النوع في التخطيط المالي والسياسات العمومية يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق المساواة الفعلية، فالميزانية ليست مجرد أرقام وإنما انعكاس لأولويات الدولة، وإذا لم تراع احتياجات النساء فإن الفجوة ستبقى قائمة، لذلك يقترح الحزب اعتماد ميزانيات تراعي النوع الاجتماعي على مستوى كل قطاع حكومي وجماعة ترابية، مع إجراء تقييمات دورية لتأثير السياسات على النساء والرجال، وضمان تخصيص اعتمادات واضحة لبرامج تشغيلية موجهة لتمكين النساء، وهو ما من شأنه أن يترجم المبادئ الدستورية إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنات.

2/ تخصيص دوائر انتخابية أو آليات تضمن ثلث المقاعد للنساء في البرلمان

يعتبر الاتحاد الاشتراكي أن حضور النساء في البرلمان والمؤسسات المنتخبة ما يزال دون المستوى المطلوب رغم التحسن النسبي في السنوات الأخيرة، ولذلك فهو يطالب بإقرار آليات انتخابية انتقالية تضمن على الأقل نسبة الثلث من المقاعد لصالح النساء، سواء عبر دوائر مخصصة أو كوطا حزبية ملزمة، لأن تحقيق المناصفة يحتاج إلى إجراءات إيجابية ترفع الحواجز البنيوية أمام مشاركة النساء، وتمكنهن من لعب دور مؤثر في صياغة السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي والتشريعي، بما يعزز التمثيل النوعي ويضمن إدماج قضايا النساء في الأجندة الوطنية

3/ استعجالية إكمال ورش مراجعة مدونة الأسرة لتحقيق عدالة ومساواة أكبر

يشدد الحزب على أن مراجعة مدونة الأسرة باتت ضرورة مجتمعية وتشريعية من أجل ملاءمتها مع روح الدستور والاتفاقيات الدولية، ويركز بالخصوص على تجريم تزويج القاصرات باعتباره انتهاكا صارخا للطفولة، وعلى اعتماد الخبرة الجينية كوسيلة رسمية لإثبات النسب حماية لحقوق الأطفال، وعلى إلغاء نظام التعصيب الذي يميز ضد النساء في الإرث، إلى جانب إقرار مبدأ الولاية المشتركة على الأبناء بعد الطلاق بما يحفظ كرامة الأم ويضمن مصلحة الطفل، حيث تشكل هذه التعديلات مجتمعة ثورة هادئة في سبيل تحقيق العدالة الأسرية والمساواة بين الجنسين.

4/تطوير التشريعات لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي

يعتبر الاتحاد الاشتراكي أن العنف الموجه ضد النساء يشكل عائقا رئيسيا أمام التمكين للنساء، لذلك يضع في أولوياته مراجعة القانون الجنائي وتوسيع نطاق التجريم ليشمل أشكال العنف الاقتصادي والرقمي والرمزي، مع توفير آليات حماية فعالة مثل الأوامر الاستعجالية والإيواء والمواكبة النفسية والقانونية، كما يدعو إلى إنشاء وحدات شرطية وقضائية مختصة وتوسيع شبكة مراكز الاستماع والدعم، لأن الردع القانوني وحده لا يكفي دون منظومة متكاملة تضمن الحماية والوقاية والتتبع، وهو ما من شأنه أن يقلل من نسب العنف ويعزز شعور النساء بالأمن والكرامة.

5/التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء وخاصة في القرى والمناطق الهشة

يضع الحزب التمكين الاقتصادي والاجتماعي في قلب استراتيجيته، إذ لا يمكن للنساء أن يحققن استقلاليتهن دون ولوج عادل إلى الشغل والموارد، لذلك يدعو إلى إطلاق برامج دعم وتمويل خاص بمقاولات النساء، وإلى تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لتشمل العاملات في القطاعات غير المهيكلة مثل الفلاحة وخدمات المنازل، كما يشدد على أهمية توفير خدمات الرعاية للأطفال وتوسيع فرص التعليم والتكوين للفتيات القرويات، فتمكين النساء اقتصاديا يعني الحد من فقر الأسر وتعزيز العدالة الاجتماعية، ويشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

6/ تعزيز المشاركة السياسية والقيادية للنساء داخل الحزب وفي المؤسسات

يرى الاتحاد الاشتراكي أن تعزيز حضور النساء في مواقع القيادة يجب أن يبدأ من الداخل، ولذلك يلتزم باعتماد قواعد تنظيمية داخلية تفرض تمثيلية نسائية وازنة في كل هياكله ومراتبه القيادية، كما يراهن على برامج للتدريب والتأهيل ورعاية الكفاءات النسائية الشابة من أجل إعداد جيل جديد من القياديات، ويؤكد أن تمكين النساء داخل الحزب سينعكس على حضورهن في الساحة الوطنية، فالمناصفة ليست مطلبا قانونيا فحسب، بل ثقافة تنظيمية وممارسة يومية تضمن للنساء موقعا طبيعيا في صناعة القرار السياسي.

7/ تعديل المنظومة القانونية مدخل أساسي لتحقيق العدالة للنساء

يرى الاتحاد الاشتراكي بن تعديل المنظومات القانونية والأطر التشريعية مطلب أساسي لتحقيق العدالة الجنائية للنساء، إذ لا يكفي القيام ببعض الرتوش /الإصلاحات الجزئية بل اعتماد تغيير شامل وجذري يشمل فلسفة وبنية ومنطوق ومقتضيات القانون، ليكون أكثر انسجاما مع الدستور والتزامات المغرب الدولية المتعلقة بحماية النساء من العنف والتمييز، من خلال وضع أسس تحقيق العدالة للنساء وعدم حجب منطق الواقع حيث تسود العديد من الممارسات التي يجب البحث لها عن أجوبة قانونية تضمن الكرامة ولا تتناقض مع حقوق الإنسان مثل العنف - الحريات الفردية - الإجهاض....

عناصر التأسيس للدولة الاجتماعية في العلاقة بمقاربة النوع الاجتماعي:

أولا: ولوجية النساء للشغل"

1/ القطاع الخاص:

باعتبار أن مدونة الشغل موضوعة على طاولة النقاش العمومي فيما يخص الإصلاحات القانونية المستعجلة، وباعتبار المرجعية الاجتماعية الديموقراطية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فإن تقديم رؤية الحزب لإصلاح مدونة الشغل على ضوء السعي إلى الإنصاف والمساواة، يظل هاجسا قائما.

يعتبر مبدأ المساواة ودفع كل أشكال التمييز جوهر مقاربة النوع وأساسه؛ لذلك، فقد لزم أن يتولى القانون حمايته. علما أن هذه الحماية، لا تقتصر فقط على الحقوق التي تشترك فيها المرأة والرجل معا. كونها حقوقا إنسانية عامة ـــ وإنما تشمل أيضا الحقوق التي تتسم بالخصوصية المبنية على النوع والتي ترتبط بخصوصية طبيعة المرأة.

ولعل الحديث عن حق المرأة في العمل في الوقت الحالي قد يعتبر أمرا متجاوزا في ظل الاعتراف التشريعي الصريح بحقها في العمل، وكذا الضمانات الدستورية المؤكدة له، بالإضافة إلى المعطيات الواقعية التي تبرز حجم الحضور المتزايد للنساء في مختلف أشكال العمل.

وإذا كان وجود هذا الحق قائما في مدونة الشغل قبل صدور الدستور، فإن تزكيته دستوريا، مع مبادئ وأهداف أخرى، يفيد وجود نقلة نوعية لنموذج ديموقراطي، يعترف بالحق في الشغل كعنصر جوهري وأساسي في أي نظام.

ورغم حرص المشرع المغربي على تكريسه لمبدأ المساواة بين الجنسين خصوصا بعد مصادقة المغرب على الاتفاقية رقم 111 بتاريخ 27 مارس 1963، والتي لم يتم تبني مبادئها بشكل فعلي إلا بعد صدور مدونة الشغل سنة 2004 . من خلال ديباجتها التي أكدت على منع التمييز في مجال الشغل والتشغيل، ومن خلال مقتضيات المادة 9 ، وأيضا المادة 12 من مدونة الشغل التي نصت على عقوبات زجرية تجاه المشغل الذي يخالف هذا المقتضى المتعلق بالمساواة، إضافة إلى ما جاءت به المادة 36 من المدونة التي استبعدت العديد من المبررات التي يمكن أن تكون سببا في اتخاذ العقوبات التأديبية، ومن بينها نجد التمييز على أساس الجنس.

غير أنه وخلاف لما ذكر، فالواقع يقول غير ذلك. لأن المرأة الأجيرة لازالت تعيش التمييز وعدم المساواة فيما بينها وبين الرجل في الاستخدام. ودليل ذلك، ما أشار إليه تقرير منظمة العمل الدولية الذي أكد أنه ما بين سنة 2019 و2020 انخفض توظيف المرأة بنسبة 4,2% مقارنة مع الرجل الذي لم تتعد نسبة انخفاض توظيفه 3 في المئة.

أما على المستوى الوطني فقد تم تصنيف المغرب من خلال تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن البلدان المتأخرة في توظيف واستخدام النساء. وهو ما أكدته الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2020، والتي اعتبرت أن مساهمة النساء في سوق الشغل لازالت ضعيفة، حيث بلغ معدل نشاط النساء 19,9% مقابل 70,4% لدى الرجال. لتبقى بذلك ثمان نساء من بين كل عشرة خارج سوق الشغل.

وتبعا لذلك يعتبر الاتحاد الاشتراكي أن تحقيق المساواة الفعلية مع الرجال في سوق الشغل غاية أولية، من أجل تطبيق المادة 11 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة تطبيقا كاملا، خصوصا من خلال تقوية إجراءات التفتيش لمعاينة مدى احترام التشريع المتعلق بالشغل.

كما يدعو لاعتماد إجراءات ملائمة تهدف إلى إدماج مزيد من النساء في الأنشطة الاقتصادية وضمان حقوقهن في المساواة في المعاملة، والمساواة في الأجر بالنسبة لعمل ذي قيمة مساوية لقيمة عمل الرجل.

ويعتبر الحزب أن وضع برامج لمحاربة البطالة، يجب أن تستدمج منظور النوع، إن على مستوى التصور وتفعيل صيغ جديدة للإدماج (التشغيل - تكوين الشباب - قروض المقاولين الشباب)، أو على مستوى التكوين - الإدماج (التكوين بالتناوب - التكوين بالتعلم) ووضع استراتيجيات للإدماج لفائدة النساء الأكثر عرضة للبطالة.

كما يراهن على اعتماد استراتيجيات وبرامج تشجع على الرفع من كفاءات النساء في المقاولة العمومية والخاصة وفي الاقتصاد الاجتماعي التضامني (التكوين - التمويل - المواكبة - الخ).

مع التنصيص على مراجعة مقتضيات القانون الجنائي المتعلقة بالتحرش الجنسي بأماكن العمل بصفة خاصة، واتخاذ إجراءات للتأكد من أنه بإمكان الضحايا دون خوف من الانتقام، الولوج إلى لى سبل الطعن، وإلى تعويض ملائم للضرر.

2/ الوظيفة العمومية

لا يكفي في قطاع الوظيفة العمومية تقديم الاقتراحات أو حتى تعديل القوانين لتحقيق المساواة في مجال الوظيفة العمومية، بل لا بد من تعزيز ذلك بانخراط جميع الفاعلين في إطار سياسات عمومية واضحة المعالم، ومحددة للتدابير التي على المؤسسات المعنية اتخاذها لتنزيل هذه السياسات وتفعيل التعديلات القانونية. والواقع أن أية سياسة لا يمكنها أن تنجح إلا بتظافر جهود الفاعلين بدء بالحكومة وانتهاء بالمؤسسات، حيث يجب تسطير خطة واضحة ببرامج محددة وصولا لأهداف مسطرة.

ومن هنا نرى في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استعجالية التدابير التالية:

ا. إلزام أرباب العمل في القطاع العام بوضع وتنفيذ خطة عمل "للمساواة المهنية": والتي ويجب أن تتضمن لزوما تدابير بشأن منع ومعالجة الفوارق والتفاوتات في الأجور، والمزج بين المسارات المهنية والوظيفية، وكذا التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، وأخيرا مكافحة العنف الجنسي والجنساني.

www.alittihad.press.ma www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

ب. تعزيز دور الفاعلين في الحوار الاجتماعي في مجال المساواة في الوظيفة العمومية:
فالحوار الاجتماعي يعد رافعة أساسية في تعزيز المساواة بين النساء والرجال في الوظيفة العمومية، حيث تعتبر جميع الهيئات، من نقابات ولجان متساوية الأعضاء ولجان مراقبة شروط العمل إن وجدت وجميع الهيئات التي قد يتم وضعها في المستقبل والمكلفة بالقضايا الجماعية للموظفين، معنية وشريكة في تتبع وتنزيل مقاربة النوع ويجب العمل على انخراطها وفق برامج معينة تتلاءم مع مجال عملها، كما يجب تعزيز المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الحوار الاجتماعي، حيث يجب أن يكون هناك توازن في تشكيلة هيئات الحوار الاجتماعي بين الرجال والنساء.

ج. تعزيز التكوين والتواصل والتأطير في مجال المساواة: فلنشر وتعزيز سياسات المساواة المهنية، لا بد من تأطير الموظفين في هذا الإطار وتكوينهم بشكل مستمر في قضايا المساواة، والقضاء على الأحكام والأفكار الجاهزة والنمطية والوقاية من العنف الجنسي والجنساني، وعلى الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم أداء الموظف في سبيل ترقيته قيامه بهذه التكوينات.

ونفس الشئ بالنسبة للأطر والمسيرين عند تقييم أدائهم السنوي، حيث يجب اعتماد المبادرات التي قاموا بها في مجال تعزيز المساواة وتنفيذ خطة العمل في هذا الإطار، خصوصا فيما يتعلق بالمزج بين فرق العمل، والوقاية من التمييز خصوصا في مجال تخصيص المكافآت والمنح أو أي عنصر آخر مرتبط بالأجور، وكذا ما يتعلق بالتوزيع بين الحياة الأسرية والمهنية ومكافحة العنف والتحرش.

د.إدماج البعد النوعي في تخطيط وتفعيل برامج الميزانية: تشكل ميزانية النوع الاجتماعي مقاربة جديدة تشمل معرفة مدى تأثير توزيع المداخيل والاعتمادات المرصودة، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة وتقليص الفوارق الاجتماعية. فالميزانية التي تدمج مقاربة النوع هي ميزانية تراعي المساهمة المختلفة للرجال والنساء بمختلف الشرائح التي ينتمون إليها؛ و تدرس آثار توزيع المداخيل والنفقات على الرجال والنساء ليس فقط على المدى القريب، بل على المدى المتوسط البعيد؛ تحرص على الاستجابة بشكل منصف للحاجيات الآنية للنساء والرجال من مختلف الشرائح السوسيو اقتصادية وكل الأوساط؛ وتسعى للتخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بين هذه الشرائح وتفعيل مبدئي الإنصاف والمساواة من خلال تقوية المساواة بين الرجال والنشاء من خلال مراجعة السياسات المالية والاقتصادية.

ثانيا: ولوجية النساء للعدالة:
إن من أبرز الحقوق المكفولة للمرأة فيما يتصل بولوجها للعدالة، هي صلة الوصل التي قام بها المشرع على مستوى الحقوق الأساسية المرتبطة بالمحاكمة، بحيث لم يفرد لأي من الجنسين ضمانات خاصة بحقوقه فقط، بل ساوى بينهم في الحقوق الأساسية باعتبار أنها واحدة لا تتجزأ وإن استقلت بعضها بأحكام تفصيلية خاصة.

ومن هذا المنطلق تتحدد لنا الأهمية العملية للمساواة بين الرجل والمرأة على المستوى الإجرائي، فالتأثير الواقعي الذي يحدثه التوازن في الحقوق، يسهم لا محالة في ضمان حظوظ متساوية للإنصاف لكل من الجنسين، بل إن الأمر يستدعي حقيقة أن تكون الحماية مركزة ومكثفة للنساء، وذلك بالنظر للوضع الخاص التي تتميز به النساء وهيمنة الرجال على مستوى التوظيف في أجهزة العدالة.

ويمكن التمثيل لمعاناة النساء فيما يخص الولوج للعدالة، بمثال النساء ضحايا العنف. وفي هذا الصدد، أكدت معطيات وزارة العدل، أنه خلال سنة 2018، تعرضت أزيد من 92 ألف مشتكية للعنف وتم الاستماع لحوالي 38 ألف فقط، بينما شمل البحث الاجتماعي الذي يضطلع بدور دراسة الشكاوى 609 حالة فقط. وفي سنة 2020 قامت خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف بالمحاكم بتنظيم 51147 استقبالا و 20287 جلسة استماع، وقد ارتفع العدد سنة 2022 إلى 75240 شكاية مقدمة على المستوى الوطني.

وأشار التقرير السنوي للنيابة العامة إلى أن عدد قضايا العنف ضد النساء عرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2021، حيث بلغ عدد القضايا 23879 قضية بنسبة ارتفاع قدرها 31% مقارنة بسنة 2020.

قد يبدو للوهلة الأولى عند قراءة المعطيات أعلاه، أن ولوج المرأة للعدالة متاح بشكل يسهل معه جبر الضرر الذي قد يلحقها من جراء الاعتداءات التي قد تطالها، ولعل ارتفاع عدد الشكايات المقدمة من طرف النساء على مدار السنوات. لكن هل هذه الشكايات تأخذ مسارها العادي وتنتهي بمحاكمة المعتدي ومعاقبته، أم أن الأمر لا يتعدى مجرد تقديم الشكاية؟ وهل المرأة تستفيد من المساعدات الممكنة لولوج العدالة واستكمال إجراءاتها المطلوبة أم أنها تصطدم بمعيقات تمنعها من ذلك ؟

الحقيقة أن الواقع يجيبنا بتأكيد محدودية المرأة في الولوج للعدالة، فهنالك العديد من العقبات التي تحول دون تمكينها من حقها في الحماية القضائية، ومن أبرزها:

. عزوف المرأة أحيانا عن ممارسة حقها في التقاضي خوفا من نظرة المجتمع والمعيقات الثقافية السائدة ، خصوصا متى كانت الأضرار التي لحقت بها بسبب اعتداءات صادرة عن أحد أفراد أسرتها كالأب أو الأخ أو من طرف زوجها.

. قلة الوعي القانوني عند المرأة وعدم معرفتها لحقوقها، زيادة على عدم تمكنها من الإجراءات المسطرية والقانونية التي يتعين سلوكها عند الاعتداء عليها أو تعنيفها.

. بطء إجراءات التقاضي، وأحيانا عدم تناسب العقوبات المقررة من طرف القضاة مع خطورة الاعتداء والضرر الذي يلحق بالمرأة المعنفة والمعتدى عليها. وهو ما يحيلنا على إشكال آخر يتعلق بذكورية الجهاز القضائي على حساب النساء القاضيات. زد على ذلك أن وجود القاضيات ضمن جهاز القضاء يقتصر على البت والنظر في قضايا الأسرة والقضايا المدنية دون القضايا ذات الطبيعة الزجرية والجنحية إلا نادرا.

- ارتفاع رسوم اللجوء إلى العدالة التي تعتبر مكلفة بالنسبة للمرأة المعتدى عليها، خصوصا التي لا تتوفر على مورد مالي. وضعف القدرات المالية عند فئة عريضة من النساء لتغطية رسوم المحاكم ودفع أتعاب المحامي، يشكل أحيانا سببا وعائقا أمامها فيمنعها من التوجه إلى الجهات القضائية المختصة من أجل حماية مصالحها وحقوقها.

ومن بين الأسباب أيضا، والتي قد تمنع المرأة من تقديم الشكاية، وأحيانا تدفعها للتنازل عنها متى تقدمت بها أمام النيابة العامة، التبعية الاقتصادية للزوج بالنسبة للمرأة التي لا معيل لها والتي لا مورد ماليا لها خصوصا متى كانت أما. فخوفا من عدم وجود من يعيلها ويتكفل بها ماديا هي وأبناءها، فإنها تجد نفسها مضطرة لتحمل العنف وعدم التقدم بشكاية او التنازل عنها متى قامت بتقديمها

. معاناة المرأة من مشكلة إثبات العنف بمختلف أنواعه في شتى مراحل التكفل القضائي، بدءا من مرحلة البحوث التمهيدية، التي تنتهي في أغلب الأحيان بحفظ الشكاية من طرف النيابة العامة، بسبب عدم كفاية الأدلة، لأنه وفي غالب الأحوال لا تعتمد الضحية لإثبات العنف سوى على شهادة طبية فقط دون غيرها من وسائل الإثبات وهو ما يسهل الطعن فيه، خلافا لباقي وسائل الإثبات من قبيل شهادة الشهود مثلا..

: وحتى تتمكن المرأة من الولوج للعدالة نقترح التالي

. توسيع دائرة الإثبات بخصوص جرائم النوع؛

. تكريس مجانية المطالبة بالحق المدني في قضايا العنف ضد النساء؛

. تشديد العقوبة في حالة العود في جرائم العنف ضد النساء؛

. فتح إمكانية البت في الشكاية ضد العنف من طرف النيابة العامة دونما ضرورة تقديمها من طرف المعني بها المعنفة؛

. تكوين قضاة متخصصين في الميدان الأسري؛

. توفير أماكن لإيواء النساء المعنفات طيلة مرحلة التقاضي؛ والتكفل بهن طبيا متى كانت حالتهن تقتضي ذلك.

لذلك، نعتقد أن تمكين المرأة من الولج إلى العدالة، يقتضي قيام المشرع بإدخال مجموعة من الإجراءات التي قد تشمل، إذا لزم الأمر ذلك، تعديل وتغيير نصوص القانون بهدف ضمان تجريم أعمال العنف ضد المرأة، وإقرار إجراءات ملائمة للتحقيق والمتابعة، فالمرأة وقبل أن تلجأ إلى العدالة في حاجة إلى مقتضيات عادلة تمكنها من التمتع بحقوقها دونما تمييز أو عنف قد يمارس عليها من الرجل كان زوجا أو أبا أو زميلا أو مسؤولا إداريا أو مشغلا....

03: الولوج للخدمات الصحية:

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يرى لزاما إعمال استراتيجية وطنية يتمثل الهدف العام منها في حماية صحة النساء. وينبغي أن تدمج هذه الاستراتيجية تدخلات الطب الوقائي والعلاجي لكل الأمراض التي تصيب النساء، وكذلك وسائل محاربة العنف ضد النساء. كما يجب أن تضمن أيضا ولوج جميع النساء إلى مجموعة كاملة من العلاجات ذات جودة عالية وبكلفة في المتناول، وأيضا الولوج إلى الخدمات الصحية في مجال الجنس والإنجاب.

وهذا يقتضي تخصيص موارد من الميزانية وموارد بشرية وإدارية كافية لحماية صحة النساء، بكيفية تتم بها معاملة الرجال والنساء بكيفية متماثلة، في إطار ميزانية الصحة العمومية، وذلك اعتبارا لحاجياتهم الطبية المختلفة.

وإن السهر على أن يتم تبويء المناصفة بين الجنسين مكانة متميزة في جميع السياسات العمومية وجميع البرامج التي لها تأثير على صحة النساء يتطلب إشراك النساء في وضع تصور وإعمال وتتبع هذه السياسات والبرامج وفي تنظيم العلاجات الطبية المقدمة للنساء. والمداخل الأساسية لذلك:

أ. السهر على القضاء على جميع العوامل التي تحد من ولوج النساء إلى العلاج والتعليم والمعلومات، خاصة في مجال الصحة المتعلقة بالجنس والإنجاب، وتخصيص موارد كافية للبرامج الموجهة إلى المراهقين من الجنسين بصفة خاصة، وذلك من أجل الوقاية وعلاج الأمراض المتنقلة جنسيا، سيما العدوى بفيروس فقدان المناعة البشرية/داء فقدان المناعة المكتسبة؛

ب. إيلاء الأولوية للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وللتخطيط العائلي والتربية الجنسية، وتقليص نسب وفيات الأمهات بواسطة خدمات للولادة بدون مخاطر والمساعدة السابقة على الولادة. وعند الاقتضاء، ينبغي تعديل التشريع الذي يجعل من الإجهاض جريمة جنائية وإلغاء العقوبات المفروضة على النساء اللائي يقدمن على الإجهاض؛

ج. تتبع عن كثب لأصناف العلاج المقدمة للنساء من طرف هيئات عمومية ومنظمات غير حكومية أو مقاولات خاصة حتى يتمكن الرجال والنساء من الحصول على علاجات من نفس المستوى والجودة؛

د. السهر على أن تراعي جميع أصناف العلاج المقدمة حقوق المرأة، وخاصة منها الحق في الاستقلالية والكتمان والسرية، وحرية الاختيار وتقديم موافقتها وهي على بينة من أمرها؛

ه. السهر على أن يتضمن تكوين المعالجين دروسا إلزامية مفصلة وتولي عناية خاصة بالمناصفة بين الجنسين والصحة والحقوق الأساسية للنساء، خاصة في مجال العنف ضد النساء.

04: الولوج للتعليم:

ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من مرجعيته الاشتراكية الديمقراطية التي تجعل من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ركيزتين لبناء الدولة الاجتماعية المنشودة. وفي هذا الإطار، يعتبر الحزب أن الحق في التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات والنساء، حق أساسي غير قابل للتفويت، وأن ضمانه مجانيا وعادلا وذا جودة يشكل شرطا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ورغم المجهودات التي بذلتها الدولة المغربية لتحسين مؤشرات تمدرس الفتيات، لا تزال هناك اختلالات بنيوية وعوائق اجتماعية وثقافية تحد من تكافؤ الفرص، من أبرزها:

الفوارق المجالية: حيث ضعف البنية التحتية في الوسط القروي والمناطق النائية، وقلة الداخليات ووسائل النقل المدرسي، ما يؤدي إلى الهدر المدرسي المبكر للفتيات.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية: فالفقر والهشاشة يدفعان الأسر إلى تزويج القاصرات أو إخراج الفتيات من المدرسة للمساعدة في الأعمال المنزلية، في غياب التحفيز المالي للأسر على تمدرس بناتها.

التمثلات الثقافية التقليدية: إذ لازالت بعض العقليات تعتبر أن تعليم الفتاة غير ضروري أو ثانوي، مما يحتم مضاعفة مجهودات التوعية بحقوق المرأة في التعليم والمشاركة المجتمعية.

أعطاب بيداغوجية: حيث يلاحظ نقص في التكوين البيداغوجي المراعي للنوع الاجتماعي. واستمرار مناهج دراسية لا تزال تكرس صورا نمطية عن المرأة. مع استدامة ضعف حضور النساء في مهن التربية والتسيير والبحث العلمي على مستوى المناصب العليا مقارنة مع حضورهن المكثف على مستوى التدريس.

وبما أن تصور الحزب ينطلق من المرجعية الاشتراكية الديمقراطية التي تقوم على المساواة التامة بين الجنسين في الفرص والحقوق، والعدالة المجالية والاجتماعية لضمان نفس شروط التعلم في المدن والقرى، والتضامن الوطني كآلية لإرساء دولة اجتماعية تضع التعليم في قلب مشروعها المجتمعي، والتمكين عبر المعرفة باعتباره شرطا للتحرر الفردي والجماعي. فإننا نرى ما يلي:

في التعليم الأولي والابتدائي:
تعميم التعليم الأولي المجاني في جميع المناطق، مع تحفيز الأسر الفقيرة على تسجيل الفتيات عبر دعم مالي مباشر.
ضمان القرب الجغرافي للمؤسسات التعليمية من التجمعات القروية.

تكوين المربيات والمدرسين على مقاربة النوع الاجتماعي.
إدراج مضامين تربوية تزرع قيم المساواة والاحترام بين الجنسين منذ السنوات الأولى.
في التعليم الإعدادي والثانوي:
توسيع شبكة الداخليات والنقل المدرسي للفتيات في الوسط القروي.
إنشاء برامج دعم نفسي وتربوي للفتيات المهددات بالانقطاع.
مراجعة المناهج لتفكيك الصور النمطية حول أدوار المرأة والرجل.
دعم النوادي التربوية والثقافية النسائية في المؤسسات التعليمية.
في التعليم العالي:
اعتماد منح تفضيلية للفتيات المنحدرات من الوسط القروي.
تحفيز ولوج الفتيات للتخصصات العلمية والتقنية.
دعم البحث الأكاديمي في قضايا النوع الاجتماعي.
تمكين النساء من مناصب المسؤولية في الجامعات ومجالسها.

يعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي أن رهان الدولة الاجتماعية، كما ورد في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، يمر عبر ضمان تعليم مجاني، منصف، ومنتج للمواطنة

ولهذا يدعو الحزب إلى:
جعل تمدرس الفتيات أولوية وطنية داخل السياسات العمومية.
إدراج مؤشرات المساواة في التعليم ضمن معايير تقييم الأداء الحكومي.
تعبئة المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنقابات في معركة محو الأمية والتمكين التعليمي للنساء.

إن تمكين الفتيات والنساء من الولوج إلى تعليم مجاني وذي جودة ليس فقط قضية إنصاف اجتماعي، بل هو استثمار في المستقبل، فمجتمع متعلم ومتوازن لا يمكن أن يبنى دون مشاركة كاملة للنساء في جميع مستويات المعرفة والإبداع.

ومن هذا المنطلق، يجدد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التزامه التاريخي بالدفاع عن مدرسة عمومية ديمقراطية، منصفة، ومجانية، ترسخ قيم المساواة والكرامة والمواطنة.

خامسا: تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية:

ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من إيمانه الراسخ بأن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية لا يمكن فصله عن تحقيق العدالة الجذرية، فأي سياسة تنموية لا تراعي حاجيات النساء، خصوصا في الوسط القروي وشبه الحضري، تظل منقوصة وغير فعالة. ولهذا، يقترح الحزب مقاربة تقاطعية تجمع بين النوع الاجتماعي، والانتماء الطبقي، والمجال الجغرافي، لضمان إدماج النساء في التنمية كفاعلات لا كمستفيدات فقط.

فرغم التقدم التشريعي والمؤسساتي في مجال المساواة بين الجنسين، لا تزال النساء، خصوصا في المجالات القروية والهامشية، يواجهن إكراهات مركبة:

الفوارق الاقتصادية والاجتماعية: وتتجلى في ارتفاع نسب الفقر والهشاشة في صفوف النساء، خاصة الأرامل والمطلقات والعاملات غير النظاميات، ومحدودية ولوج النساء لفرص الشغل والتمويل الذاتي للمشاريع الصغري، وضعف الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، خصوصا للعاملات في القطاعات غير المهيكلة.

الفوارق المجالية: من مثل ضعف الخدمات الأساسية في المناطق القروية (تعليم، صحة، نقل، ماء، طاقة)، وضعف تمثيلية النساء في المجالس المحلية والجهوية، ما يحد من قدرتهن على التأثير في القرار الترابي.

الإكراهات الثقافية والبنيوية: وتبرز جلية في استمرار أنماط تفكير محافظة تقيد أدوار النساء في المجال العام، وتضعف ولوج النساء إلى المعلومة والتمكين الرقمي، ويتفاقم الأمر مع محدودية فعالية البرامج العمومية بسبب غياب التنسيق بين الفاعلين.

ومن المهم التذكير بأن ما يؤطر تصور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لموضوع المساواة المجالية والاجتماعية، هو المنظور الاشتراكي الديمقراطي الذي يقوم على المبادئ التالية:

الإنصاف كجوهر العدالة الاجتماعية، لا المساواة الشكلية.
التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء كرافعة للتنمية الوطنية.
التوزيع العادل للثروة والخدمات على أساس مجالي وجندري.
المواطنة المتساوية باعتبارها المدخل لبناء الدولة الاجتماعية الديمقراطية.

كما يستند التصور إلى ما ورد في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، الذي دعا إلى "تحقيق المساواة الفعلية وتمكين النساء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"، وإلى ما نص عليه الدستور المغربي (2011) من التزام الدولة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وانطلاقا من ذلك يرى الحزب أن المقاربة التقاطعية هي المدخل الأنسب لفهم تعدد أشكال التمييز التي تتقاطع في واقع النساء. فالفلاحة القروية الفقيرة، مثلا، لا تواجه فقط التمييز بسبب جنسها، بل أيضا بسبب موقعها الجغرافي ووضعها الاقتصادي ومستوى تعليمها. لذلك، يجب أن تصمم برامج تقليص الفوارق وفق رؤية تشمل كل هذه الأبعاد، لا أن تختزل في بعد واحد.

وعليه يقترح الحزب ما يلي:

على المستوى الاقتصادي:
خلق صناديق جهوية لدعم المقاولة النسائية القروية، وتبسيط شروط الولوج للتمويل.
تمكين النساء من الولوج إلى الأراضي الجماعية والموارد الطبيعية وفق مبادئ المساواة والشفافية.
تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني النسائي عبر التعاونيات والمشاريع الجماعية.
إدماج منظور النوع الاجتماعي في برامج الاقتصاد الأخضر والفلاحة المستدامة.

على المستوى الاجتماعي :
توسيع التغطية الصحية والتقاعد ليشمل النساء في القطاعات غير المهيكلة.
تعميم دور الطفولة والمراكز النسوية في القرى والمناطق الجبلية.
تطوير برامج محو الأمية الوظيفية والرقمية لفائدة النساء البالغات.
إدماج خدمات النقل الاجتماعي الآمن للنساء العاملات في القرى.

: على المستوى الترابي والمؤسساتي
فرض مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيات الجهوية والجماعية.
تعزيز تمثيلية النساء في المجالس المحلية والجهوية، مع تكوينهن في القيادة الترابية.
إحداث مرصد جهوي للمساواة والعدالة المجالية لمتابعة أثر السياسات العمومية على النساء.

على المستوى الثقافي والتوعوي :
إطلاق حملات تواصلية لتغيير الصور النمطية حول أدوار النساء.
دعم الإبداع النسائي القروي (حرف، فنون، تراث) كرافعة للكرامة والتمكين.
تشجيع التعاون بين الفاعلين السياسيين والمدنيين في تنزيل مشاريع تراعي النوع الاجتماعي.

يرى حزب الاتحاد الاشتراكي أن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية هو قلب مشروع الدولة الاجتماعية، ولذلك، لا يمكن أن يتحقق هذا المشروع دون دمج النساء في كل حلقاته؛ من التخطيط إلى التنفيذ إلى التقييم، كما يدعو الحزب إلى أن تكون مقاربة المساواة مبدأ أفقيا في السياسات العمومية وليس مجرد محور قطاعي.

فبناء مغرب العدالة الاجتماعية والمجالية يمر عبر تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال في كل المجالات، ومن هذا المنطلق، يجدد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التزامه النضالي من أجل التمكين للنساء في كل المجالات وتحقيق التنمية الشاملة ذات البعد الإنساني والاجتماعي، وإرساء دولة اجتماعية ديمقراطية تجعل من الكرامة والمساواة والمواطنة المشتركة أسسا لمغرب المستقبل.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الثاني عشر

بوزنيقة، 17 – 19 أكتوبر 2025

ورقة لجنة قضايا الشباب والرياضة

نحو تمكين ديمقراطي للشباب المغربي

من التحدي الديمغرافي إلى التحول السياسي

يشكل الشباب المغربي اليوم، أكبر رصيد ديمغرافي واستراتيجي للمغرب المعاصر، حيث تمثل الفئة العمرية ما بين 15 و34 سنة أكثر من ثلث سكان المملكة، أي ما يقارب 11.5 مليون نسمة. وهو رقم يتجاوز دلالته الإحصائية ليُعبّر عن إمكان بشري فعال، يحمل في طياته طاقة هائلة للتحول، والإبداع، والمشاركة في بناء مغرب العدالة الاجتماعية والديمقراطية المواطنة.

يعيش هذا الرأسمال البشري، في معزل عن السياسات العمومية المعنية بالإدماج الاجتماعي، مما يجعله عرضة للعديد من التدابير التي تتسم بالتذبذب وفقدان الرؤية الشاملة وتشتت الجهود، مما يؤدي إلى تفويت فرص تاريخية لتمكين الشباب، وتحويله إلى رافعة للتنمية البشرية والمجالية. فأصبح التحدي الديمغرافي، في ظل هذا التعثر، يتحول تدريجيا إلى أزمة اجتماعية مركبة، تتقاطع فيه أزمات البطالة، التهميش، ضعف المشاركة، العزوف عن الفعل السياسي، والهجرة، مفضيا إلى حالة قلق وجودي وشرخ في العلاقة بين الشباب ومؤسسات الدولة.

خصص تقرير" النموذج التنموي الجديد " موقعا مركزيا للرأسمال البشري، وفي طليعته الشباب، باعتباره مفتاح تجديد العقد الاجتماعي، لكن واقع الحال يكشف عن فجوة مؤلمة بين الخطاب الرسمي وممارسات الفاعل الحكومي . ففي الوقت الذي يؤكد فيه جلالة الملك محمد السادس، في أكثر من خطاب، على ضرورة إدماج الشباب في صلب المشروع التنموي، تبقى الإجراءات الحكومية عاجزة عن بناء منظومة متماسكة تعكس هذا التوجه، وتخرج الشباب من وضعية " الفئة المستهدفة " إلى" الفئة الشريكة ".

تستدعي الوضعية السوسيو اقتصادية للشباب اليوم، مسألة عميقة للبنية ونمط حكامة الشأن الشبابي بالمغرب، وانعكاساته الاجتماعية على هذا الرأسمال البشري. وفي هذا السياق، تُطرح هذه الورقة كإسهام نضالي وفكري يعكس الانخراط الواع لكل مكونات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في إعادة بلورة العلاقة بين الشباب والدولة من منظور تقدمي ديمقراطي حداثي . إنها ليست مجرد وثيقة تشخيصية ظرفية، بل دعوة إلى إرساء تعاقد سياسي جديد يعيد الثقة، ويكرس الإنصاف، ويُعلي من شأن الكفاءة والمشاركة الفعلية للشباب المغربي في السياسات العمومية.

نحن نؤمن، في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن تجاوز اختلالات السياسات الشبابية لن يتحقق دون تغيير في المنهج، وفي البوصلة. فالمطلوب ليس فقط مزيدا من البرامج، بل مراجعة عميقة لموقع الشباب في السياسات الوطنية، يتأسس على مشروع سياسي يجسد قناعات الاتحاديات والاتحاديين كون الشباب المغربي شكل دائما شريكا في بناء الوطن لا تابعا، فاعلا لا متلقيا، منتجا وقائدا للحلول التنموية لا مجرد مستهلك لها. مشروع يراهن على الشباب كرافعة لبناء مغرب جديد، أكثر عدلا، وأكثر إدماجا، وأكثر ديمقراطية.

الواقع المركب للشباب المغربي: مظاهر الإقصاء وضعف الإدماج

يواجه الشباب المغربي اليوم وضعا بنيويا من الهشاشة والإقصاء المتعدد الأبعاد، في ظل تراكم اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعرقل انخراطه الفعلي في دينامية التنمية والبناء الديمقراطي، وتنذر بتداعيات مقلقة على السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي. ويعاني الشباب المغربي من إقصاء بنيوي يتجلى في محدودية فرص الولوج والتمكين من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتعتبر الإقصاء الاجتماعي سياسة ممنهجة من أجل حرمان الشباب المغربي من المشاركة الكاملة في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الذي يعيشون فيه. ويعاني الشباب المغربي من الاستبعاد المتعدد الأوجه نتيجة هوياتهم الاجتماعية (مثل العمر، الجنس، العرق، الثقافة، اللغة) أو العوائق المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وفي هذا الصدد، شكلت نتائج تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2023 حول الشباب ناقوس خطر وإعلان صريح عن فشل التدابير الحكومية الترقيعية، حيث أشار التقرير أن فئة الشباب "NEET" تمثل أكثر من 4.3 ملايين شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة خارج منظومات التعليم والتكوين والعمل. وهو رقم صادم يعكس هشاشة بنيوية متعددة الأبعاد تطال هذه الفئة، وتكشف عن قصور عميق في نجاعة السياسات العمومية تجاه الشباب .

• الاقصاء الاقتصادي: البطالة وتآكل الأمل في المستقبل

يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز الأسباب البنيوية التي تقف وراء تهميش الشباب المغربي، سواء في أبعاده المرتبطة بالبطالة، هشاشة الشغل، التفاوتات المجالية، أو ضعف الحماية الاجتماعية. فعلى الرغم من الخطاب المتكرر حول أهمية " الرأسمال البشري " و" أولوية الشباب "، لا تزال السياسات الاقتصادية التي تنهجها الحكومات المتعاقبة تعيد إنتاج نفس أنماط الإقصاء التي تعرقل ادماج هذه الفئة الحيوية في دينامية التنمية والاستفادة من فرص العدالة الاجتماعية .

يفضح ضعف نجاعة السياسات الاقتصادية في خلق فرص الشغل العديد من المعطيات الرسمية، والتي تشير إلى نسب بطالة مرتفعة ومزمنة في صفوف الشباب المغربي، خاصة بين حاملي الشهادات العليا. وبلغت نسبة البطالة بين الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة حوالي 36.7%، وتبلغ 21% في الفئة من 25 إلى 34 سنة، مع تسجيل معدل بطالة مرتفع نسبيا يصل إلى 19.6% بين حاملي الشواهد، وهو ما يعكس إخفاق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في استيعاب الطاقات الشابة وخلق فرص شغل ملائمة، لا سيما في ظل ضعف القطاعات المنتجة وصعوبة إدماج الشباب في سوق العمل الرسمي. ويمارس أكثر من 70% من الشباب النشيطين أعمالا في القطاع غير المهيكل، دون عقود عمل، أو تغطية اجتماعية، أو تأمين صحي. حيث يعيش شباب القطاع غير المهيكل حالة لا استقرار الاجتماعي، وعدم قدرتهم على الولوج إلى التمويل، أو السكن، أو الحماية الاجتماعية، مما يكرّس تبعيتهم الاقتصادية، ويحول دون بناء مشروع حياة مستقل .

هذا الواقع يعكس فشل الدولة في تنظيم سوق الشغل، ويفضح اختلالا عميقا في البنية الاقتصادية التي لا تولي التشغيل اللائق الأولوية التي يستحقها، رغم تبني خطاب " الدولة الاجتماعية".

علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة الحالية عن إطلاق برنامجي "أوراش" و"فرصة"، إضافة إلى تجديد برنامج "انطلاقة" والعمل على ضمان استدامته، في إطار التفاعل مع التوجهات العامة للنموذج التنموي الجديد.

غير أن تنزيل هذه البرامج طرح من جديد إشكالية النجاعة والفعالية، خاصة في ظل إسناد الإشراف عليها إلى قطاعات وزارية لا تمت بصلة لقطاع التشغيل أو قضايا الشباب، مما أضعف التنسيق وأفقد البرامج بعدها الاستراتيجي في الاستهداف.

وقد رافق هذه المبادرات اختلالات واضحة على مستوى التصميم والتنفيذ والتسويق، فضلا عن غياب آليات المواكبة الفعلية، الأمر الذي أفرز شعورا بالإقصاء لدى فئات واسعة من الشباب، كما زادت مظاهر المحسوبية والزبونية والتمييز على أساس القرب الحزبي من حدة هذا الإحساس بالإقصاء الاجتماعي الذي تسرب إلى نفوس الشباب المغربي، حيث تحولت هذه البرامج، التي تم الترويج لها كفرص واعدة، إلى مصدر خيبة ومرارة لدى مئات الشباب الذين وجدوا أنفسهم خارج دائرة الاستفادة، في خرق صريح لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة المجالية.

أيضا تعمق الفوارق بين المدن والقرى، وبين الجهات، من حدة تهميش الشباب، فمعدلات البطالة ترتفع بشكل لافت في الجهات الأقل تطورا، والبنيات التحتية الاقتصادية والخدماتية تظل متمركزة في المدن الكبرى، ونتيجة لذلك، يجد الشباب في الهوامش أنفسهم مضطرين للهجرة الداخلية أو الخارجية، في غياب سياسات تنموية مندمجة تحفز الاستثمار والتشغيل في المجال الترابي المحلي، ويرسخ غياب تكافؤ الفرص بين الشباب حسب طبقاتهم الاجتماعية ومجالاتهم الجغرافية الفجوة بين من يملكون الموارد، والشبكات، والولوج، وبين من يعيشون على الهامش.

ففي غياب سياسات إعادة توزيع فعالة، يستفيد شباب الأوساط الميسورة من التكوين الجيد، والدعم، والعلاقات، بينما يُترك الفقراء في دوامة الإقصاء.

يكرس الاقصاء الاقتصادي، تداعيات نفسية واجتماعية، تتجاوز حد فقدان الدخل، بل يمتد إلى مستويات أعمق: الشعور بعدم الاعتراف، فقدان المعنويات، وغياب الإحساس بالانتماء، وهذا ما أكدته تقارير مثل "مؤشر الشباب للمعنوية"، التي أبرزت تراجع الأمل والثقة في المستقبل لدى الشباب المغربي مقارنة بالمعدل الدولي.

• الاقصاء الاجتماعي: هدر قدرات الشباب وترسيخ للقطائع

تظهر الدراسات أن الشباب المغربي يواجه تداعيات الاقصاء الاجتماعي باعتباره مظهرا من مظاهر الحرمان، بل باعتباره منظومة مركبة تعيد إنتاج الهشاشة وتعمق الفجوة بين الدولة وفئة حيوية من المجتمع. فالإقصاء الاجتماعي حالة هيكلية من القطائع المتعددة الأبعاد : انقطاع عن الفضاء العام، عن الاقتصاد الرسمي، عن التمثيلية السياسية، وعن المساهمة في التنمية .

في هذا السياق، يجد الشباب أنفسهم خارج دوائر الاعتراف والتمكين، رغم ما يملكونه من طاقات وكفاءات، ما يحولهم إلى فئة مهملة وغير مرئية في السياسات العمومية، ويؤدي هذا الوضع إلى هدر جسيم للرأسمال البشري الوطني، حيث تبدد الدولة، بصمتها أو بتقاعسها، فرصا ثمينة لبناء نموذج تنموي قائم على مشاركة الجميع . فالشباب الذين يُقصون من فرص التكوين، الشغل، الإبداع والمبادرة، هم ذاتهم الذين كانوا قادرين على المساهمة في تنشيط الاقتصاد، وتحقيق التوازنات المجالية، وتجديد النخب، ودينامية التحول الديمقراطي.

الإقصاء هنا لا يعني فقط غياب الامتيازات، بل يجسد غيابا عميقا للعدالة، ويُغذي مشاعر الإحباط، واللامبالاة، وفقدان الأمل في الوطن. ويكرس هذا الوضع ثلاث قطائع عميقة بين الشباب والمؤسسات. أولها القطيعة التعليمية، تتجلى في انقطاع مئات

www.alittihad.press.ma www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

الآلاف من الشباب عن صفوف التحصيل المدرسي دون مؤهلات حقيقية تسمح لهم بالولوج إلى سوق الشغل، مما جعل الهدر المدرسي تجليا ظاهرا للإقصاء الاجتماعي، حيث يغادر حوالي 331 ألف تلميذ سنويًا مقاعد الدراسة، خاصة بين السلكين الإعدادي والثانوي، نتيجة الفشل المدرسي، وصعوبة الولوج إلى المؤسسات، ولا سيما في المجال القروي، وضعف جاذبية التكوين المهني، إضافة إلى موانع سوسيو-ثقافية مثل تزويج القاصرات أو تشغيل الأطفال.

وثانيها القطيعة الاقتصادية، إذ لا توازي المؤهلات المتوفرة لدى الشباب، خصوصا حاملي الشهادات، أي عرض واقعي للشغل اللائق، بل غالبا ما يدفعون نحو قطاعات غير مهيكلة، تفتقر لأبسط شروط الكرامة والحماية. أما ثالث هذه القطائع، فهي القطيعة السياسية، حيث يشعر الشباب بانعدام التمثيلية، وضعف التأثير، وغياب القنوات التي تسمح لهم بالتعبير عن تطلعاتهم والمساهمة في رسم السياسات التي تمس حياتهم اليومية. ويتجلى الإقصاء أيضا في ضعف الحضور الثقافي والإعلامي للشباب، وغياب المساحات العمومية المفتوحة التي تتيح لهم التعبير والمبادرة والانخراط، مما يعمق الشعور بالانعزال، ويؤدي إلى انسحاب تدريجي من الفضاء العمومي. وتزيد الهشاشة النفسية من حدة هذا الوضع، حيث أظهرت التقارير الدولية تراجعا ملحوظا في مؤشرات التفاؤل والمعنوية لدى الشباب المغربي، مقارنة بالمعدل العالمي، وهو ما يهدد التماسك الاجتماعي ويخلق بيئة خصبة لانتشار الأزمات الفردية والسلوكات الخطرة.

صار الإقصاء الاجتماعي للشباب حقيقة تطبع وضعية الشباب المغربي، نتيجة الحلول الترقيعية التي تنهجها الحكومة الحالية، والإجراءات الإحسانية التي تبنتها الحكومة السابقة. حيث الحاجة اليوم ماسة إلى مراجعة جذرية لمنطق بناء السياسات العمومية، عبر الانتقال من مقاربة ظرفية إلى رؤية استراتيجية تجعل من الإدماج الشامل ركيزة للاستقرار والعدالة. ويقتضي هذا التحول تبني سياسة وطنية مندمجة للإدماج الاجتماعي للشباب، تعيد الاعتبار للتعليم الجيد والتكوين الملائم، وتربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل اللائق، وتضمن توزيعًا عادلًا للفرص على المستويين الترابي والاجتماعي. ويستشف مما سبق، أن الإقصاء الاجتماعي إذا ليس قدرا، بل نتيجة لاختيارات سياسية واقتصادية وثقافية حان الوقت لمراجعتها وتجاوزها، عبر إرادة للإصلاح الحقيقي تبدأ بالإنصات لصوت الشباب، وبناء تعاقد جديد معهم يؤسس لمواطنة كاملة وفعالة، تجعل من الكرامة والعدالة والتمكين أسسا لتجديد الدولة والمجتمع معا.

•الإقصاء الصحي واستبعاد الشباب من مشروع الحماية الاجتماعية بالمغرب

رغم التقدم الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة في تعميم منظومة الحماية الاجتماعية، خصوصا بعد إطلاق الورش الملكي المتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، فإن فئة الشباب تظل من أكثر الفئات إستبعادا وإقصاء من هذا المشروع الطموح، سواء من حيث التغطية الفعلية أو من حيث الولوج المنصف والعادل للخدمات الصحية والاجتماعية. ويبدو هذا الإقصاء أكثر حدة لدى فئات الشباب غير المهيكل، والعاطلين عن العمل، وساكنة الهوامش، والنساء الشابات، ما يضعف أثر الإصلاح الاجتماعي ويحد من فعاليته في تحقيق العدالة الاجتماعية .

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن أغلب الشباب النشيطين اقتصاديًا، خصوصًا الذين يشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل والذي يُشغل أكثر من 73% من هذه الفئة، لا يتوفرون على تغطية صحية أو حماية اجتماعية. ويشمل هذا الغياب الحماية من حوادث الشغل، والتعويضات العائلية، والتأمين ضد فقدان الشغل، والمعاشات، وكلها آليات تعتبر جزءا أساسيا من عقد المواطنة في الدول التي تتبنى نموذج الدولة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يعيش آلاف الشباب المغاربة في هشاشة صحية دائمة، سواء عند المرض أو عند التعرض لحوادث العمل، أو أثناء فترات البطالة، دون أي شبكة أمان توفر لهم الحد الأدنى من الحماية والكرامة.

ويتفاقم هذا الوضع بسبب ضعف التغطية الصحية العمومية نفسها، سواء من حيث جودة الخدمات أو توزيعها الجغرافي، إذ تسجل تفاوتات صارخة بين الحواضر والمناطق القروية، وبين الجهات، فيما يتعلق بالولوج إلى البنيات الصحية، أو التخصصات الطبية، أو الفحوصات المكلفة. كما أن نسبة كبيرة من الشباب، حتى عندما يكونون منخرطين في منظومة التغطية، يجدون أنفسهم أمام عراقيل إدارية ومالية تحول دون استفادتهم الفعلية من الخدمات الأساسية، مما يدفعهم إلى القطاع الخاص أو إلى الامتناع عن العلاج.

ويضاف إلى هذا البعد الهيكلي، محدودية السياسات الصحية الموجهة أساسًا إلى الشباب، حيث لا تولي الاستراتيجيات الوطنية للصحة الأولوية الكافية لمشاكل الصحة النفسية، أو الإدمان، أو الصحة الجنسية والإنجابية، أو الأمراض المزمنة التي تصيب الشباب، وهي كلها مجالات تعتبر أساسية لضمان عيش كريم وسليم للفئة الشابة، وتمكينها من بناء مشروع حياة آمن ومتكامل.

ويعمق إقصاء الشباب من الحماية الاجتماعية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ثقة الشباب في الدولة وفي المؤسسات، ويحول دون بناء مجتمع متوازن يضمن الحماية للجميع. كما أنه يقوض مرتكزات العدالة المجالية، باعتبار أن الفئات الأكثر تضررا من غياب التغطية الصحية الشاملة هي تلك التي تقطن في المناطق الهامشية والفقيرة.

إن الدولة الاجتماعية لا تكتمل بدون حماية صحية واجتماعية عادلة وشاملة لجميع الفئات، والشباب في طليعتها، واستمرار استبعاد الشباب من هذا الورش الوطني يعني تقويض أحد أعمدته الأساسية، ويجعل من شعارات المساواة والتكافؤ فارغة المحتوى. فالشباب المغربي لا يطلب الامتيازات، بل يطلب فقط عدالة وكرامة ومساواة، وأي نموذج تنموي لا يُلبّي هذه المطالب سيكون حتمًا عرضة للانتكاس والفشل

.

•الإقصاء الثقافي والتعبيرات الشبابية: غياب الاعتراف ومصادرة الهوية

يشكل الإقصاء الثقافي أحد أبرز مظاهر التهميش المركب الذي يطال فئة الشباب المغربي، حيث تصادر حقهم في التعبير، وتختزل هويتهم في أنماط ثقافية رسمية لا تعكس واقعهم ولا تنسجم مع تحولاتهم القيمية والاجتماعية. وفي غياب فضاءات عمومية حرة ومنفتحة تتيح الإبداع والمشاركة والتأثير، يشعر كثير من الشباب بأن الثقافة، كما تنتجها الدولة أو تحتضنها المؤسسات، لا تمثلهم، بل تُقصيهم ضمنيًا من دائرة الاعتراف. ولا يتعلق الأمر فقط بندرة البنيات الثقافية، أو ضعف تمويل المشاريع الإبداعية الموجهة للشباب، بل بمشكلة أعمق تتصل برؤية الثقافة نفسها، باعتبارها مجالًا للتحكم بدل أن تكون أداة للتحرر والتعبير. فبدل أن توظف الثقافة كوسيلة لبناء المواطنة، وتقوية الانتماء، والاعتراف بالاختلاف، يتم توظيفها أحيانا كأداة لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية والضبط الاجتماعي، ما ينتج تنافرا عميقا بين الثقافة الرسمية والتعبيرات الشبابية الصاعدة. وتشير خلاصات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول ادماج الشباب عن طريق الثقافة، إلى أن الانخراط الثقافي للشباب المغربي يعاني من هشاشة هيكلية مرتبطة بعدم اندماجهم الفعلي في الحياة العامة، وغياب الاعتراف بثقافتهم، وتهميش الإبداع الشبابي الحديث. ويكشف التقرير عن غياب رؤية استراتيجية مندمجة تدمج الثقافة ضمن سياسات تطوير الهوية والمواطنة للمجتمع، ويفتقر العمل الثقافي العمومي إلى رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار صوت الشباب كفاعل رئيس.

في الواقع، تمثل الفضاءات الثقافية الحكومية – من مسارح ومكتبات ومراكز شبابية – إما خطوطا متوارية أو غير متواجدة أساسا في الأحياء الشعبية والمناطق القروية. فتظل الثقافة الرسمية محصورة في مناسبات تراثية أو مهرجانات فصلية، بينما يجسد عدد من الشباب هويتهم من خلال ألوان موسيقية أخرى كموسيقى الشارع والراب، والغرافيتي، ومحتويات رقمية تناقش هموم الإصلاح والعدالة. لكن، تعاني هذه التعبيرات من سوء الفهم المؤسسي أو أنها تختار قاموسا عنيفا وغير لائق من الناحية القيمية، وغير متوافق على توظيفه في التواصل المجتمعي، فيدفع هذا التعبير بها إلى الوصم بكونها "انحرافا"، مقرونا أحيانًا بالحظر أو الحل الأمني.

ويثير هذا الاقصاء الثقافي ثلاث مخاطر جوهرية:

•مصادرة الهوية المتجددة: إذ يُمكن للإبداع الشبابي أن يساهم في بناء حرفية استراتيجية ثقافية وطنية مواكبة للتحولات، لكن غياب الاعتراف يفرّغ هذه الحيوية من معناها ويقوض الشعور بالانتماء.

•هدر الرأسمال الثقافي والاقتصادي: يتسبب نقص بنى تحتية متواصلة في هجرة الكفاءات الشابة إلى المشرق والمغرب، وتراجع الحضور الإبداعي المحلي.

•فقدان الثقة بالمؤسسات: حيث يؤدي التعامل الرسمي مع

الثقافة الشابة كظاهرة هامشية إلى تراجع الشعور بالتمكين وتنامي الإحساس بالقصور الثقافي.

في هذا السياق، وجب التأكيد على ضرورة الاعتناء بمفاهيم جديدة لم يكن المجتمع العامي يلقي لها بالا، تتمثل في التراث المادي واللامادي، والتي أصبحت الجهات الرسمية وغير الرسمية تسارع للتعريف به والدفاع عن عناصر ومكونات الهوية المغربية، وصار المواطن والشباب بدرجة كبيرة ينخرطون في حملات التنبيه والتوعية والتحسيس، لكن يلاحظ قصور الفهم الكبير وعدم الدراية، بتاريخ الوطن، وسطحية المعطيات المتفاعل بشأنها، وهو ما يجعل الارتباط الهوياتي مهلهلا في غياب التعريف بالحضارة والهوية المغربية والقيام بالدور الرسمي الواجب ودعم المبادرات التي تسير في هذا الصدد .

فالثقافة ليست قطاعًا ثانويًا، بل هي جوهر التماسك، والإبداع، والحوار، وبناء الثقة، والإقصاء الثقافي للشباب هو شكل من أشكال الإنكار الرمزي الذي يُفاقم الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لذا فإن تمكين الشباب ثقافيًا ليس ترفا، بل شرط أساسي لعدالة اجتماعية حقيقية، ولديمقراطية تنبني على الأعتراف، والمشاركة، والحرية.

•الإقصاء السياسي والمواطنة المعطلة

تظل المشاركة السياسية للشباب ضعيفة ومحدودة، سواء في مستويات اتخاذ القرار أو في التمثيلية المؤسساتية أو في الفعل السياسي المنظم. وتتجلى مظاهر الإقصاء السياسي بشكل واضح في نسب المشاركة المتدنية في الانتخابات، وفي العزوف عن الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات، وفي ضعف تمثيلية الشباب داخل المجالس المنتخبة. هذه الوضعية ليست ناتجة عن فتور ظرفي، بل عن اختلالات عميقة تؤدي إلى ما يمكن تسميته "بالمواطنة المعطلة"، أي مواطنة تمارس جزئيا، أو تفرغ من بعدها التشاركي والحقوقي الكامل .

فالإقصاء السياسي للشباب لا يختزل في ضعف الحضور الكمي، بل يُعبّر عن فقدان الثقة في الوسائط التمثيلية التقليدية، وعن شعور متنام بعدم الجدوى من الانخراط في آليات لا تتيح التأثير الفعلي في القرار العمومي. فرغم دسترة مشاركة الشباب، وتنصيص الوثيقة الدستورية لسنة 2011 على أهمية إشراكهم في التنمية السياسية، فإن الواقع العملي لم يُترجم هذه المبادئ إلى ممارسات ملموسة. فالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه الدستور، لم يُفعّل بعد، وبشكل لا يرقى إلى تطلعات الفئات الشبابية في التمثيلية والمشاركة الحقيقية.

هذا الإقصاء المؤسساتي يدفع الشباب نحو التعبير عن آرائهم ومواقفهم من خارج الأطر الرسمية، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والمبادرات المدنية غير المؤطرة، وأحيانًا من خلال التعبيرات الاحتجاجية ذات الطابع الثقافي أو الاجتماعي، مما يعكس حاجة الشباب إلى فضاءات بديلة تسمح لهم بإيصال صوتهم وصياغة مشروعهم المجتمعي. لكن هذه الدينامية المواطنة غير الرسمية، وبدل أن تحتضن وتطور، غالبا ما تواجه بالتضييق أو بعدم الاعتراف، مما يزيد من تهميش الشباب سياسيًا ورمزيا.

وفي ظل هذا المناخ، تتحول المواطنة، بالنسبة لفئة واسعة من الشباب، إلى مجرد صفة قانونية لا تتجاوز حمل البطاقة الوطنية أو ممارسة واجبات ضريبية، دون أن تتحقق كإطار فعلي للحقوق، المشاركة، المساءلة، والانتماء. ويُسهم هذا الواقع في تفريغ الفعل السياسي من مضمونه، ويجعل البناء الديمقراطي هشا، قائما على قاعدة اجتماعية ضيقة وغير متجددة. إن تجاوز هذا الوضع لا يقتصر على الدعوة إلى تشجيع الشباب على التصويت أو الانخراط في الأحزاب، بل يستلزم تحولا بنيويا في الفلسفة السياسية المتحكمة في بلورة وإعداد وتنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بالشباب. إن الشباب المغربي لا يعزف عن السياسة عبثا، بل لأنه لم يجد فيها ما يعبر عن طموحه، ولا من يحتضن صوته بجدية. واستعادة الثقة، وتجديد العقد السياسي، يتطلبان إشراكا فعليا للشباب في صياغة السياسات العمومية، وتمكينه من الإسهام في قيادة التحولات، لا الاكتفاء بدور المتلقي أو المفعول به.

فالمواطنة ليست شعارا دستوريا فقط، بل ممارسة يومية، تقوم على الحق في الكلمة، والمبادرة، والاختلاف، والرقابة. وكل سياسة تقصي الشباب من هذا الحق، تفرغ المواطنة من مضمونها، وتهدد ركائز الدولة الديمقراطية.

•الشباب والهجرة : الاغتراب مزدوج

في ظل تراكم أوجه الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، تعيش فئات واسعة من الشباب المغربي حالة تمزق وجداني ومجتمعي بين واقع وطني مغلق على إمكانات الحياة الكريمة، وأفق خارجي يُنظر إليه كملاذ للخلاص الفردي. لم تعد الهجرة – في نظرهم – خيارًا حُرًا تحدده الرغبة في التجربة أو الاستكشاف، بل ضرورة قاسية تفرضها انسدادات الأمل الداخلي، وتضاؤل فرص التمكين والانخراط، مما يحوّل فكرة " الخروج من الوطن " إلى حلم جماعي معلن. وقد كشفت نتائج دراسة استطلاعية حديثة صادرة عن البارومتر العربي، تحت عنوان "الرأي العام اتجاه الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، عن معطيات صادمة، فـ55% من الشباب المغاربة بين 18 و29 سنة يرغبون في مغادرة البلاد، مقابل 35% كمعدل عام وطني في بلدان أخرى، و24% فقط ممن تجاوزوا سن 30. هذه الأرقام لا تعبّر عن تفضيل فردي، بل عن مؤشر واضح على أزمة مواطنة وانهيار الثقة بين الشباب والدولة، ونتيجة مباشرة لتراكم الفشل في السياسات العمومية، خصوصًا في التعليم، والتشغيل، والعدالة المجالية، والمشاركة السياسية. والمثير أن 42% من الراغبين في الهجرة هم من حاملي الشهادات الجامعية، ما يعكس تناقضا صارخا بين منظومة التكوين الوطني وحاجيات الاقتصاد، ويترجم شعورًا عارمًا بانعدام الجدوى من البقاء. الشباب المتعلم، الذي يُفترض أن يكون ركيزة لمشروع وطني حداثي، يتحول إلى كتلة هائلة من الطاقات المُهدرة، الطامحة في الانتماء إلى منظومات أكثر عدالة وتقديرًا للكفاءات. وعلى صعيد الوجهات، يحتل الحلم الأمريكي والكندي والفرنسي الصدارة، وهي دلالة لا تخلو من رمزية: هؤلاء الشباب يبحثون عن فضاءات تعترف بأهليتهم، تضمن حرياتهم، وتحمي كرامتهم، ولو بثمن الاغتراب. بل إن ما يقارب 53% منهم يصرّحون باستعدادهم للهجرة بطريقة غير نظامية، أي أنهم على استعداد للمغامرة بأرواحهم ومصيرهم، مقابل فرصة العيش خارج شروط الإقصاء الوطني .

إن هذا الميل المكثف نحو الهجرة غير النظامية لا يعكس فقط أزمة اقتصادية، بل انسحابًا رمزيًا من العقد الاجتماعي، و عندما تفقد المواطنة معناها – كحق في المشاركة، والكرامة، والفرص – يُصبح الرحيل فعلًا احتجاجيًا صامتًا، ورسالة قوية للنظام السياسي بأن ثقة الشباب قد بلغت نقطة اللاعودة.

ولعل أخطر ما في هذا النزيف البشري والمعنوي، هو أن الدولة لا تزال تتعامل مع الهجرة الشبابية كظاهرة أمنية أو كمجال للتعاون مع الشمال، بدل أن تُواجهها كمرآة عاكسة لعطب داخلي يتطلب إصلاحًا جذريًا للسياسات العمومية.

فالشباب لا يهاجرون فقط بحثًا عن عمل، بل هربًا من التهميش، ومن سلطة لا تُصغي، ومن مجتمع لا يُنصف، ومن ثقافة لا تُعبّر عنهم. لقد حان الآوان، من أجل العمل على صياغة سياسة وطنية جديدة للهجرة ترتكز على الاحتفاظ بالكفاءات وتعتمد مقاربة شمولية تدمج البعد التحفيزي والبعد المؤسسي، من خلال خلق بيئة حاضنة للإبداع والبحث العلمي، وتحفيز الاستثمار في الرأسمال البشري، وتحسين ظروف العمل والمعيشة للكفاءات الوطنية. كما ينبغي أن تتضمن هذه السياسة آليات ملموسة للاستماع إلى حاجيات النخب المغربية، سواء داخل الوطن أو خارجه، وتوفير حوافز تشجع على الاستقرار والمساهمة الفعالة في البناء الوطني، مع العمل في الآن ذاته على استقطاب الكفاءات المغربية بالخارج عبر برامج مهيكلة للاندماج المؤسسي والتوظيف النوعي.

وفي هذا الإطار، يضطلع حزبنا بدور محوري في الدفاع والتنظير لهذه المقاربة، من خلال تبنيه المتواصل لقضايا العدالة الاجتماعية والمجالية، وحرصه على صون كرامة المواطن المغربي وخصوصا الشباب. فقد جعل الحزب من قضية الاحتفاظ بالكفاءات والنهوض بالرأسمال البشري أولوية ضمن تصوراته التنموية، ودعا في العديد من المناسبات إلى سن سياسات عمومية عادلة توفر شروط العيش الكريم وفرص التميز داخل الوطن، وتقطع مع منطق النزيف البشري والعقلي الذي يكلف البلاد أثمانا باهظة. كما يجب إحداث شبكات لربط كفاءات المهجر بالمشاريع التنموية داخل الوطن بما يعزز من مساهمتهم الفعلية في المسارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

وتقتضي هذه الشبكات اعتماد مقاربة تشاركية تدمج مختلف الفاعلين: الدولة، والجماعات الترابية، ومؤسسات البحث العلمي وحتى الأحزاب السياسية، قصد بلورة مشاريع استراتيجية تستثمر في خبرات وكفاءات مغاربة العالم، وتوفر لهم إطارا مؤسساتيا فعالا للانخراط في تنمية الوطن. وننوه في هذا الصدد بالمجهودات التي يقوم بها الآخ الكاتب الأول في هذا الجانب كان آخرها استقباله لوفد جمعية الشباب المغاربة بتولوز يوم 04 يونيو 2025 بالمقر المركزي للحزب في إطار انفتاحه على مغاربة العالم وكفاءات المهجر. فالحزب يعتبر أن تعبئة كفاءات المهجر لا ينبغي أن تظل موسمية أو رمزية، بل يجب أن تؤطر ضمن شبكات مهنية واقتصادية وعلمية مندمجة.

•الشباب ووسائط التواصل - إمكانات التأطير وتحديات الوساطة

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً عميقاً في أساليب تعبير الشباب المغربي وانخراطهم في الشأن العام، بفعل الثورة الرقمية التي جعلت من شبكات التواصل الاجتماعي فضاءات رئيسية للتفاعل والتأثير، بديلاً عن الإعلام التقليدي ومؤسسات الوساطة السياسية التي لم تعد قادرة على مواكبة تطلعات الجيل الجديد. ويظهر الاستخدام الكثيف لهذه المنصات – مثل فيسبوك، إنستغرام، تيك توك ويوتيوب – من طرف أكثر من 90% من الشباب، مدى مركزيتها في صياغة النقاش العمومي وتوجيه المواقف.

غير أن هذا الحضور الرقمي الكثيف لم يجد صداه في أداء الأحزاب السياسية، التي بقي تفاعلها مع هذه الوسائط

الاثنين 13 اكتوبر 2025 الموافق 20 ربيع الثاني 1447 العدد 14.156

الاتحاد الاشتراكي Al Ittihad Al Ichtiraki

jaridati1@gmail.com www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.alittihad.press.ma

محدوداً وموسوماً بطابع تقني وإخباري، بدل أن يشكل مدخلاً استراتيجيا لإعادة بناء العلاقة مع الشباب، وتجديد أساليب التأطير والمشاركة. فالممارسات الرقمية أفرزت ديناميات جديدة من أبرزها بروز رأي عام شبابي يتداول القضايا السياسية والاجتماعية بلغة مباشرة وجريئة، وتشكل نخبة جديدة من صناع المحتوى والمُؤثرين الذين يضطلعون بأدوار سياسية غير تقليدية، تتجاوز في تأثيرها أحيانا خطاب ومكانة الفاعلين الحزبيين. في المقابل، تفتقر هذه الديناميات إلى التأطير التربوي والسياسي، مما يجعل جزءا منها عرضة للانفلات أو المساءلة القانونية والاجتماعية، في ظل غياب التأطير المؤسساتي.

وتواجه الأحزاب تحديات حقيقية في استثمار هذه الإمكانات، أبرزها غياب رؤية واضحة للتواصل الرقمي، وضعف التكوين والموارد المخصصة لهذا المجال، واستمرار فجوة لغوية وثقافية بين خطابها التقليدي وتعبيرات الجيل الرقمي، فضلا عن الحضور الموسمي الذي يقتصر غالبا على الفترات الانتخابية. كما أن غياب التنافسية الجادة على تقديم محتوى ذي بعد مواطناتي أو معرفي، يفتح المجال لهيمنة محتويات سطحية أو عنيفة، مما يُفقد هذه المنصات دورها الممكن في تعزيز المشاركة السياسية وبناء الثقة بين الشباب والفاعلين الحزبيين.

•قطاع الرياضة، الطموح المعول عليه والمفارقات الحادة

شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة دينامية رياضية ملحوظة، تمثلت في تنظيم عدد من التظاهرات الدولية الكبرى، والمشاركة المشرفة في محافل عالمية مثل كأس العالم بقطر والألعاب الأولمبية بباريس، إلى جانب التطور النوعي في البنية التحتية الرياضية بعدد من الحواضر الكبرى. ورغم أهمية هذه المكتسبات وصداها الدولي الإيجابي، إلا أنها لا تعكس بشكل دقيق واقع الرياضة على المستوى الجماهيري، التي لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية على مستويات متعددة.

فحسب تقارير وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لا تتجاوز نسبة الشباب المغاربة الذين يمارسون الرياضة بشكل منتظم 20%، وهي نسبة تكشف محدودية نجاعة السياسات العمومية في تعميم ثقافة الممارسة الرياضية. كما أن ضعف وتردي البنيات الرياضية في الأحياء الشعبية والمجالات القروية، مقابل تركز الاستثمارات في المدن الكبرى، يكرس غياب العدالة المجالية في الولوج إلى الفضاءات الرياضية. وتتجلى أبرز مظاهر القصور في ضعف صيانة وتدبير المنشآت الرياضية المخصصة للعموم، وقلة الدعم المالي والتقني الموجه للجمعيات الرياضية ، مع إقصاء المواهب الشابة، خصوصا في الرياضات الفردية، من فرص التأطير والمرافقة. كما يسجل تراجع واضح في التربية البدنية داخل المؤسسات التعليمية، سواء من حيث عدد الحصص الزمنية أو جودة التأطير التربوي والبيداغوجي.

في السياق ذاته، يلاحظ تركيز السياسات الرياضية بشكل شبه حصري على كرة القدم، في مقابل تهميش باقي الرياضات، وغياب إرادة حقيقية لتطويرها عبر توفير بنيات تحتية ملائمة، وتأهيل الأطر، وإرساء منظومة للمحاسبة في تدبير الجامعات والجمعيات الرياضية. كما أن البعد المتعلق بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المنشآت الرياضية لا يزال مغيبا، خصوصا في الأوساط الهشة، ما يشكل خرقا واضحا لمبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

إننا في الاتحاد الاشتراكي وأمام هذه الاختلالات مجتمعة، ندعو إلى ضرورة مراجعة شاملة للسياسات العمومية في المجال الرياضي، قوامها العدالة المجالية، والإنصاف الاجتماعي، والنهوض بالرياضة كحق جماهيري، وأداة من أدوات التربية والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

السياسة الوطنية المندمجة للشباب في المغرب: بين التطلعات المتجددة والإخفاقات المؤسسية

•السياسة الوطنية المندمجة للشباب: السياق الوطني

تشير السياسات العمومية إلى مجموع التدابير والقرارات والتدخلات التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها الدستورية والتنظيمية، بهدف معالجة قضايا ذات طابع عام والاستجابة لمطالب المجتمع. إنها بمثابة تجسيد ديناميكي للدولة في وضعية فعل l'État en action، والتي تعبر عن الإرادة العمومية الممأسسة في مواجهة إشكاليات معقدة ومركبة، عبر مقاربات تشاركية وشاملة. وبهذا المعنى، فالسياسة العمومية ليست مجرد منتوج قانوني أو إداري، بل هي مسار مؤسساتي متكامل ينبني على التفاعل بين الفاعلين العموميين والخواص، داخل فضاء تتقاطع فيه الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتبنى السياسة العمومية الناجعة على أساس تشخيص دقيق للإشكاليات، ووضع أهداف استراتيجية قابلة للقياس، وصياغة آليات ووسائل التنفيذ، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات التتبع والتقييم، بما يضمن النجاعة والفعالية والتأثير الإيجابي على الواقع المجتمعي. إنها بذلك عملية معقدة تتطلب تنسيقا مؤسساتيا فعالا وتوزيعا واضحا للأدوار بين الفاعلين، مع ضمان استمرارية السياسات ومردوديتها في الزمن.

وفي هذا السياق، تندرج السياسة الوطنية للشباب كأحد المجالات الحيوية التي تستوجب عناية خاصة، نظرا لما يشكله الشباب من رافعة ديمغرافية واستراتيجية للتنمية الشاملة والمستدامة. وتعرف السياسة الوطنية للشباب، كما هو معمول به في أدبيات الأمم المتحدة، بوصفها رؤية استراتيجية بعيدة المدى، تسعى إلى بلورة نموذج الإنسان المواطن – نساءً ورجالا – الذي تحتاجه المجتمعات في المستقبل، من خلال التمكين، والمشاركة، والدمج الفعلي في الحياة العامة. وتترجم هذه السياسة إلى مجموعة من البرامج والتدابير والمؤسسات والميزانيات المخصصة، التي تعكس مدى التزام الدولة بقضايا الشباب، ومدى وعيها بدورهم الحاسم في بناء مجتمع متوازن، منتج وعادل. كما تمثل السياسة الوطنية للشباب إطارا مرجعيا لتوجيه وتنسيق مختلف المبادرات القطاعية، وتُعد آلية لتعبئة كل الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية، وهيئات منتخبة، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، في أفق بناء تعاقد اجتماعي جديد يُمكن الشباب من التمتع بحقوقهم والمشاركة الفعلية في صنع القرار. ومن هنا، فإن السياسة العمومية في شقها الشبابي، لا تقتصر على مجرد الاستجابة الظرفية لمطالب آنية، بل تستوجب تبني مقاربة استشرافية تنموية، تجعل من الشباب فاعلا محوريا لا مجرد مستهلك سلبي، وتضمن إدماجه الكامل في الدورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انطلاقا من مبدأ المواطنة الفاعلة والعدالة المجالية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تعتبر تجربة حكومة التناوب عند نهاية التسعينات، انطلاقة حقيقية نحو بناء ملامح وعي سياسي في الخطاب العمومي المغربي حول ضرورة تطوير نمط حكامة ومعالجة أوضاع الشباب، ليس فقط باعتبارهم فئة عمرية واسعة تمثل ثروة ديمغرافية، بل كذلك باعتبارهم طاقة معطلة وغير مدمجة في سيرورة التنمية. فقد أجمعت مختلف المخططات القطاعية (كالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبرامج محو الأمية، وسياسات التشغيل المؤقت) على الطابع الاستعجالي لإعادة إدماج هذه الفئة داخل النسيج المؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي. غير أن هذا الوعي ظل محدودا بإرادة النخبة السياسية والإدارية دون أن يترجم إلى سياسة شمولية ومنسقة.

لقد دفع حراك 2011، الدولة إلى مراجعة أولوياتها، فوضعت قضية الشباب في صلب الأجندة العمومية، من خلال مجموعة من الإجراءات الدستورية والمؤسساتية، لعل أبرزها دسترة المشاركة المواطنة، وإنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (وإن ظل معلقا لحدود اللحظة)، وفتح ورش إصلاح منظومة التكوين المهني، بالإضافة إلى عدد من المبادرات ذات الطابع الظرفي، كمبادرة "دعم المقاولات الناشئة" أو "برامج التشغيل الذاتي". غير أن هذه الديناميكية، التي حملت في ظاهرها وعدًا بتحول بنيوي، سرعان ما اصطدمت بواقع مؤسساتي وقانوني يعيق الأجرأة الفعلية لأي سياسة مندمجة.

وفي هذا السياق، ظلت الخطابات الملكية تشكل أحد المحركات الرئيسة التي تبعث الحيوية في النقاش العمومي حول الشباب. فقد ما فتئ الملك محمد السادس يشدّد، منذ مطلع الألفية الثالثة، على أهمية تأهيل الشباب ودمجهم في المشروع المجتمعي الوطني. وتجلى هذا التوجه بقوة في خطابه أمام البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017، حيث دعا إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب، تقوم على التكوين والتشغيل وتقديم حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية. كما أكد على ضرورة إحداث "مؤسسات عمومية ناجعة، قادرة على تنزيل هذه السياسات ميدانيًا"، مما يعكس بوضوح أن الإشكال لا يكمن في غياب الرؤية، بل في محدودية أدوات التنزيل. ورغم هذه الرعاية الملكية المستمرة لقضايا الشباب، فإن تعثر الحكومات المتعاقبة في إحداث تحول ملموس يعود إلى عدة عوامل بنيوية وهيكلية، من أبرزها:

•هندسة حكومية غير منسقة: توزع الاختصاصات المرتبطة بالشباب بين وزارات متعددة (الشباب، التعليم، الشغل، الثقافة، الرياضة، الاقتصاد الاجتماعي، إلخ) أدى إلى تشتت المبادرات وغياب التنسيق الأفقي والعرضاني، مما أضعف فعالية البرامج وأفرغها من مضمونها الاستراتيجي؛

•ضعف الرؤية السياسية المتكاملة: لم تتمكن النخب السياسية، خاصة في سياق الحكومات السابقة، من بلورة تصور موحد ومندمج لنمط حكامة الشأن الشبابي، وهو ما أدى إلى التعامل معه بوصفه مجالا قطاعيا محدودا وليس أولوية وطنية عابرة للقطاعات؛

•منطق المحاصصة الحزبية: أثرت اعتبارات التوازن العددي والحزبي في تقاسم الحقائب الوزارية على تجانس الفريق الحكومي، حيث تم توزيع القطاعات ذات الصلة بالشباب بشكل غير متناغم، ما جعل تدبيرها يخضع أحيانا لحسابات ظرفية بدل رؤية استراتيجية؛

•ضعف آليات التنزيل الترابي: غياب هيئات جهوية ومحلية تتكامل مع المركز في تنفيذ السياسة المندمجة للشباب أدى إلى فجوة بين التخطيط الوطني والواقع المحلي، حيث تظل المبادرات غير متكيفة مع خصوصيات الجهات والمجالات الترابية.

هذا الوضع نتج عنه ما يمكن تسميته "بالسياسة المنقوصة للشباب"، أي سياسة تفتقد إلى مقومات الاستمرارية، والتقاطع المؤسساتي، والفعالية الترابية، والمقاربة الحقوقية. كما أنه يكرس، موضوعيًا، ما أسماه المجلس الاقتصادي والاجتماعي "بالمواطنة المعطلة"، حيث يشعر عدد متزايد من الشباب بعدم جدوى الانخراط في الشأن العمومي أو السياسي، نتيجة غياب فرص التمكين الفعلي والمشاركة المؤثرة.

•السياسة الوطنية المندمجة للشباب: الأحلام المؤجلة

أبانت تجربة إعداد السياسة الوطنية المندمجة للشباب عن إرادة سياسية غير مستكملة، حيث لم تنتقل من مرحلة التنظير إلى مرحلة الأجرأة العملية.

وإذا كان مشروع 2014 قد وفر مرجعية استراتيجية ضرورية، فإنه فشل في التحول إلى سياسة عمومية ملموسة وذات بعد استراتيجي. لذلك، فإن أي محاولة لإعادة إطلاق سياسة شبابية وطنية، لا بد أن تتجاوز العديد من مواطن الضعف، من خلال ربط الرؤية بإطار مؤسساتي ملزم، وإنشاء آلية حكامة تنسيقية عليا، وتوفير الموارد اللازمة، وإشراك حقيقي للفئات الشابة في رسم السياسات العمومية التي تمس حاضرهم ومستقبلهم.

اصبحت السياسة الوطنية المندمجة للشباب واحدة من "الأحلام المؤجلة" في مسار السياسات العمومية المغربية، بفعل سلسلة من التعثرات المؤسساتية والهيكلية والسياسية، مما جعل أثرها الميداني محدودا، إن لم يكن منعدما. يمثل إرساء نموذج جديد لتدبير الشأن الشبابي جوهر السياسة الوطنية المندمجة للشباب، القائم على الالتقائية بين القطاعات الحكومية، واللامركزية في تنفيذ البرامج، والمقاربة التشاركية التي تدمج الشباب وتنظيماتهم في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم. وفي هذا السياق، حاولت الحكومة السابقة سنة 2015، الالتفاف حول مطلب السياسة الوطنية للشباب، من خلال إعداد وثيقة يتيمة قدمت أمام البرلمان، وأمام المجلس الحكومي السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وحددت هذه السياسة خمسة محاور استراتيجية، أبرزها: التمكين الاقتصادي، الإدماج الاجتماعي، المشاركة المدنية، تعزيز الولوج إلى الخدمات، وتوفير الفضاءات الآمنة والمفتوحة للتعبير والإبداع. ومع ذلك، فإن غياب إطار قانوني ملزم، وغياب آليات التنسيق الفعال بين القطاعات، وافتقار المؤسسات التنفيذية للكفاءة والموارد، كلها عوامل أدت إلى ترسيخ نوع من "القطيعة التطبيقية" بين الوثيقة المرجعية والطابع الفعلي للبرامج الموجهة للشباب.

ولعل من أبرز مظاهر هذا التعثر، غياب تنزيل فعلي للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه دستور 2011، والذي كان من المفروض أن يشكل فضاء مؤسسيا يعبر من خلاله الشباب عن آرائهم ويواكب السياسات العمومية الموجهة إليهم. كما أن غياب مأسسة السياسة الوطنية المندمجة، من خلال قانون إطار أو هيأة وطنية مستقلة، جعلها عرضة للتقلبات السياسية والتبدلات الحكومية، مما أفقدها الاستمرارية والقدرة على التقييم والمساءلة. إضافة إلى ذلك، لم تنجح المبادرات الترابية والبرامج القطاعية في تفعيل مبدأ الالتقائية، وظلت تدخلات الوزارات والمؤسسات مشتتة ومرتبطة بالمنطق التدبيري التقليدي، دون رؤية استراتيجية موحدة.

من ناحية أخرى، فإن ضعف إشراك الشباب أنفسهم في صناعة القرار، ومحدودية آليات الحوار والمساءلة المتاحة أمامهم، عمقا الشعور بالاغتراب السياسي لديهم، حولا مفهوم "المواطنة" إلى مجرد انتماء إداري، خال من الفعالية والقدرة على التأثير. فالشباب المغربي اليوم لا يفتقرُ فقط إلى الموارد والفرص، بل يعاني من "تعطيل المواطنة"، أي من غياب الإحساس بالفاعلية السياسية، والقدرة على الحلم والتخطيط لمستقبل أفضل. وهكذا، تتحول "السياسة الوطنية المندمجة" من رافعة للتحول إلى وثيقة مرجعية جامدة، لا تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي، مما يجعلها رمزاً لما يمكن تسميته بـ"السياسات المؤجلة".

في ضوء ذلك، يبدو أن إعادة الاعتبار لهذه السياسة يقتضي أولا تجاوز منطق التعامل معها كبرنامج قطاعي ظرفي، وتحويلها إلى مشروع مجتمعي طويل الأمد، مدعوم بإرادة سياسية قوية ومؤسساتية واضحة. ويتطلب ذلك إعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لها، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب، وتخصيص ميزانيات مستقلة، وتقييم دوري وشفاف. كما لا يمكن الحديث عن سياسة شبابية فعّالة دون توفير فضاءات حقيقية للحرية والإبداع والمشاركة، وإعادة الثقة بين الدولة والشباب عبر القنوات التمثيلية والمؤسساتية.

في النهاية، فإن مستقبل المغرب رهين بمدى قدرته على تحرير الأحلام المؤجلة لشبابه من قيود البيروقراطية، ومن مفارقة السياسات الرمزية التي لا تجد طريقها إلى الواقع. لأن الحلم المؤجل لا يموت، بل يتحول إلى طاقة احتجاج، أو انسحاب، أو حتى هجرة، في حال لم يجد من يؤمن به ويسعى لتحقيقه ضمن إطار عدالة اجتماعية ومواطنة فاعلة.

•السياسة الوطنية المندمجة للشباب : تعثرات واختلالات مؤسساتية

تشكل السياسة الوطنية المندمجة للشباب وثيقة مرجعية حاولت الدولة من خلالها تبني رؤية شمولية لقضايا الشباب، تقوم على مقاربة أفقية تضمن الالتقائية بين القطاعات الحكومية، وتعزز التفاعل مع الفاعلين الجمعويين والترابيين. غير أن هذه الوثيقة ظلت، منذ ولادتها، مشروطة وغير مكتملة. فرغم المصادقة عليها في مجلس الحكومة بتاريخ 3 أبريل 2014، فإنها لم تُعرض على المجلس الوزاري للمصادقة النهائية، كما ينص على ذلك الفصل 49 من الدستور، الأمر الذي حرمها من أي طابع ملزم، وأدخلها في دائرة الانتظار المؤسساتي. وهو تأجيل لا يُفهم فقط بوصفه إجراءً تقنيا، بل يُعبّر عن غياب الإرادة السياسية الواضحة لإعطاء الأولوية لقضايا الشباب داخل منظومة القرار الاستراتيجي.

وفي خضم هذه الوضعية المعلقة، شهد المغرب سنة 2017 مبادرة مؤسساتية جديدة تمثلت في قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بناء على طلب من رئيس مجلس المستشارين، بإعداد تقرير شامل حول الاستراتيجية الوطنية للشباب. وقد تضمن هذا التقرير، المعنون بـ"مبادرة وطنية مندمجة للشباب"، عددا من التوصيات الهيكلية التي تروم تجاوز محدودية النسخة السابقة، والدعوة إلى بلورة استراتيجية جديدة تقوم على الإنصاف، التشاركية، والالتقائية.

إلا أن هذه المبادرة، رغم راهنيتها، لم تترجم إلى سياسة عمومية جديدة، كما لم تحدث نقاشا وطنيا أو برلمانيا واسعا، وهو ما يُظهر خللاً في التفاعل بين مؤسسات الحكامة والحكومة، ويؤشر على ضعف الثقافة التشاركية في بناء السياسات الموجهة للفئات المجتمعية الحيوية. لقد ترافق هذا الإخفاق مع تنامي مؤشرات فشل السياسة الوطنية للشباب في بناء جسور تواصل فعالة ومقنعة مع الشباب ومنظماتهم، كما أنها تعكس قصورا هيكليا في إدماج الشباب ضمن الفعل العمومي، ليس فقط كمستفيدين، بل كفاعلين وشركاء في صناعة وطن يتسع للجميع.

من جهة أخرى، ورغم الالتزام الذي أبدته الحكومة المنبثقة عن انتخابات أكتوبر 2021 بتفعيل مقتضيات النموذج التنموي الجديد، الذي جعل من قضايا الشباب إحدى أولوياته، فإن الممارسة أظهرت أن أغلب البرامج التي تم إطلاقها ظلت محكومة بمنطق التدبير القطاعي المفتقر للرؤية الموحدة. لقد تم الإعلان عن مشاريع متعددة، مثل "جواز الشباب"، ورقمنة المؤسسات الشبابية، ومشروع بناء 150 قاعة سينمائية، وهي مبادرات روّج لها باعتبارها مؤشرات على انطلاقة جديدة في السياسات الشبابية. إلا أن عملية التنزيل واجهت صعوبات عميقة، أبرزها غياب العدالة المجالية في التوزيع، وافتقار الفئات المستهدفة للولوج المتكافئ للمعلومة والفرص، مما أدى إلى إحساس متزايد بالإقصاء، خصوصا لدى شباب المناطق القروية والهامشية. كما أن المقاربات المعتمدة في تنفيذ هذه البرامج، والتي ركزت على البعد التواصلي والتسويقي دون مواكبة تنظيمية أو تقويمية، فاقمت من حالة التوجس واللامبالاة لدى الشباب، الذين لم يجدوا في هذه المشاريع استجابة فعلية لحاجياتهم العميقة، سواء على مستوى الإدماج المهني أو الثقافي أو السياسي. إلى جانب ذلك، تم إطلاق برامج اقتصادية ذات ارتباط غير مباشر بالشباب، مثل "فرصة" و"أوراش"، التي وجهت بانتقادات متعددة تتعلق بتصميمها المركزي، وانعدام الوضوح في آليات الاستمرارية والاستدامة، مما أفقد هذه البرامج بعدها الاستراتيجي، وحولها إلى أدوات تقنية مفتقرة للفعالية والنجاعة. بل إن هذه البرامج، بدل أن تعيد بناء الثقة بين الشباب والدولة، زادت من تأجيج الإحساس بالتمييز والمحسوبية، خصوصا مع تواتر شهادات عن اختلالات في معايير الانتقاء وغياب الشفافية.

إن هذه الوضعية المعقدة لا تعكس فقط إخفاق سياسة معينة، بل تُترجم فشلاً مركباً في بناء منظومة وطنية مستدامة تروم تطوير منظومة حكامة الشأن الشبابي . فالمشكل لم يكن يوما في قلة الوثائق أو ضعف المبادرات، بل في غياب الإرادة السياسية لمأسسة السياسة العمومية للشباب، وتوفير الموارد اللازمة لتنزيلها، وإشراك الشباب أنفسهم في جميع مراحلها. كما أن غياب المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه الفصل 33 من الدستور، يمثل مفارقة ديمقراطية خطيرة، إذ يُفترض أن يشكل هذا المجلس آلية دائمة للتفكير والمساءلة، وفضاء للحوار المؤسساتي حول قضايا الشباب، وهو ما لم يتحقق إلى اليوم.

في ضوء ما سبق، فإن أفق بناء سياسة وطنية فعالة للشباب يمر بالضرورة عبر تحيين الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، وتحويلها إلى سياسة ملزمة عبر إطار قانوني واضح، مع إعادة توزيع المهام والمؤسسات على أسس وظيفية واضحة، وتوفير آليات تقييم مستقلة، مع ضمان تمثيلية الشباب في كل مستويات الحكامة. كما أن تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية في الولوج للفرص يتطلب قطيعة مع منطق التوزيع العشوائي أو التسويق الإعلامي للمشاريع، وتبني مقاربة تشاركية تستند إلى حاجيات فعلية ومعطيات ميدانية دقيقة.

الأفق الاتحادي: نحو تمكين ديمقراطي للشباب المغربي

يؤكد حزب الاتحاد الاشتراكي أن المسألة الشبابية بالمغرب لا يمكن اختزالها في منطق تقني أو في إجراءات قطاعية معزولة، بل يجب التعامل معها باعتبارها قضية سياسية واجتماعية بامتياز، تتطلب إعادة بناء العلاقة بين الشباب والدولة على أساس تعاقد جديد، قوامه العدالة، والمواطنة الكاملة، والاعتراف. ويستند الحزب في ذلك إلى رؤية تقوم على فهم مركب ومتعدد الأبعاد لوضعية الشباب، باعتبارهم الفئة السكانية الأكبر من حيث العدد، والأكثر عرضة للهشاشة، والإقصاء، والتهميش، ولكن في الوقت نفسه، الفئة الأكثر قدرة على التغيير والإبداع والمساهمة في بناء الوطن.

يشير التشخيص الذي تقترحه وثيقة الحزب إلى أن الشباب المغربي يواجه واقعا صعبا يتسم بالإقصاء المتعدد: إقصاء اقتصادي يتمثل في البطالة وغياب الشغل اللائق، إقصاء اجتماعي يعبر عنه الهدر المدرسي وتآكل شبكات الحماية الاجتماعية، إقصاء سياسي يتجلى في ضعف التمثيلية والمشاركة، إقصاء ثقافي يعكسه التهميش الرمزي لتعبيراتهم الفنية وضعف البعد الهوياتي، وإقصاء رياضي واضح من خلال غياب البنيات التحتية وضعف التأطير. هذا الواقع لا يرتبط فقط بندرة الموارد، بل هو نتيجة مباشرة لخيارات سياسية غير منصفة، ولمنطق حكامة يفتقد إلى الرؤية التشاركية، ويقوم على التجزيء والتدبير القطاعي، بدل التنسيق والإدماج والعدالة المجالية.

وفي ضوء هذا التشخيص، تبلورت قناعة راسخة لدى حزب الاتحاد الاشتراكي بأن السياسات الشبابية بالمغرب تعاني من أعطاب بنيوية، تتجلى في تشتت المسؤوليات المؤسساتية، وضعف الالتقائية بين القطاعات، وغياب الإطار القانوني الملزم، وغياب إرادة سياسية حقيقية تجعل من قضايا الشباب أولوية وطنية. فرغم التراكمات الإيجابية التي عرفها الخطاب السياسي بشأن الشباب، خاصة في الخطب الملكية، فإن الممارسة الحكومية ظلت مترددة، ومرتبكة، وغير قادرة على ترجمة هذا الخطاب إلى سياسات عمومية منصفة وفعالة. ولعل أبرز دليل على هذا التعثر، هو مصير "السياسة الوطنية المندمجة للشباب"، التي صيغت في شكل وثيقة مرجعية طموحة دون أن تتحول إلى سياسة عمومية مُفعّلة، بسبب غياب المصادقة النهائية عليها، وافتقارها إلى آليات التنفيذ والتتبع والتقييم.

انطلاقاً من هذا الوعي النقدي، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي استراتيجية بديلة ترتكز على تحويل الشباب من موضوع للسياسات إلى شريك فعلي في بلورتها وتنفيذها وتقييمها. وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة مستويات مترابطة.

•المستوى الأول هو إعادة الاعتبار للمشاركة السياسية للشباب من خلال تفعيل المؤسسات الدستورية المعطلة، وعلى رأسها المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، واعتماد إجراءات تشريعية تسمح بالتمييز الإيجابي لصالح تمثيلية الشباب في المجالس المنتخبة، بما يساهم في تجديد النخب وضخ دماء جديدة في الحياة السياسية.

•المستوى الثاني هو مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن الإدماج المهني، وتيسير ولوج الشباب إلى سوق الشغل، خاصة عبر الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقوية قدرات الشباب على المبادرة الذاتية من خلال تمويل المشاريع، وتوفير المواكبة التقنية والمالية للمقاولات الشبابية، والعمل على تفعيل مبدأ العدالة المجالية في مال التشغيل ،بما يشمل الأقاليم والجهات التي يعاني شبابها من ضيق الأفق، بإحداث قطاع خدمات لا يحتاج توطينا، بل تكوينا ومواكبة وبنية تقنية عصرية .

•المستوى الثالث فيتعلق بجعل الثقافة والرياضة حقاً وليس امتيازا، من خلال دمقرطة الولوج إلى الفضاءات العمومية، وتوسيع قاعدة الممارسة الثقافية والرياضية في المدارس والجامعات، والأحياء الشعبية، والقرى، مع دعم التعبيرات الثقافية الشبابية غير النمطية، والاعتراف بها كجزء من الهوية الوطنية المتجددة، وليس كأشكال منحرفة أو هامشية. ويشمل هذا المستوى أيضاً إرساء منظومة عادلة للرياضة تقوم على الإنصاف بين الجهات، والمساواة بين الجنسين، والاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية باعتبارها رافعة للتماسك الاجتماعي، وتنويع الاهتمام والرعاية بأصناف الممارسة الرياضية .

•المستوى الرابع بناء إعلام شبابي جديد يدمج التكنولوجيا والوسائط الحديثة كوسيلة لإعادة التواصل بين الشباب والسياسات العمومية، عبر إطلاق منصات تفاعلية، وتحفيز المحتوى الرقمي المواطن، وتكوين فاعلين شباب في مجال التأثير السياسي الرقمي.

في المحصلة، لا تقدم استراتيجية حزب الاتحاد الاشتراكي مجرد بديل قطاعي أو تقني، بل تسعى إلى إحداث تحول جذري في فلسفة التعامل مع قضايا الشباب، انطلاقاً من قناعة جوهرية مفادها أن الشباب ليس عبئاً على الدولة، بل هو رأسمال استراتيجي يجب الاستثمار فيه، وإطلاق طاقاته، وتمكينه من أدوات الفعل والمشاركة، في أفق بناء دولة ديمقراطية عادلة وشاملة. وهي استراتيجية تنسجم مع مرجعية الحزب التقدمية، وتستمد قوتها من ماضيه النضالي، لكنها في الآن نفسه تنفتح على المستقبل، من خلال استيعاب التحولات المجتمعية، والتغيرات التكنولوجية، والتعبيرات الشبابية الجديدة، بما يجعلها إطاراً قابلاً للتطوير والتفاعل، وليس مجرد برنامج انتخابي ظرفي.

إن تحقيق هذه الرؤية يقتضي أولاً إرادة سياسية صادقة، وثانياً تعبئة مؤسساتية قوية، وثالثاً انخراطاً فعلياً للشباب أنفسهم في صناعة القرار العمومي، لأن السياسات الموجهة للشباب لا يمكن أن تنجح إلا إذا صيغت بمشاركتهم، ونفذت بإشرافهم، وقُيمت بناءً على آرائهم وتجاربهم. وفقط حين يصبح الشباب فاعلين في السياسات، لا مجرد متلقين لها، يمكن الحديث عن مغرب جديد أكثر عدلاً، وأكثر إدماجاً، وأكثر إنصافاً.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الثاني عشر

بوزنيقة، 17 – 19 أكتوبر 2025

مشروع ورقة الإعلام الحزبي:

رسم استراتيجية متوازنة ومتكاملة بين الإعلام والتواصل الحزبي

تجدر الاشارة باديء ذي بدء أنها المرة الأولى في تاريخ الحزب (الاتحاد الوطني ـ الاتحاد الاشتراكي) الذي يتقرر فيها تشكيل لجنة تعنى بشؤون الاعلام الحزبي، ضمن لائحة اللجن المتفرعة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني. وهي مبادرة ذات اهمية يعدو الفضل فيها الى قيادة الحزب، بتوجيه وإشراف من الاخ الكاتب الاول ادريس لشكر، الذي أولى القضية الاعلامية اهتماما بالغا ، في سياق دولي ووطني وداخلي معقد ومتشابك ، وضمن معادلة متعددة المستويات.

لا يجب ان يفهم من هذا الكلام ان الاتحاديات والاتحاديين لم يهتموا من قبل ، بإعلامهم ومجريات ما يتعلق به، بل نقول حازمين أنه كانت لديهم باستمرار عزيمة وإرادة قويتان لتحويل الإعلام الحزبي إلى مؤسسة إعلامية تُسيّر وتُدبر بنفس حديث وكان هذا هو مطلب المناضلين والمناضلات في مؤتمراتهم لاسيما ابتداء من السابع، حين تحدثوا عن جريدتهم وألحوا على تطويرها. فالاتحاديون تأخذهم دائما الغيرة على منبرهم الإعلامي، وفي كل مناسبة يطالبون بتطويره على عدة مستويات،ولهذا نحن في طور تنفيذ مقررات المؤتمرات السابقة التي طعمتها مقررات المؤتمر الثامن وما تلاه من محطات من أجل تأهيل المؤسسة الحزبية الإعلامية على قواعد مقبولة،لذلك فأحسن ضمانة لتطويرها هو مناقشة التحولات التي عرفتها ثم السياق العام الذي تدور فيه هاته المتغيرات..

ورذا كنا دقيقين وحازمين وبل احيانا جارحين في تشخيص أمورنا الداخلية، فلأننا في حزب الإتحاد الإشتراكي لا نجد حرجا في مناقشة مشاكلنا أمام الجميع لأننا حزب اعتدنا على الصراحة وعدم إخفاء أمور أعطابنا ، اعتمادا على معايير مضبوطة وقواعد سليمة، فالحاجة ماسة إلى التغيير من أجل بناء صرح إعلامي حزبي جديد يؤدي دوره بمصداقية ومسؤولية وجدية معهودة مثل الذي أداه على امتداد60 سنة،بدءا من جريدة التحرير ومرورا بالمحرر وانتهاء بالاتحاد الإشتراكي»،، وليبراسيون وموقعيهما وفلسطين والأهداف ثم انوار بريس كآخر مولود رقمي في العائلة الاعلامية الحزبية .

1 الإعلام الحزبي: التاريخ، الأسئلة، والرهانات

لا بد من التنبيه بأن تاريخ الاعلام الحزبي غني ومتعدد وأكبر من أن تحيط به ورقة المؤتمر الحالية، ويتطلب مقاربة أخرى سترد في التوصيات. نكتفي هنا بسرد غير معمق ومختصر :

ـ تزامن ميلاد الإعلام الحزبي، في تاريخ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (الاتحاد الوطني سابقا)، مع ميلاد الحزب نفسه كحركة سياسية وفكرية وتنظيمية، بالتالي فإن عقد ازدياد الإعلام، في اسم «التحرير» التي تحمل مسؤولية إدارة تحريرها قياديان من قادة المقاومة وجيش التحرير والمعارضة الوطنية التقدمية في بلادنا هما الفقيدان الفقيه محمد البصري وعبد الرحمان اليوسفي، بل يمكن القول، بدون مجازفة، إن ميلاد الإعلام الحزبي في تاريخ الاتحاد سبق ميلاد الحزب نفسه باعتبار أن (تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان في شتنبر 9591 وإصدار جريدة التحرير كان في ثاني أبريل من نفس السنة)، مما يرجح أن تأسيس التحرير كان بهدف أن تكون صوتا للمقاومة والطبقة العاملة وجيش التحرير قبل أن تكون لسان الاتحاد الوطني ـ الاتحاد الاشتراكي.

ـ من مميزات تأريخنا الاعلامي أن قادة الحركة الاتحادية، في أغلبيتهم الساحقة، مارسوا المسؤولية الصحافية، أو مارسوا الكتابة الصحافية، منذ الاستعمار ثم إبان الاستقلال وفي مراحل البناء الديموقراطي وصولا إلى المرحلة الحالية (الشهيد المهدي بن بركة ومسؤولية جريدة الاستقلال ثم العلم، وعبد الرحيم بوعبيد ومقالاته الصحافية، عبد الرحمان اليوسفي والفقيه البصري والشهيد عمر بن جلون ومحمد اليازغي وحاليا الأخ إدريس لشكر)...

ـ مرافقة الإعلام الحزبي لكل التحولات السياسية التي عرفتها بلادنا، مما جعله، تارة يدفع ثمن الصراع بين الدولة والحركة الاتحادية (تفجير مطبعة امبريجيما في ماي 2691 تعرضت مطابعها لاعتداء إرهابي شنيع، حيث أقدمت عناصر منظمة على وضع قنابل من مادة «تي. أن. تي» تزن كل واحدة 022 غراما في منشآت المطبعة، وعند الانفجار خلفت خسائر هامة أدت إلى إتلاف الآلات وإضرام النار في المطابع. الستينيات واغتيال الشهيد عمر بن جلون مدير المحرر في السبعينيات وما عرفته الصحافة الاتحادية من محاكمات ورقابة الخ.... مما أصبح في ادبيات التاريخ السياسي المعاصر للمغرب) أو في وجود خريجي الصحافة في قلب التحولات، كما حدث عندما أصبح قيدوم الصحافيين الاتحاديين اليوسفي يترأس حكومة التناوب في 8991.

ـ فكانت «التحرير» هي الهوية الإعلامية للقوة السياسية للمعارضة الجديدة، امتدادا لما أفرزه «الانقلاب الأبيض» على حكومة عبد الله إبراهيم، ورافعة للصوت الاتحادي طيلة فترة الستينيات.

ـ ظهرت جريدة «المحرر» كجريدة أسبوعية ناطقة بلسان الحزب في أول عدد يوم الخميس 18 يونيو 1964، وذلك بعد توقيف جريدة «التحرير» بصفة نهائية في صيف سنة 1963 -ستصبح يومية بقرار اتخذه عبد الرحيم بوعبيد رفقة عبد الرحمان اليوسفي والفقيه محمد البصري، وذلك في شهر شتنبر من سنة 1965، وتزامن ذلك مع عقد القمة العربية الثالثة بالدار البيضاء .

ـ في نفس التوقيت تقريبا تأسست أسبوعية «ليبراسيون» في 1964 لسان حال الحزب باللغة الفرنسية، وكان أول مدير لها هو الاخ محمد الحبابي عضو المكتب السياسي سابقا للاتحاد الاشتراكي.

في شهر شتنبر 1965، أصبحت «المحرر» تصدر مرتين في الأسبوع الثلاثاء والخميس، لتعود أسبوعية ابتداء من 10 يوليوز 65 وفي حلة جديدة. وعادت مسوولية إدارة التحرير إلى الشهيد عمر ومن بعده السي محمد اليازغي، في قلب المخاض السياسي والايديولوجي الذي عرفه الحزب بعد الخروج من حالة الاستثناء والحظر العملي الذي عرفه الحزب والفترة العصيبة تولى مسؤوليتها المرحوم إبراهيم الباعمراني، ثم المرحوم الحبيب الفرقاني. وبعد توقيف المحرر لعدة شهور تستأنف الصدور وتنتقل إدارة التسيير من الأستاذ محمد الحبيب الفرقاني إلى الشهيد عمر بنجلون، وذلك سنة 1972، وفي بداية سنة 1973 كانت «المحرر» تصدر أسبوعيا ناطقة بلسان الحزب، وتعرضت للتوقيف لأنها تحدثت عن محاولة اغتيال الاخ محمد اليازغي والشهيد عمر بنجلون بواسطة طرود ملغومة يوم 13 يناير 1973 .

ـ اغتيال الشهيد عمر بنجلون، المدير المسؤول عن جريدة «المحرر» وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 18 دجنبر 1975 من طرف عناصر تنتمي للشبيبة الإسلامية، الجمعية التي يترأسها والمسؤول عنها عبد الكريم مطيع، انتقلت إدارة جريدة «المحرر» إلى الاخ محمد اليازغي عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي آنذاك، ومدير جريدة «ليبراسيون» الأسبوعية .

في صباح يوم الأحد 21 يونيو 1981 داهمت الشرطة مقر الجريدتين «المحرر» و«ليبراسيون» دون أن تقدم أي وثيقة قانونية تسمح لها بهذا العمل. حاصر البوليس الجريدتين واحتلت المكاتب وانهمكت الشرطة في تفتيشها تفتيشا دقيقا ومنهجيا، ثم أمرت جميع العاملين من صحفيين وإداريين وتقنيين وحراس وغيرهم بمغادرة المقر، واحتفظت بمفاتيح المكاتب والباب الرئيسي ووضعت الحراسة أمامه قصد منع أي كان من الاقتراب منه، وتم اعتقال رئيس تحرير «المحرر» الفقيد مصطفى القرشاوي.

كما أجبر مدير مطابع دار النشر المغربية التي تطبع «المحرر» و«ليبراسيون» على توقيع محضر عند الشرطة يمنع عليه طبع هاتين الجريدتين (المحرر وليبراسيون).

ـ بعد غياب جريدة «المحرر» عن ساحة الكفاح اليومي، على إثر أمر تعسفي طيلة ما يقرب من سنتين، قرر الحزب أن يصدر جريدة تحت عنوان: «الاتحاد الاشتراكي» وذلك بتاريخ 14 ماي 1983، لتكون المعبر بلغة النضال المعهود عن كفاح الحزب وكفاحات الجماهير الشعبية. وفي أول عدد كتب الفقيد السي عبد الرحيم بوعبيد افتتاحية تحت عنوان: «الاتحاد الاشتراكي» امتداد «المحرر». وقد أسندت إدارة الجريدة للأخ محمد البريني عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي آنذاك، والذي كان من قبل رئيس تحرير جريدة «ليبراسيون» التي كانت بدورها موقوفة عن الصدور.

كان الفقيد مصطفى القرشاوي رئيس تحرير «الاتحاد الاشتراكي» بعد خروجه من السجن في نونبر 1983، وكان المسؤول السياسي بحكم عضويته في المكتب السياسي للاتحاد...

ـ تاريخ داخلي صعب عرفه الإعلام الحزبي، لا يرتبط فقط بالظروف السياسية والأمنية التي عاشها المغرب، ولا بالصراعات القاسية التي واجهها، بل تقتضي النزاهة الإقرار بأن ظروفا داخلية صعبة، على المستوى الحزبي، أثّرت بدورها بشكل كبير على السير العادي للإعلام الحزبي، كما حدث في منتصف التسعينيات، حين وقعت تطورات معروفة لدى الجميع.

تنتهي مرحلة محمد البريني كمدير مسؤول عن جريدة «الاتحاد الاشتراكي» في 95/7/14، حيث قدم استقالته من مسؤوليته التي دامت حوالي 12 سنة، ختمها برسالة إلى قراء الجريدة قال فيها: «جاء اليوم الذي قررت أن أغادر فيه مسؤولية إدارة الجريدة «الاتحاد الاشتراكي» استجابة لما اقتضته مصلحة حزبنا الذي اعتز بالانتماء إليه...».

سيتولى الأخ محمد اليازغي إدارة «الاتحاد الاشتراكي» مؤقتا (حوالي شهر، أي ما بين 15 يوليوز 95 الى 28 يوليوز 95)

وبعد تراجع الأخ عبد الرحمان اليوسفي عن الاستقالة التي قدمها من منصبه احتجاجا على الخروقات التي شابت الانتخابات غير المباشرة في شتنبر 93، وبعد استئنافه مهمته ككاتب أول للاتحاد في يوليوز 95 استجابة لرفاقه، وفي أفق إصلاحات جديدة، استأنف مهامه ككاتب أول وتولى في الوقت نفسه إدارة صحيفة الحزب جريدة «الاتحاد الاشتراكي» وهي المسؤولية التي أسندها المكتب السياسي للكاتب الأول في 95/7/29.

وقد تكررت هذه الأوضاع، بهذا القدر أو ذاك، في مراحل مختلفة من تاريخ الإعلام الحزبي، مما جعل الوضع غير مستقر. ويمكن القول، من دون مبالغة، إن المرحلة التي يعيشها الإعلام الحزبي اليوم تُعدّ الأكثر استقرارا، سواء من حيث الوضع المالي أو الإداري أو التحريري للجريدة، أو حتى في محيطها الحزبي، وهو ما يفضي بنا إلى الملاحظات التالية:

-كلما كان الإعلام الحزبي موضع رهانات قوية أو اهتزازات ناتجة عن صراع حول امتلاكه كسلطة مؤسساتية داخل الحزب، كلما كانت ظروفه أكثر صعوبة وتعقيدا.

ـ أما الاستقرار الحالي، الذي حول الإعلام- جريدة وممتلكات- إلى ممتلكات حزبية مؤطرة قانونيا ومؤسساتيا، فقد ضمن له توازنا ماليا وإداريا وتحريريا واضحا.

•إن هذا الوضع، بالرغم من كل أشكال التجريف المالي والسياسي التي يتعرض لها الإعلام، حافظ على استقلاليته، سواء في ارتباطه بالحزب وخطابه وتوجهاته، أو في احترامه للمؤسسات والعمل المؤسساتي، فضلا عن التزامه الثابت بالقضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية...

وبدون العودة إلى كل المحطات طوال ستين سنة من الحياة الإعلامية الوطنية، يحسن بنا هنا أن نسجل واقع الحال في الوضع الراهن :

التشخيص :

إذا كان المشهد الإعلامي المغربي عموما يعيش وضعا صعبا، فإن حظ الإعلام الحزبي منه موجود، لكنه لا يمكن إسقاط كل أعطاب هذا الإعلام عليه.

التجارب الإعلامية الحزبية تتفاوت من حيث الصمود في هذا الوضع الصعب، ولعل أهم خطأ ارتكب في الإعلام الحزبي هو تشتت قوته في الترافع ، فبعد أن كان قائدا للمقاولات الصحفية، توارى إلى الخلف وفتح المجال لفاعلين محدودي الانتشار لتصدر مراكز القرار التي تحدد معايير الدعم.

هذا الوضع سيكون حاسما في تفسير تطور المقاولة الإعلامية الحزبية، وهو ما يفرض مقاربة مغايرة تماما، ويمكن لإعلامنا الحزبي أن يقود الترافع الشرعي لاستفادة الإعلام الحزبي من حصص معتبرة من الدعم لاعتبارات تتعلق بدوره وخصوصيته التي عادة ما يرتكز عليها لتبرير الدعم.

وبالرجوع إلى مرسوم الدعم الأخير بتحديد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، الرامي إلى تنمية القراءة وتعزيز التعددية ودعم الموارد البشرية، يتضح التوجه الذي بدأ يتحكم في توجيه الدعم ، بالرغم من التنصيص على مبدأ التعددية الذي ظل يحيل في جزء منه على الإعلام الحزبي، وهو المرتكز الذي يجب على الإعلام الحزبي التركيز عليه، للحد من هيمنة الطابع المالي الشكلي لما يسمى بالمقاولات الكبرى، والذي يفتقر لمؤشرات واضحة سواء تعلق الأمر بحقيقة الاستثمار أو الانتشار على مستوى المقروئية.

لقد أظهرت تجربة الدعم العمومي للمقاولات الصحفية في زمن كورونا ، أن هذا الإعلام الحزبي كان نموذجا في إدارة الموارد البشرية ، خلافا لمقاولات لم تصمد كثيرا حتى لجأت إما إلى تقليص عدد الصحفيين والعاملين، أو اللجوء إلى تقليص الأجور أو تحويلهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو مؤشر حقيقي على أن هذه المقاولات الحزبية كانت على قدر من الحكامة في التدبير يمكن البناء عليه لتقييم قيمة هذا الإعلام في المشهد الإعلامي المغربي عموما

قدرات ذاتية في التطور والانتقال:

أثبت الإعلام الاتحادي قدرته على التطور والانتقال، من خلال ثلاثة مستويات:

قدرته على تأهيل نفسه قانونيا:

وفي هذا الباب، نسجل باعتزاز ما تمّ تقريره وتنزيله عمليا، والمتمثل في كون الجريدة، بكل مكوناتها وممتلكاتها، قد أصبحت باسم الحزب، لا باسم أشخاص ولا هيئات أو مراكز مسؤولية. فهي لا تعود لا للكاتب الأول، ولا لمدير الجريدة، ولا لرئيس مجلس الإدارة، كما أكّد الأخ الكاتب الأول في كلمته خلال افتتاح المؤتمر الإقليمي للحزب بوزان. وما نقْصده من مواصلة هذا التأهيل هو التفاعل مع القوانين المطروحة حاليا، ومنها قانون المجلس الوطني للصحافة والقوانين الأخرى ذات الصلة.. والجواب على أسئلة هيكلية وجادة من قبيل :

1الصحافة والإعلام والانتقال الديمقراطي.

-2 الإعلام الحزبي اليوم.

-3 مستقبل المشهد الإعلامي ونحن معه!

ويمكن، إجمالا، الوقوف عند الحقيقة الأساسية التي تقوم عليها الصحافة الورقية اليوم، وهي حقيقة الأرقام والمبيعات. فالمبيعات، بالنسبة للصحافة الحزبية، لا يمكن النظر إليها ببساطة في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي، نظرا لتعدد العوامل التي ساهمت في تراجعها، وفي مقدمتها تقلص سوق القراءة.

والدليل على ذلك أن مجموع مبيعات الجرائد المغربية لا يتجاوز، في المتوسط، 17 ألف نسخة يوميا موزعة على نحو 15 جريدة يومية، في الوقت الذي تحقق فيه جريدة واحدة في بلدان الجوار المغاربي مبيعات تفوق هذا الرقم.

ومن غير المعقول أن لا تتجاوز مبيعات الصحف المغربية مجتمعة 17 ألف نسخة يوميا في

www.alittihad.press.ma www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 34 مليون نسمة، ويضم آلاف المنتخبين والمثقفين والموظفين.

لذلك، فإن ظاهرة التراجع لا تخص الصحافة الحزبية وحدها، بل تمتد إلى مختلف الجرائد الوطنية، التي أصبحت هي الأخرى تعاني من انخفاض واضح في معدلات التوزيع والمبيعات.

-كلما زاد عدد السكان، كلما قل عدد القراء...

ـ قدرته على دخول العامل الرقمي من خلال تطوير منصته ومواقعه: الأنوار بريس، موقع اتحاد انفو، وموقع الحزب على المستوى التنظيمي.

ـ قدرته على مساءلة نفسه بشريا. وإداريا ولوجستيا..

ولعل إعلام الاتحاد أثبت قدرته على الاستقلالية والتفاعل مع ظروف الأزمة، خاصة في قلب جائحة كوفيد، التي كشفت بوضوح حقيقة الصناعة الإعلامية المغربية.

وهنا نذكر بمواقفنا من هذه الأزمة وما استنتجناه من دروس، حيث عاش الإعلام الوطني، بكل مكوناته ومنابره وقطاعاته، وما زال يعيش تجربة امتحان حقيقية في الظروف التي عاشتها البشرية عامة وبلادنا خاصة. وامتحانات هذه الفترة متعددة، ومتراكبة، فيها المهني والأخلاقي والمادي والتقني، حيث صار من الواضح للعيان تراجع مداخيلها بشكل يكاد يكون قطعيا، وتعثرت قنوات التوزيع، وتم اللجوء إلى التوزيع الإلكتروني المجاني، في الوقت الذي بقيت تكاليف الكتلة الأجرية وما يرافقها من تكاليف اجتماعية مكتسبة على حالها، قبل أن تتولاه الدولة كما في القطاع العام. وهو أمر يطرح سؤال بقاء المقاولات الإعلامية، ويجعل من استمرارها عنوانا من العناوين الكبرى، التي يواجهها القطاع في بلادنا. وإذا كان المهنيون والهيئات المدنية التمثيلية والمؤسسات المسؤولة والموجودة لمعالجة الإشكال مع الجهات التي يهمها الأمر تتابع الوضع وتناقشه لكي تقترح، ولا شك، وصفات التفاعل الإيجابي المنتج مع هذا الشرط الاستثنائي، فإننا في الإعلام الاتحادي سجلنا:

أولا: تأكيد الكاتب الأول الرئيس المدير العام للمؤسسات الإعلامية الحزبية، بما لا يدع مجالا للبس أو الخلط، أن أولوية الحقوق المكتسبة للعاملين في مؤسساتنا، ثابت لا محيد عنه، و لا مجال فيه لحساب الربح والخسارات الاقتصادوية. وأن المؤسسات الاتحادية، إذ تعي طبيعة الظرف وتقدره، فإنها تضع في الحسبان، في المبتدأ والخبر ظروف العاملين والمعيش الكريم لعائلاتهم وتأمين أرزاقهم .. ثانيا: لقد كرس هذا الموقف النبيل تاريخا بكامله للمؤسسة الإعلامية الاتحادية، في كونها مؤسسة رسالة وموقف ومدرسة، تجاوزت، في مسارها، ظروفا أشد خطورة، وجبهات أكثر ضراوة من الظرف الحالي غير المسبوق بدوره، بشهامة وثبات وبروح التفاؤل التي تطبع المناضلين التقدميين، ومجموع القوى الوطنية، التي أصرت على أن تعلن نفس موقف الاتحاد وقيادته.

ثالثا: لم يكن أبدا من وراء تأسيس منابر الاتحاد، مراهنة على مشاريع فردية، أو تجارب مقاولاتية مرتبطة بالنجاح الفردي أو الكسب المادي أو توازنات النمط الاقتصادي للمقاولة الإعلامية، بل كان دور هذه المنابر هو توفير الشرط الإنساني والمادي، قدر المستطاع، لأداء الرسالة التي من أجلها وجدت هذه المنابر. ونذكر هنا - بالمناسبة - أن الإعلام الوطني المرتبط بالقوى السياسية الوطنية، قد عانى في أحيان غير قليلة من الهجوم عليه من داخل الجسم الإعلامي نفسه، حيث كانت بعض جهات التحرير، لا ترى استمرارها ونمو مداخيلها المالية وغير المالية، إلا كمقدمة لكي تنفي أدوارا تاريخية للإعلام الوطني والتقدمي، في إطار مهمة كبيرة لتبخيس وهدم الموقف الوطني الديمقراطي التقدمي وحشره في الزوايا الضيقة، عبر تأليب الرأي العام ضده. وهي معركة لم تكن تقل إيلاما عن معارك أخرى..

وهو الأمر الذي ما زال ساريا، ويتكرر في الآونة الأخيرة ، كلما تعلق الأمر بعملية إصلاح أو بشعار تأهيل أو بتوفير شروط الانتقال التي يفرضها التطور.. يا للعجب!

رابعا: إن تاريخ الإعلام الاتحادي يثبت - بالملموس - أن القضية تسبق النموذج الاقتصادي، وأن المشروع الاتحادي مرتبط ارتباطا كبيرا بالوطن والمواطنين وبمطالبهم المشروعة والعادلة، من الوحدة والديمقراطية والتقدم والعدالة والحقوق المتعارف عليها كونيا. وقد أدى الاتحاديات والاتحاديون، من أجل استمرار الصحافة الاتحادية، الثمن غاليا، وسقط في ساحة الشرف الإعلامي قادة وأطر كثيرون وتوبع عشرات الصحافيين والمسؤولين، وما بدلوا تبديلا..

إن التذكير بهذه المحطات، وهو الإطار الأنسب لمناقشة قرارات المؤسسة الإعلامية الاتحادية في سياق الثوابت والإطار المبدئي المرجعي الذي لم ولن يتغير حتى في أشد الظروف حلكة وإيلاما. إننا نقدر ظروف بلادنا، كما نستشعر قوة الضغط المادي والمعنوي الذي تعيشه مكونات الحقل الإعلامي، كما ندرك تمام الإدراك أن الشروط تتغير وتخلق الظرفية الحالية شروطا أخرى، تتطلب إعمال الفكر والإرادة والطموح، والإبداع من أجل أن تستمر الصحافة الوطنية، لاسيما الورقية منها عنوانا للمشروعية والتعددية الفكرية والسياسية التي تخترق المجتمع وتؤطر إنتاجه الفكري واللامادي. وندرك أنه لا بد من معالجة عميقة للإشكال بما يسمح بالخروج من هذه المحنة بقوة أكبر. ويتيح تطور الأداء، مع الاستفادة من الثورات الرقمية والتواصلية التي بلغها العالم.. وهي مناسبة لكي نحيي كل جنود هذه المهمة النبيلة، في كل الظروف، بالأساس في ظروف الشدة والضيق ونحيي الصحافيين والصحافيات، والمراسلات والمراسلين، الإداريين والإداريات والعاملين والعاملات، والتقنيات والتقنيين في المونطاج وفي التوضيب وفي التتبع التقني والإلكتروني وفي الإشراف... على كل مجهوداتهم، من أجل استمرار هذا الصرح الإعلامي التاريخي المتجدد بأفق جديد وبخارطة إنتاج جديد

- التحديات:

إلى جانب التحديات التي تواجه الإعلام المغربي عموما، يواجه الإعلام الحزبي تحديات مركبة، فإلى جانب التمييع واستهداف العمل المؤسساتي، ونشر خطاب التيئيس من العمل الحزبي بالمغرب، هناك تمدد التوجه الترفيهي بصورة مرعبة، وداخله ثقافة التفاهة التي لم تعد شأنا محصورا لا في الجغرافيات أو الثقافات، وضمن هذه البيئة يتم استهداف الإعلام الحزبي في زوايا التدافع حول الدعم وسوق الإشهار باعتبارهما مصدرين أساسيين لحياة المقاولة الحزبية.

وإلى جانب ذلك يواجه الإعلام الحزبي تحديات الوصول إلى الجمهور، والصيغة التي تمكنه من اختراق المتاريس الذي وضعتها منصات التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها وألوانها ، ولذلك وجب إعادة تقييم عنصر التواصل الحزبي في ارتباط مع إعلامه.

من البديهي أن تعد العملية التواصلية -الإعلامية وخاصة السياسية منها، مكونا أساسيا في الحياة الحزبية إن لم تكن هي روح العمل الحزبي وعموده الفقري، وهي ترجمة واقعية للأدوار المنوطة بالأحزاب دستوريا وقانونيا، والتي لا يمكن تلخيصها في دور واحد هو ممارسة السلطة أو في لحظة زمنية محددة متمثلة في فترة الانتخابات، بل هي عملية متواصلة ومستمرة في الزمان والمكان، لكن للأسف الشديد غالبا ما يتم تغييبها والتعامل معها بشكل ظرفي، ينضاف إليها الخلط بين العملية التواصلية والإعلامية أو الإخبار رغم الفروق البينة بين المفهومين.

ومن التحديات الحقيقية التي سيواجهها الإعلام الحزبي هو هذه النزعة الإقصائية التي بدأت تترجم في القواعد القانونية التي ستحكم المشهد الإعلامي لسنوات قادمة، ومنها المشاريع التي تمرر بسرعة متناهية ويتغول لم يسبق له مثيل.

إن أخطر ما سيواجهه الإعلام الحزبي هو هذا التقاطع بين حرية التعبير، والقيود المحتملة التي سيعيشها تحت غطاء الأخلاقيات، والذي قد يترجم على مستوى التأويل إلى قيود مقننة، ستضع الإعلام الحزبي في زوايا ضيقة، خصوصا حين يكون الخط التحريري المرحلي انتقادا معارضا، لذلك وجب الانتباه إلى ما يتم ترسيمه كقواعد قانونية من جهة، ومن جهة ثانية لكل أساليب استهداف الإعلام الحزبي في المؤسسات التي يتم تفصيلها على مقاس هذه النزعة الإقصائية للإعلام الحزبي.

وفي هذا السياق نشيد بقوة بالدور الذي لعبه فريقنا الاتحادي على مستوى البرلمان في مواجهة قانون معيب يتعلق بالتنظيم الذاتي للمهنة، بل نعتبر أن التزام الفريق بالدفاع عن الثوابت الدستورية والديمقراطية خلق ارتياحا واطمئنانا في الوسط الإعلامي والحقوقي، وهنا يمكننا الجزم بأن أدوار حزبنا في قيادة المعارك لا تزال قائمة، بل يعول عليها حين تضيق على الهيئات إمكانيات مواجهة التغول الذي يتمدد في كل الواجهات.

الفرص:

إن مهمة الإعلام الحزبي لا تزال قائمة، بل ومطلوبة، ومنها مساهمته في تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين وتشكيل الرأي العام، خاصة إذا تمكن من تقديم محتوى إعلامي موضوعي ومتنوع، واستثمر التذمر من التفاهة التي تتصدر المشهد الإعلامي.

إن الرهان على تبئير هذا الدور يمكن الإعلام الحزبي من حجز دوره في مجهودات ترشيد أهمية الإعلام بالنسبة للبلاد، والاستفادة من كل أوجه الدعم المشروعة لتحقيق ذلك.

الوضع الجديد المرتبط بجائحة فيروس كورونا المستجد، أبرز أهمية التواصل والإعلام لنقل المعلومة الصحيحة ومحاربة الأخبار الزائفة، وخلالها أظهر المتلقي المغربي ميله للصحف والإعلام الرسمي في الحصول على المعلومةً الصحيحة، وهو مؤشر قوي على ثقة الجمهور في هذا الإعلام بالرغم من انتشار وتمدد توجه الترفيه والتفاهة .

كما شكل هذا الوضع مناسبة للتفكير في كيفيات نشر الوعي الإعلامي من خلال التربية الإعلامية وإعادة النظر في النموذج الاقتصادي للمشهد الإعلامي الوطني.

الوضع الجديد يشكل فرصة للأحزاب السياسية لإعادة النظر في منح الإعلام الحزبي لتقييم أدواره وتقويتها، والانتقال من الوظيفة التقليدية في الإخبار لاختبار نموذجها التواصلي – الإعلامي أفقيا وعموديا بهدف تطوير عنصر التواصل الذي تأثر بتنوع شبكات التواصل وتطبيقات التواصل السريع، والتخطيط لتحقيق تواصل مبدع وناجع يحافظ ويحسن صورة المؤسسة الحزبية ويبرز قيمها ويضمن انتشارها وتفاعلها الإيجابي مع محيطيها الداخلي والخارجي.

إن تحقيق هذا الرهان يبدو ممكنا بالنظر للخبرة والتجربة التي راكمها إعلامنا الحزبي، ويعتمد تجسيد ذلك على أرض الواقع باعتماد استراتيجية تواصلية وإعلامية مندمجة على المدين المتوسط والطويل.

أرضية للانطلاق المتجدد وتوصيات :

على حزبنا أن ينتبه لخطورة الإعلام في استهداف العمل الحزبي عموما، وحزبنا على الخصوص، إن ما يكتب عن حزبنا لا يمكن أن ننظر له فقط من باب أهميته ومرجعيته والارتباطات العاطفية لعدد من الأعضاء الذي مروا منه، وخروج بعضهم عن النص في بعض الأحيان، بل وجب الانتباه إلى أن آلة استهداف كل ما هو مؤسساتي تتجاوز حدود التوقع.

انطلاقا من ذلك يمكن لحزبنا استثمار موارده البشرية المنظمة والتي لا توجد لدى كل الجهات المنافسة، لرسم استراتيجية متوازنة ومتكاملة بين الإعلام والتواصل الحزبي، وخلق كل روابط التشبيك بينها بما فيها استثمار التواجد المكثف لأعضاء الحزب على منصات التواصل الاجتماعي، ومنح الجهات إمكانيات مفتوحة لتوسيع هذا الإشعاع.

ولتعزيز دور الإعلام الحزبي، يمكن الاستثمار في مقولات انتقاده، وبناء خطاب جذاب يبنى على معايير تعزيز الاستقلالية والموضوعية في محتواها الإعلامي، وتطوير استراتيجيات إعلامية فعالة تستفيد من التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي.

يلعب إعلامنا الحزبي دورا مركزيا في العملية التواصلية / الإعلامية والسياسية للحزب، بل يمكن الجزم أنها تشكل روح العمل الحزبي وعموده الفقري، فهي تعد ترجمة واقعية للأدوار المنوطة بالأحزاب دستوريا وقانونيا .

وانطلاقا من ذلك لا يمكن تلخيصها في دور واحد يرتبط بدخول الحزب لمعارك الانتخابات مثلا ثم نعود للفتور وتناسي العمل المستمر الذي يقوم على البناء المتدرج للمقولات والخطاب لترسيخها، ليس لدى الفاعل الحزبي، بل جعله أداة تأطير الرأي العام، (لا تنسوا فترات الاستشهاد بالجريدة للتعبير عن السبق للخبر والصدق بالحق).

لا محيد اليوم عن تشخيص دقيق لطريقة تعامل أعضاء الحزب مع إعلامهم، ليس من باب المحاسبة الجافة، بل من مدخل التربية على واجب تقوية أدواتنا التواصلية، واعتبارها مادة لتشغيل المناضلين في كل مناطق المغرب، ولن يتحقق المراد من دون تنزيل آليات لتشخيص المسؤوليات ووضع آليات التتبع والتقييم أفقيا وعموديا .

مقابل ذلك وجب وضع بنية إعلامية وتواصلية دائمة في المنظومة الحزبية، لأن غيابها يعد إشكالية كبرى تعرقل التواصل الداخلي والخارجي وتدفق المعلومة وتشوش على هذه الأخيرة. ضرورة العناية بالعنصر البشري من حيث المهنية والتخصص في الإعلام والتواصل الحزبي والسياسي والتكوين والتكوين المستمر والانفتاح على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال والاعتراف بالمجهودات والتحفيز.

إن المجهود الكبير على مستوى التنظيم والذي شهد مؤتمرات متعددة سيتوج بالمؤتمر الوطني الثاني عشر، يفرض علينا مراجعة لأدوار الأجهزة المنتخبة، وعلى رأسها نشر الثقافة والمرجعية الحزبية، لأن غياب أو ضعف التنظيم يؤدي رأسا إلى ضعف أو غياب ثقافة المؤسسة الحزبية الذي ينتج عنه تعدد المرجعيات والعقليات والقيم ووجود ميكرو قيم أو قيم فرعية أو مرجعيات مجزأة، لا تخدم قوة الحزب، بل وجب استثمار التنوع المجالي لخدمة التصور الحزبي والانضباط له.

تفرض المسؤولية التي يتحملها السياسي أو المنتخب في العملية التواصلية انخراطه أكثر من غيره داخل الحزب، فلا يمكن للإعلامي أو التواصلي أن يحل محله أو القيام بأدواره، لكن بإمكانه الانخراط في السياسة التواصلية والإعلامية لتيسير دوره لتملك خطاب الحزب بشكل محترف. وهنا تبرز أهمية تكوين السياسيين ومناضلات ومناضلي الأحزاب في فنون التواصل والحديث للجمهور والتعامل مع وسائل الإعلام.

استثمار ما ينتجه الحزب مركزيا وجهويا لخلق عمليات تواصلية مهمة، واستثمار البعد الرقمي في الإعلام الحزبي لاستهداف جمهور عريض عبر توظيف كل الأجناس الصحفية، وتوظيف طرف التواصل الحديث.

نتوفر على طاقات هائلة في كل القطاعات، ويمكننا أن نخلق التميز، عبر استثمارها سواء كفاعلين في مباشرين في الإعلام الحزبي، إذ أظهرت المعطيات أن بعض الجهات التي يتواجد بها مراسلون نشطون تستأثر بالريادة على مستوى متابعة المنتوج الإعلامي الحزبي.

ويمكن استثمار الطاقات الحزبية مركزيا وجهويا في مختلف القطاعات للبحث عن الأخبار وإجراء حوارات واستثمارها بدل تركها للآخرين، إن خزان حزبنا ما زال حيا وما علينا سوى تنظيم عملنا وتجويده وتحفيزه لتحقيق سبق لا راد له في متناولنا.

يجب على حزبنا أن يتبوأ قيادة مواجهة حالات النكوص والتراجع في المشهد الإعلامي، إنها فرصة لا تعوض لقيادة الإعلام الحزبي لأخذ حقه في التأثير، فلا يعقل أن تقود بعض المقاولات الفاشلة آلة استهداف الإعلام الحزبي، في الوقت الذي يتوفر هذا الإعلام على مقاولات محترمة مهنيا وتدبير يا واستثماريا.

إن إعلانا مشتركا بين هذه المؤسسات للدفاع عن حقها سيربك الجميع، وسيجلبهم إلى طاولة التفاوض الحقيقي لتطوير المقاولات الإعلامية بناء على الواقع وليس الافتراض.

المخرجات والخلاصات على المدى المتوسط والطويل

الورقي : الاتحاد الاشتراكي ـ ليبراسيون

ـ وثيقة إعلامية للمؤتمر الوطني: خلصت اللجنة إلى ضرورة الانكباب على صياغة وثيقة مرجعية تُعرض على المؤتمر الوطني، تؤطر واقع الإعلام الاتحادي، وتقترح أفقاً جديداً قوامه بناء استراتيجية إعلامية واضحة، تقوم على أساس تحديد الرسالة الرئيسية للمرحلة السياسية التي ندشنها انطلاقا من المؤتمر الحالي.

ـ وضع خطة عمل نصف سنوية للإعلام الحزبي، تشمل الحملات والمحتوى والقنوات، وتنطلق من دفتر تحملات يحدد الاهداف المسطرة والوسائل الضرورية لتحقيقها، والقيام بعملية تقييمية بعد انصرام هاته المدة .

ـ ومع اتساع دائرة التأثير الالكتروني والرقمي على عموم القراء، أصبح من الضروري تحديد الجمهور المستهدف بدقة (مفكرون، أدباء، مبدعون، شباب، نساء، فئات مهنية،...).

كما قدمت اللجنة عدداً من المقترحات العملية، تتلخص في:

= العمل على رقمنة الأرشيف الإعلامي للحزب، من خلال التحرير والمحرر والاتحاد الاشتراكي والاهداف وفلسطين والنشرة، كأرشيف وطني لا بد منه للتعريف بتواتر الإعلام وبالتغيرات التي حصلت في الذكرة الوطنية.

= التسويق العام لهذا الأرشيف لدى المؤسسات الوطنية ذات الصلة من قبيل المندوبية السامية للمقاومة والمكلفة بالأرشيف الوطني أو المكتبة الوطنية، والمجالس والمنظمات الحقوقية في الجوانب المتعلقة بكل هيئة على حدة .

1 المحافظة على الإعلام الورقي وتحديثه. وذلك بـ:

= تطوير الأنواع المهنية التي تعتمد على الاستقصاء والتحليل والموقف والروبورتاجات، باعتبار أن النوع الإخباري صار حكرا على المواقع والمنصات الإلكترونية وشبكات التواصل، بشكل يجعل نشره بعد 24 ساعة في الصفحات الورقية عملا متأخرا، إن لم نقل غير منتج.

خلاصة القول: لا بد من تحرير الإعلام الحزبي من اليومية المشتركة، في حين تكون الأخبار اليومية التي تشكل انفرادا مرحبا بها .

=التفكير في أسبوعية صادرة عن الجريدتين : الاتحاد وليبراسيون (من قبيل الاتحاد الأسبوعي، التي تكون مخصصة للتحليل والملفات السياسية والجيوستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى بما يتماشى مع مواقع البلاد الجديدة، والتميز الاتحادي في هاته القضايا..

= الاستثمار في الإعلام الجهوي، انطلاقاً من التجارب الناجحة (الاتحاد الجهوي، أنوار بريس جهات).

= تكوين فريق إعلامي متخصصين يضم صحفيين، ومحررين، ومصممين، ومختصين في وسائل التواصل الاجتماعي.

= تنظيم دورات تدريبية منتظمة حول التحرير السياسي، والتواصل، والأدوات الرقمية.

= التشجيع على خلق خلايا إعلامية في الجهات والفروع، عوض الاكتفاء بالمراسلين الموسميين أو المناسباتيين..

= لقاءات مع قادة الحزب أو أعضائه الفاعلين، مع فسح المجال لنشر قصص نجاح محلية (نجاحات الحزب على مستوى البلديات أو الجمعيات).

= إنتاج محتويات تفاعلية مع الجمهور (استطلاعات، أسئلة وأجوبة...).

= تحسين نوعية الورق والطباعة، عبر تطوير اللوجيستي ومقتنيات الورق .

اعادة النظر في شكل الجريدتين (طابلويد).

++++++++

دعم الإعلام الرقمي وتأهيله هيكلياً ومادياً.

= العمل على تحويل الموقع الخاص بالجريدتين الورقتين الى جريدتين إلكترونيتين للتفاعل، مع ما يقتضي ذلك من هيكلة وهيئة تحرير متداخلة مع العاملين في الإعلام الورقي، مع فسح المجال لإعادة الانتشار بالنسبة للصحافيين والمراسلين والمنتسبين.

= إحداث هيئة تنسيق مديرية بين المواقع والجرائد الورقية تجتمع أسبوعيا في أفق العمل كجزء موحد من الإعلام الحزبي عوض العمل كجزر، والاستفادة من التعدد اللغوي في الرفع من مستوى الانتشار.

=استخدام تقنيات البث المباشر للتفاعل مع الجمهور، مع ما يقتضيه ذلك من إعداد محتوى بصري حديث (فيديوهات قصيرة.....).

= إدماج الإعلام السمعي البصري في خطة التأهيل المقبلة، وذلك بـ:

ـ توفير شروط قناة انترنيت هي الأولى من نوعها حول المضامين السياسية والفنية والثقافية والتنظيمية للحزب، تجمع بين التنشئة السياسية والبعد البيداغوجي، والتعبير عن المواقف عبر السجال وتوسيع دائرة النقاش العام المسؤول والجدي ..

== توفير مرصد اتحادي إعلامي (قد يكون في البداية هو هيئة التنسيق بين المنابر الإعلامية الحزبية مع أطر وخبراء حزبيين يشتغلون تحت إدارة الكاتب الاول) ، ومن مهامه رصد نسبة الوصول، والتفاعل، والانتشار. وتعديل الاستراتيجية بناء على النتائج والتحليلات.

في إطار الرؤية الجديدة لتأهيل المواقع الرقمية التابعة لمجموعة اتحاد بريس، تم إعداد ثلاث خطط تطوير مستقلة ومتكاملة تستهدف إعادة هيكلة المواقع التالية:

anwarpress.com

بوابة إخبارية شاملة ومتعددة التخصصات، تحتاج إلى تنظيم تحريري وهيكلي جديد يعكس تنوع محتواها ويضمن انتشارها الواسع.

alitihad.info

منصة رسمية مرتبطة بالجريدة الورقية للحزب، يراد تحويلها إلى فضاء رقمي حي يقدم محتوى سياسي تحليلي بأسلوب حديث.

Libe.ma

الموقع الفرنكوفوني للمجموعة، يطمح إلى أن يصبح منصة يسارية ناطقة بالفرنسية موجهة للنخب والجالية المغربية في الخارج.

ترتكز هذه المشاريع الثلاثة على أهداف استراتيجية موحدة، أبرزها:

تحديث البنية التقنية وتحسين التجربة الحالية

توفير العنصر البشري

توفير التجهيزات والأدوات

إرساء خط تحريري خاص بكل موقع

تنويع المحتوى الرقمي عبر الوسائط الحديثة

تعزيز الحضور على منصات التواصل ومحركات البحث

بناء نموذج اقتصادي مستدام يُمكّن من استقطاب الجمهور والدعم

كل مشروع يقدم في هذا الملف بشكل مستقل، مع احترام خصوصية جمهوره ووظيفته التحريرية، بينما تُجمعها رؤية موحدة لتثبيت حضور إعلامي تقدمي حديث يعكس هوية الحزب ويخاطب المتلقي بلغته وسياقه.

خطة تأهيل وتطوير منظومة «أنوار بريس»

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الصحافة الرقمية، تبرز الحاجة إلى إعادة تموقع شامل لموقع «أنوار بريس» وباقاته الفرعية، بما يستجيب لتطورات الممارسة الإعلامية، ويعزز من قدرة المؤسسة على التأثير والمنافسة والانتشار.

تعتمد هذه الخطة على مقاربة شمولية ومتكاملة، تُعالج جوانب الهوية، والهندسة التحريرية، والمضامين، والبنية التحتية التقنية، والإمكانيات البشرية والتسويق، والشراكات. الغاية هي التمكين من الانتقال إلى إعلام رقمي احترافي، مواطن، متعدد المنصات واللغات، قادر على كسب ثقة الجمهور وتوسيع قاعدة المتابعين والداعمين.

أولًا: مقاربة شمولية لهوية أنوار بريس

لا تُقارب «أنوار بريس» كمنصة موحدة فحسب، بل هي منظومة إعلامية رقمية متفرعة، أنوار بريس رئيسية، جهات، ثقافية، رياضة، نساء، فرنسية، إسبانية، وإنجليزية، تتوجه إلى جمهور متنوع في اهتماماته، مجالاته، ولغاته.

ويتأسس هذا التصور على بناء هوية تحريرية جامعة، تستثمر في التنوع وتخاطب الداخل والخارج بلغات متعددة، ووسائط متنوعة تشمل المكتوب، المرئي، والتفاعلي.

ثانيًا: حكامة تحريرية لامركزية وفعالة

ترتكز الخطة على اعتماد نموذج تحريري لامركزي، يمكن كل موقع فرعي من هوية تحريرية واضحة وفريق مختص، مع الاحتفاظ بتنسيق مركزي عبر إدارة النشر.

هذا النموذج يُتيح الجمع بين الاستقلالية الموضوعاتية والانسجام التحريري، ويمنح لكل قسم القدرة على تطوير محتواه حسب أولوياته.

ثالثا: موقع وظيفي جديد لكل مكون من مكونات الباقة

لكل موقع فرعي ضمن «أنوار بريس» وظيفة إعلامية محددة ومجال تخصص موجه:

الموقع الرئيسي سيكون القاطرة التحريرية للباقة، بتغطية إخبارية آنية وتحقيقات وتحليلات معمقة.

الثقافة: يتحول إلى منصة نقدية للأدب والفنون بكل تنوعاتها .

جهات: يُعيد ربط الإعلام بالمجال، ويُبرز الديناميات التنموية.

نساء: تُعزز الحضور الإعلامي لقضايا النساء من زاوية حقوقية واجتماعية.

رياضة تزاوج بين التغطية الإخبارية والتحليل السمعي البصري.

لغات: تؤدي دورًا دبلوماسيًا وإخباريًا في مخاطبة الرأي العام الأجنبي.

AnwarMedia

تمثل ذراع الفيديو العصري الموجه لمنصات التواصل، بمحتوى مرئي قصير، تحليلي وإنساني.

رابعا: تعزيز البنية التحتية التقنية واللوجستيكية

تم اقتراح سلسلة من الإجراءات لتأهيل الجانب التقني:

توحيد التصميم البصري لضمان هوية مهنية متماسكة.

تحسين الأداء التقني (السرعة، الأمان، التوافق مع الهاتف).

اعتماد منصة إدارة محتوى موحدة، ونظام إحصائي تفصيلي.

تأمين النسخ الاحتياطية والحماية من الاختراقات.

اللجوء إلى حلول استضافة سحابية مرنة ومهنية.

.خطة التفاعل والانتشار ربط الموقع بالشبكات الاجتماعية:

فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك. إرسال نشرة يومية عبر البريد الإلكتروني. زر مشاركة تلقائية على واتساب وتيليغرام. نظام تعليقات مضبوط للقرّاء.

دعم الفريق البشري

التجهيزات التقنية حواسيب قوية التحرير والتصميم.

كاميرات فيديو احترافية + مايكروفونات. برنامج مونتاج.

خامسا: استراتيجية تسويق رقمي واستقطاب الموارد

تُواكب الخطة تصورًا متكاملًا للترويج والتسويق:

بناء خطة تواصل رقمي مخصصة لكل موقع.

تنشيط الحسابات الاجتماعية وتحقيق التفاعل العضوي والممول.

إعداد عروض إشهارية موجهة ومغرية.

إطلاق النشرات البريدية والمسابقات التفاعلية.

تقديم محتوى دعائي احترافي للمعلنين، واستهداف الجهات التي تهتم بجمهور النوع، الجهوية، والشباب.

سادسًا: دينامية الشراكات والدعم

تسعى «أنوار بريس» إلى توسيع قاعدة شركائها المؤسسيين والمدنيين، من خلال:

تفعيل آليات الدعم العمومي والصحفي والإشهار.

إبرام اتفاقيات تعاون مع جامعات، معاهد، جمعيات مهنية وثقافية.

نسج علاقات مع منظمات دولية مهتمة بالإعلام الحر والديمقراطي.

سابعًا: خطة مرحلية للتنفيذ

يقترح المشروع اعتماد مرحلة انتقالية يتم فيها تنزيل المحاور بشكل متدرج، حسب جاهزية الموارد البشرية والتقنية، ووفق جدول زمني دقيق يُعرض في ملاحق هذا التقرير.

إن هذه الخطة لا تُقدَّم باعتبارها تصورًا نظريًا معزولًا، بل كخارطة طريق عملية لتأهيل منظومة «أنوار بريس» لتكون منصة إعلامية قوية، رصينة، ومتعددة الأذرع، تنبني على المهنية والابتكار والربط الذكي بين الإعلام الرقمي وقضايا المجتمع المغربي في عمقه الوطني، الجهوي، والدولي.

المخرجات المنتظرة

إعلام حزبي رقمي متعدد ومنفتح، متفاعل ومستقل.

مصداقية تحريرية مهنية متجذرة في الخط الديمقراطي.

قاعدة جماهيرية رقمية أوسع، داخل الوطن وخارجه.

نموذج اقتصادي مستدام مبني على القيمة التحريرية.

مشروع تأهيل وتطوير موقع « اتحاد أنفو »

يمثل موقع «اتحاد أنفو» الواجهة الرقمية المكملة لجريدة الاتحاد الاشتراكي، غير أن بنيته الحالية لا ترقى إلى مستوى التحديات الرقمية الراهنة، ولا تعكس التحولات التي تعرفها الصحافة الحديثة.

بناءً على هذا المعطى، تأتي هذه الخطة كمشروع شامل يهدف إلى تحويل الموقع إلى منصة إعلامية تقدمية رقمية حقيقية، تواكب المعايير المهنية والتقنية، وتُعيد ربط القراء بالمحتوى الورقي عبر معالجة حديثة وجذابة.

أولا: تسعى خطة التطوير إلى تحقيق نقلة نوعية من خلال:

إعادة بناء المنصة وفق معايير الصحافة الرقمية الحديثة.

خلق تجربة قراءة تفاعلية وسلسة، تُقرّب الموقع من جمهور جديد.

الحفاظ على الهوية الفكرية والتاريخية للجريدة ضمن قالب رقمي تقدمي.

دعم التفاعل مع القراء وتوسيع قاعدة المتابعين.

تنويع مصادر التمويل عبر الإعلانات، المحتوى الخاص، والاشتراكات.

ثانيا: محاور المشروع الأساسية

يستند المشروع إلى أربعة محاور مترابطة:

التطوير التقني: تصميم واجهة عصرية، تحسين الأداء، بناء أرشيف رقمي، تطبيق مخصص للهواتف، ومحرك بحث داخلي ذكي.

التحرير والمحتوى: إنشاء فريق تحرير رقمي مستقل.

تحرير النصوص بأسلوب رقمي مبسط، وتنويع المحتوى من خلال الفيديو، البودكاست، والزوايا الثابتة (مثل الهوية البصرية والتحريرية: تثبيت خط اتحادي عقلاني يواكب تطلعات القراء الجدد، ضمن هوية بصرية متماسكة مستلهمة من ألوان الجريدة الأصلية.

خطة التفاعل والانتشار: تفعيل النشرات البريدية، أدوات المشاركة الفورية، الارتباط بمنصات التواصل، وإتاحة التعليق المنظم ضمن بيئة تحفيزية للنقاش.

ثالثا: أسس التنفيذ

يتطلب المشروع فريقًا تقنيًا وتحريريًا مرنًا، وتوفير تجهيزات تُمكّن من إنتاج محتوى متعدد الوسائط، إلى جانب الاشتراك في أدوات تحسين الأداء الرقمي والتسويق.

التطوير التقني، إعادة تصميم شامل للموقع:

واجهة حديثة، تصفح سريع ومتجاوب مع جميع الأجهزة. تحديث نظام إدارة المحتوى .

أرشيف رقمي: قاعدة بيانات لجميع الأعداد والمقالات السابقة منذ التأسيس. إطلاق تطبيق للهاتف المحمول بواجهة بسيطة. نظام بحث ذكي: يتيح تصفح المقالات حسب الكاتب، التاريخ، المواضيع.

التحرير والمحتوى

فريق تحرير رقمي خاص بالموقع مستقل عن الجريدة الورقية. تحرير المحتوى الورقي بأسلوب رقمي:

عناوين قصيرة، فقرات صغيرة، روابط. تنويع الصيغ: مقالات تحليلية قصيرة فيديوهات قصيرة لآراء الكتّاب.

بودكاست أسبوعي حول أهم ما جاء في الجريدة «من أرشيف الاتحاد» كزاوية دائمة

. الهوية البصرية والتحريرية شريط العناوين «أخبار، رأي، اقتصاد، ثقافة، وطنية، دولية، أرشيف. استخدام ألوان وهوية الجريدة».

خطة التفاعل والانتشار ربط الموقع بالشبكات الاجتماعية: فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك. إرسال نشرة يومية عبر البريد الإلكتروني. زر مشاركة تلقائية على واتساب وتيليغرام. نظام تعليقات مضبوط للقرّاء.

دعم الفريق البشري

تفاصيل المشروع التنفيذية، بما فيها الجدول الزمني، التكاليف، الموارد المطلوبة، والملاحق الفنية، ستُعرض في ملف خاص يرفق بالتقرير الأساسي.

مشروع تأهيل وتطوير موقع» ليبراسيون»

في ظل التحولات العميقة التي تعرفها الصحافة الرقمية الناطقة بالفرنسية في المنطقة المغاربية، تبرز الحاجة الملحة لإعادة هيكلة وتحديث موقع Libe.ma، بوصفه الامتداد الرقمي لجريدة «ليبيراسيون» المغرب، وإحدى المنصات النادرة التي تمثل الصوت اليساري التقدمي الفرنكوفوني بالمغرب.

إن الموقع، في صيغته الحالية، لا يعكس لا الإمكانيات التحريرية للجريدة، ولا تطلعات جمهورها التقليدي والمحتمل، سواء داخل المغرب أو في دوائر الجالية بالخارج. ومن هنا تأتي هذه الخطة كمسعى جدي لإعادة التموقع، والالتحاق بركب الصحافة الرقمية المواطِنة، المستقلة، والدينامية.

ترتكز الخطة المقترحة على جملة من الأهداف المرحلية والمتوسطة، أهمها:

تحويل Libe.ma إلى موقع إعلامي رقمي حديث، فرنكوفوني، يساري الهوية، مستقل في إنتاجه.

تطوير علاقة جديدة مع القراء الفرنكوفونيين داخل المغرب وفي الشتات، خاصة النخب والفاعلين المدنيين.

إنتاج محتوى رقمي خاص يتجاوز الورقي، وفتح نافذة تحليلية على قضايا دولية وحقوقية.

بناء حضور دولي معتبر داخل فضاء الفرنكوفونية العالمية.

إرساء نموذج اقتصادي مستدام قائم على الشراكات، الإعلانات، والدعم المؤسسي الدولي.

ثالثًا: المعالم الكبرى لل

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية السامية
لقدماء المقاومين و أعضاء
جيش التحرير
النيابة الاقليمية بالرشيدية
إعلان عن طلب عروض مفتوح
دولي بزيادة
رقم 2025/03

في يوم 2025/11/25 على الساعة العاشرة صباحا، سيتم في مكتب النائب الإقليمي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرشيدية، الكائن بشارع محمد السادس،المركب الإداري بوتالمين،الرشيدية، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح دولي بزيادة رقم 2025/03 بتاريخ 2025/11/25 لحراسة ومراقبة المقرات الإدارية للمصالح اللاممركزة التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بجهة درعة تافيلالت في حصة واحدة.

يجب تحميل ملفا طلب العروض من بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان:
www.marchespublics.gov.ma

كلفة تقدير الأعمال محددة من طرف صاحب المشروع في : مليونين وأربعمائة وواحد وثلاثين ألف وسبعمائة وخمسين درهما وواحد وخمسين سنتيما(2431957,51درهما).

حدد مبلغ الضمان المؤقت في: 48:000,00درهم(ثمانية وأربعين ألف درهم).

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقا لمقتضيات المواد 30 إلى 34 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 (8مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية .

يجب على المتنافسين إيداع ملفاتهم بطريقة الكترونية عبر بوابة الصفقات العمومية بالعنوان:
www.marchespublics.gov.ma

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 9 من نظام الاستشارة.

ع.س.ن/3032/إ.د

****

المملكة المغربية
وكالة المساكن
والتجهيزات العسكرية
إعلان عن طلب عروض مفتوح
وطني
رقم 2025/28

في يوم الأربعاء 05 نونبر 2025 على الساعة العاشرةصباحا، سيتم في مكاتب وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية، الكائنة ب 439 مكرر، شارع الحسن الثاني بالرباط، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض المفتوح الوطني، بعروض أثمان رقم 2025/28 المتعلق بأشغال تجهيز تجزئة الجهاد بسيدي افني - عملية OSAMAC الشطر الأول من المرحلة الأولى، حصة: الكهرباء والإنارة.

يحمل ملف طلب العروض من بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان:
www.marchespublics.gov.ma

يحدد المبلغ التقديري لكلفة الأعمال المعد من طرف صاحب المشروع في مبلغ ستة ملايين وتسعمائة واثنان وثلاثون ألفا وسبعمائة (6.932.700,00) درهما تشمل جميع الضرائب.

الضمان المؤقت محدد في مبلغ مئة وخمسة وتلاثون ألف (135.000,00درهما) .

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقا لمقتضيات المواد من 30 إلى 34 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية.

يجب إيداع ملفكم بطريقة إلكترونية في بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان:
www.marchespublics.gov.ma

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 9 من نظام الاستشارة.

ع.س.ن/3033/إ.د

****

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم قلعة السراغنة
دائرة العطاوية
قيادة سيدي احمد
جماعة اولاد عراض
إعلان عن طلب عروض مفتوح
مبسط
رقم 2025/02

في يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025 صباحا سيتم بمكتب السيد رئيس جماعة اولاد عراض فتح الأظرفة المتعلقة بطلب عروض أثمان لأجل حفر بئر بنظام الروتاري بدوار الصفي/ لغفيري بجماعة اولاد عراض.

يمكن سحب ملف طلب العروض بالمصلحة التقنية لجماعة اولاد عراض، وكذا من البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:
https://www.marchespublics.gov.ma

حدد مبلغ الضمان المؤقت في: 1924,00 درهم (الف وتسعمائة واربعة وعشرون درهم).

كلفة تقدير الأعمال محددة من طرف صاحب المشروع في مبلغ: 96.240.00درهم (ستة وتسعون ألف ومائتان واربعون درهم).

يجب أن يكون كل من محتوى و تقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 27 و28 و29 و30 و32 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 (8مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية، والمادة 9 من قرار الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1692.23 صادر في 4 ذي الحجة 1444 (23يونيو2023) المتعلق بالصفقات العمومية.

ويجب على المتنافسين:
- إرسال ملفات طلب العروض إلكترونيا عبر بوابة الصفقات العمومية طبقا لقرار وزير المالية عدد 20.14 الصادر في 8 من ذي القعدة 1435 موافق 4 شتنبر 2014 المتعلق بتجريد مساطرا برام الصفقات العمومية من الصفة المادية.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 5 من نظام الاستشارة.

ع.س.ن/3045/إ.د

****

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم قلعة السراغنة
دائرة العطاوية
قيادة سيدي احمد
جماعة أولاد عراض
إعلان عن طلب عروض مفتوح
وطني
رقم: 2025/03

في يوم 05 نونبر 2025 على الساعة 11.00 صباحا سيتم في مكتب السيد رئيس جماعة أولاد عراض فتح الأظرف المتعلقة بطلب عروض مفتوح و طني، عروض أثمان لأجل: أشغال توسيع الشبكة الكهربائية للجهد المنخفض لكهربة مجموعة من الدور السكنية بجماعة أولاد عراض.

يجب تحميل ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة الصفقات العمومية:
www.marchespublics.gov.ma

كلفة تقدير الأعمال محددة من طرف صاحب المشروع في مبلغ: مائتان وواحد وتمانون الف وثلاثمائة واحدى عشر درهما و99 سنتيما (281311.99درهم)

حدد مبلغ الضمان المؤقت في: خمس آلاف وستمائة درهما و00 سنتيما (5600.00درهم)

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقا لمقتضيات المواد من 30 إلى 34 من المرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 (8مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية، والمادة 9 من قرار الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1692.23 صادر في 4 ذي الحجة 1444 (23يونيو2023) المتعلق بالصفقات العمومية.

ويجب على المتنافسين:
- إرسال ملفات طلب العروض إلكترونيا عبر بوابة الصفقات العمومية طبقا لقرار وزير المالية عدد 20.14 الصادر في 8 من ذي القعدة 1435 موافق 4 شتنبر 2014 المتعلق بتجريد مساطرا برام الصفقات العمومية من الصفة المادية.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 5 من نظام الاستشارة.

ع.س.ن/3046/إ.د

****

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم بنسليمان
دائرة بنسليمان
قيادة الزيايدة
جماعة الزيايدة
**إعلان عن طلب عروض
مفتوح**
رقم: 2025/03
جلسة عمومية

في يوم 2025/11/10 على الساعة 14 زوالا. سيتم بمكتب رئيس جماعة الزيايدة فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض بعروض أثمان لأجل: إيجار مرافق السوق الأسبوعي *ثلاثاء الزيايدة برسم سنة 2026.

- يمكن سحب ملف طلب العروض من مكتب شساعة المداخيل لجماعة الزيايدة، ويمكن كذلك نقله الكترونيا من بوابة صفقات الدولة:
www.marchespublics.gov.ma

- حدد مبلغ الضمان المؤقت في: 10.000.00درهم (عشرة آلاف درهم) .

الثمن التقديري للسمسرة محدد من طرف صاحب المشروع في مبلغ: 3000.00درهم (ثلاثة آلاف درهم) دون احتساب ض.ق.م.

- يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابق لمقتضيات المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان عام 1444 الموافق (08مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية.

ويمكن للمتنافسين:
مع مراعاة أحكام المادة 135 من هذا المرسوم المتعلقة بإيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية يمكن لأظرفة المتنافسين أن:

* تودع مقابل وصل، بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان طلب العروض.
* توجه إلى صاحب المشروع عن طريق البريد المضمون ،مع إشعار بالتوصل .
* تسلم خلال الجلسة الى رئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الاظرفة.

ع.س.ن/3049/إ.د

****

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم بنسليمان
دائرة بنسليمان
قيادة الزيايدة
جماعة الزيايدة
**إعلان عن طلب عروض
مفتوح**
رقم: 2025/01
جلسة عمومية

في يوم 2025/11/10 على الساعة 10 صباحا سيتم بمكتب رئيس جماعة الزيايدة فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض بعروض أثمان لأجل: إيجار مرافق السوق الأسبوعي* اربعاء بنسليمان* لسنة 2026.

- يمكن سحب ملف طلب العروض من مكتب شسيع المداخيل بجماعة الزيايدة، ويمكن كذلك نقله الكترونيا من بوابة صفقات الدولة:
www.marchespublics.gov.ma

- حدد مبلغ الضمان المؤقت في: 300.000.00درهم(ثلاثمائة الف درهم) .

الثمن التقديري للسمسرة محدد من طرف صاحب المشروع في مبلغ: 2.145.000.00درهم (مليونان ومائة وخمسة وأربعون ألف درهم) دون احتساب ض.ق.م.

- يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم و إيداع ملفات المتنافسين مطابق لمقتضيات المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان عام 1444 الموافق (08مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية.

ويمكن للمتنافسين:
مع مراعاة أحكام المادة 135 من هذا المرسوم المتعلقة بإيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية يمكن لأظرفة المتنافسين أن:

* تودع مقابل وصل، بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان طلب العروض.
* توجه إلى صاحب المشروع عن طريق البريد المضمون ،مع إشعار بالتوصل.
* تسلم خلال الجلسة الى رئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

ع.س.ن/3050/إ.د

****

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم بنسليمان
دائرة بنسليمان
قيادة الزيايدة
جماعة الزيايدة
**إعلان عن طلب عروض
مفتوح**
رقم: 2025/02
جلسة عمومية

في يوم 2025/11/10 على الساعة 12 زوالا سيتم بمكتب رئيس جماعة الزيايدة فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض بعروض أثمان لأجل: كراء مرفق المجزرة الجماعية بالسوق الأسبوعي* اربعاء بنسليمان* لسنة 2026.

- يمكن سحب ملف طلب العروض من مكتب شسيع المداخيل بجماعة الزيايدة، ويمكن كذلك نقله الكترونيا من بوابة صفقات الدولة:
www.marchespublics.gov.ma

- حدد مبلغ الضمان المؤقت في: 150.000.00درهم (مائة وخمسون الف درهم) .

الثمن الإفتتاحي للسمسرة محدد من طرف صاحب المشروع في مبلغ: 480.000.00درهم (أربعمائة وثمانون ألف درهم) دون احتساب ض.ق.م.

- يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابق لمقتضيات المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان عام 1444 الموافق (08مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية.

ويمكن للمتنافسين:
مع مراعاة أحكام المادة 135 من هذا المرسوم المتعلقة بإيداع أظرفة وعروض المتنافسين وسحبها بطريقة إلكترونية يمكن لأظرفة المتنافسين أن:

* تودع مقابل وصل، بمكتب صاحب المشروع المبين في إعلان طلب العروض.
* توجه إلى صاحب المشروع عن طريق البريد المضمون ،مع إشعار بالتوصل.
* تسلم خلال الجلسة الى رئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

ع.س.ن/3051/إ.د

****

المملكة المغربية
المكتب الوطني للكهرباء والماء
الصالح للشرب
قطاع الكهرباء
مديرية التموينات و الصفقات
إعلان عن طلب عروض مفتوح
رقم: SR4129447
جلسة علنية

تعلن مديرية التموينات والصفقات للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء عن طلب العروض المتعلق بربط ملعب الحسن الثاني ببنسليمان بجهد 225 كيلوفولت.

الأشغال موضوع طلب العروض تشكل وحدة غير قابلة للتجزيء.

المستندات التي يتعين على المتنافسين الإدلاء بها مقررة في الفصل 10 من نظام الاستشارة.

يحدد الثمن التقديري لإنجاز الأشغال في: 72120000,00 درهم (مع احتساب الرسوم)

يحدد مبلغ الضمانة المؤقتة في: 1000000,00درهم أو ما يعادلها بالعملة الصعبة القابلة للتحويل.

- تاريخ وعنوان الاجتماع التحضيري: 2025/10/28 على الساعة العاشرة صباحا (التوقيت المحلي) بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء- القطب الصناعي، 71 شارع مولاي سليمان، الصخور السوداء.

- تاريخ زيارة الموقع: يوم 2025/10/29.

عنوان مكان الزيارة: يحدد خلال الاجتماع التحضيري

للاتصال:
* السيد هشام بن طيبي
الهاتف: 0661092859
البريد الإلكتروني:
bentaibi@onee.ma
* والسيد محمد رحماني
الهاتف: 0661054398
البريد الإلكتروني:
moh.rahmani@onee.ma

يمكن تحميل ملف الاستشارة عبر بوابة الصفقات العمومية بالعنوان الإلكتروني التالي:
https://www.marchespublics.gov.ma

وكذلك عبر:
http://www.one.ma

يمكن سحب ملف الاستشارة بالعنوان التالي: مكتب الصفقات بمديرية التموينات والصفقات للمكتب الوطني للكهرباء الماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء 65، زنقة عثمان بن عفان20000 الدار البيضاء صندوق البريد 13498 الدارالبيضاء - المغرب.

الهاتف: 0522668021(212)
الفاكس: 0522433112(212)

يسلم ملف الاستشارة مجانا.

في حالة إرسال ملف الاستشارة من طرف المكتب إلى أحد المتنافسين، بواسطة البريد ، بناء على طلب كتابي للمتعاهد وعلى نفقته، فإن المكتب غير مسؤول عن أي مشكل مرتبط بعدم التوصل بالملف.

يجب تحضير العروض طبقا لمقتضيات دفتر الحملات لملف الاستشارة و:
- تودع العروض مقابل وصل إلى مكتب الضبط لمديرية التموينات والصفقات للمكتب الوطني للكهرباء الماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء. قبل تاريخ وساعة عقد الجلسة العلنية لفتح الأظرفة
- أو ترسل عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى مكتب الضبط لمديرية التموينات والصفقات للمكتب الوطني للكهرباء الماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء قبل تاريخ و ساعة عقد الجلسة العلنية لفتح الأظرفة.
- أو تسلم إلى رئيس لجنة التحكيم عند بداية الجلسة العلنية لفتح الأظرفة.

ستعقد الجلسة العلنية لفتح الأظرفة بتاريخ 2025/11/26 على الساعة التاسعة صباحا (التوقيت المغربي) بمقر مديرية التموينات والصفقات للمكتب الوطني للكهرباء الماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء. تفتح الأغلفة في آن واحد.

للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الاتصال بمصلحة مشتريات مشاريع الإنتاج بمديرية التموينات والصفقات للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الكهرباء. العنوان: 65، زنقة عثمان بن عفان 20000 الدارالبيضاء صندوق البريد 13498 الدار البيضاء المغرب.

الهاتف: 212522668359
الفاكس: 0522433112

أو عبر البريد الالكتروني:
jafire@onee.ma

يمكن تحميل نظام مشتريات المكتب وكذا الدفاتر العامة عبر بوابة:
http://www.one.ma/ (Rubrique Fournisseurs-Textes réglementaires et techniques)

ع.س.ن/3052/إ.د

المملكة المغربية
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
المديرية الجهوية لفاس-مكناس
المديرية الإقليمية للحاجب
المستشفى الإقليمي الحاجب

إعلان عن طلب عروض مفتوح وطني
رقم CHP/ELH/ 24/2025
(جلسة عمومية)

في يوم 2025/11/03 على الساعة العاشرة صباحا سيتم في مقر مكتب الصفقات بالمستشفى الاقليمي الحاجب فتح الأظرفة بطلب العروض مفتوح وطني بعروض أثمان لأجل " تغليف أو تكسية بالجيرفلكس للارضية التابعة للمصالح للمركز الاستشفائي الإقليمي بالحاجب

يسحب ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة صفقات الدولة من العنوان الإلكتروني التالي:
www.marchespublics.gov.ma

- حدد تقدير التكلفة في: 96 600.00 درهم (ستة وتسعون ألف و ست مائة درهم)
- ومبلغ الضمان المؤقت في: 1 900.00 درهم (الف و تسع مائة درهم)

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابق لمقتضيات المواد من 30 الى 34 من المرسوم رقم 2-22-431 المتعلق بالصفقات العمومية.

يجب علي المتنافسين إيداع ملفاتهم بطريقة إلكترونية ببوابة الصفقات العمومية www.marchespublics.gov.ma

يجب إيداع الوثائق التقنية التي يتطلبها ملف المناقصة لدى مكتب الصفقات التابع للمستشفى الاقليمي الحاجب في موعد أقصاه يوم العمل السابق لتاريخ فتح العروض أو تسليمها مباشرة إلى رئيس لجنة فتح الاضرفة. ويجب أن يكون هذا الظرف مغلقًا ومُؤشرًا عليه بوضوح "المستندات التقنية". يمكن تقديم الوثائق التقنية إلكترونيا عبر العنوان --www.marchespublics.gov.ma في الظرف: الملف الإداري والتقني.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 9 من نظام الاستشارة

ع.س.ن /3054/إد

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية

مدير النشر والتحرير
عبد الحميد جماهري

السكرتير العام للتحرير
سعيد منتسب

الموقع الالكتروني:
www.alittihad.press.ma
البريد الالكتروني: Jaridati1@gmail.com
الثمن: أربعة دراهم
AL ITTIHAD ALICHTIRAKI
BELGIQUE ET FRANCE PRIX 0,37 EURO

عمر بن جلون
1936
18 -12- 1975
شهيد صحافة
الاتحاد الاشتراكي

هيئة التحرير

- عبد النبي الموساوي
- محمد رامي
- جلال كندالي
- محمد دهنون
- العربي رياض
- إدريس البعقيلي
- عماد عادل
- حفيظة الفارسي
- خديجة مشتري
- سهام القرشاوي
- إبراهيم العماري
- عبد العزيز بلبودالي
- عزيز الساطوري
- محمد الطالبي
- المصطفى الإدريسي
- عبد الصمد الكباص

التحرير - الادارة - المالية - التوزيع - الاشتراكات - الاشهار

33 زنقة الأمير عبد القادر - الدار البيضاء -
الهاتف: 0522.61.94.00خطوط مشتركة
فاكس التحرير: 0522.62.28.10
الترقيم الدولي: 0581030
رقم الايداع القانوني 83 - 14

الطبع: مطبعة دار النشر المغربية 13 - 5 زنقة الجندي توفيق عبد القادر - الدار البيضاء الهاتف: 0522.62.15.02
■ قسم الاشهار44 شارع الجيش الملكي الطابق الثالث الدار البيضاء
الهاتف: 0522.31.00.62 الفاكس: 0522.31.28.10
■ قسم الاشهار33 زنقة الامير عبد القادرالدار البيضاء
الهاتف: 0522.61.94.00 الفاكس: 0522.61.15.80
Jaridatipub@yahoo.fr

المكاتب الجهوية
■ مكتب الرباط: 10 زنقة زحلة
الهاتف: 0537.72.24.91 - الفاكس: 0537.70.46.19
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب تطوان: شارع ولي العهد اجدير العمارة 4، رقم 2 - تطوان
الهاتف: 0539.96.15.30
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب مراكش: عمارة جزود - شارع يعقوب المنصور جليز - مراكش
الهاتف: 0524.44.88.66 - الفاكس: 0524.44.88.66
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب اسفي: 8 ساحة محمد الخامس اقامة اطلس
الهاتف: 0524.62.33.60 - الفاكس: 0524.62.33.60
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب وجدة: إقامة الزرقطوني الطابق الثاني شارع الزرقطوني
الهاتف: 0536690903 - الفاكس: 0536710765
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب طنجة: 70 شارع المقاومة إقامة أونوفرسال رقم 12
الهاتف0539.94.31.11
الفاكس: 0539.94.31.07
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب مكناس: 1 شارع موريطانيا مركز التجاري سيليكت رقم 6
الهاتف: 0535.52.08.86
الفاكس: 0535.40.23.59
Jaridati1@Gmail.com
■ مكتب فاس: 79 شارع الموحدين الطابق الثالث
الهاتف: 05.35.65.26.55
Jaridati1@Gmail.com

رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة ع.ح.ي 022 - 05

توزيع: سبريس

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

إعداد: أبو سلمى

abousalma10@gmail.com

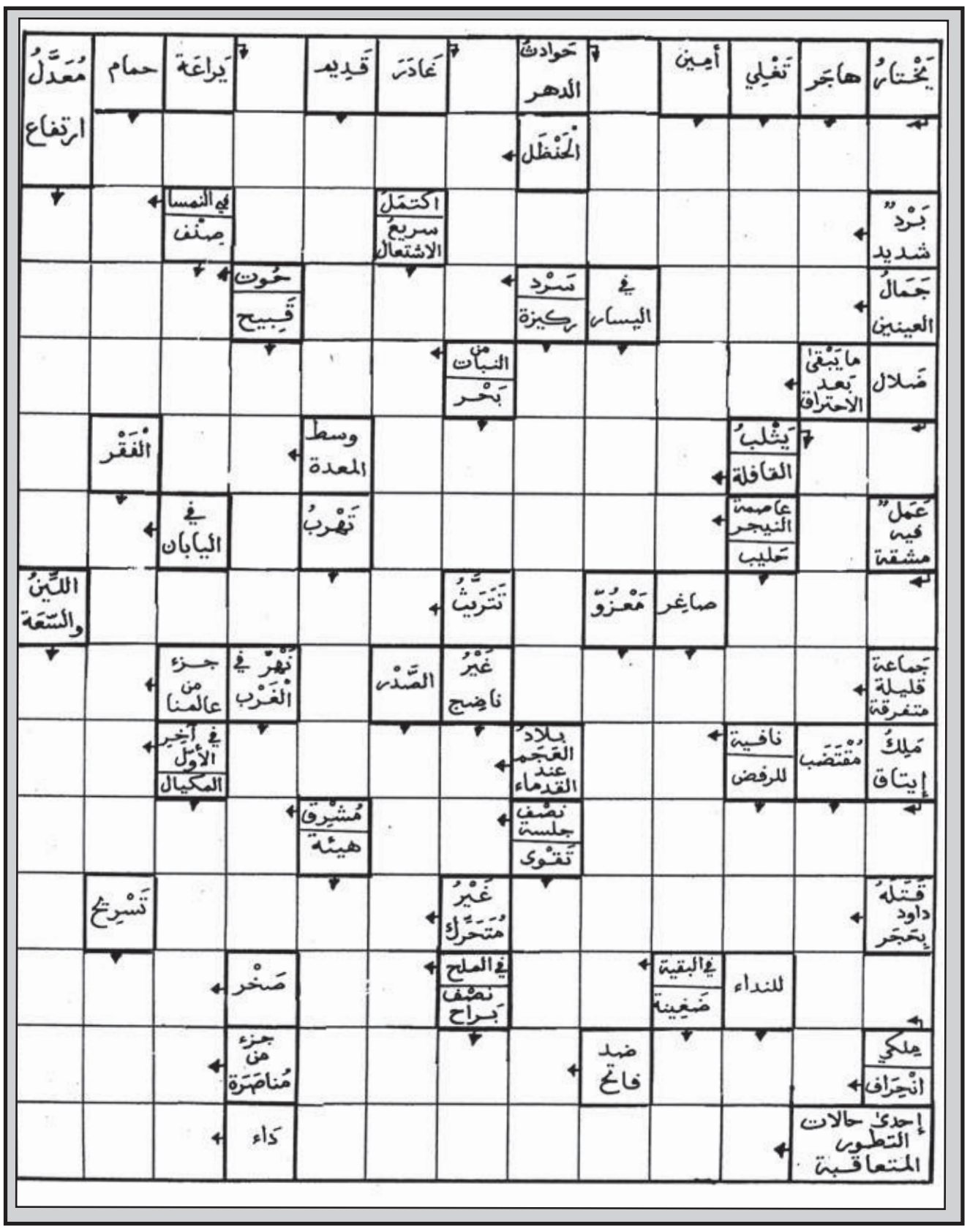

الشبكة المزدوجة

أبو سلمى

هذه شبكة ثنائية اللغة، فالتعاريف بالفرنسية أمّا الحلول المطلوبة فهي بالعربية...
نرجو، إذن، أن تكون هذه «الازدواجية» مصدرا للتسلية المفيدة وللفائدة المسلية...

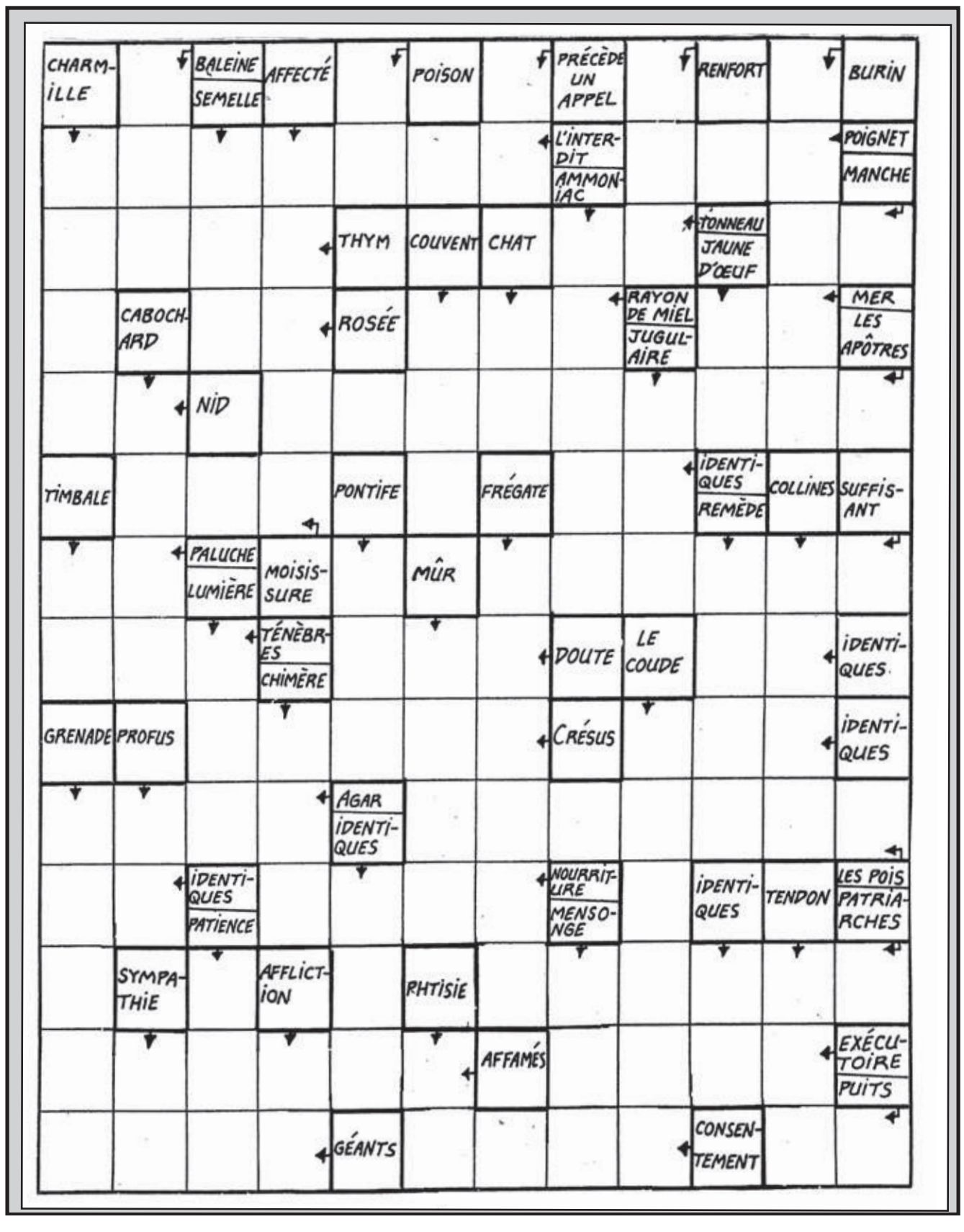

سودوكو سهلة

2	5	6		3	1		7	8
8				7			6	
		3		6				
	2	7	3	5	4			1
3				8				2
6			7	2	9	3	4	
				4		8		
	7			1				6
4	3		6	9		1	5	7

سودوكو متوسطة

	8			4		5	2	
			6					3
4			8		5			
8				3		7	9	
2	6						1	4
	3	1		6				2
			7		8			9
7					6			
	9	2		1			7	

سودوكو صعبة

9					3			
5	3		8	1				
			9			5	4	
		3		9			7	
7		6	3		5	1		4
	5			4		2		
	4	1			8			
				6	9		8	2
			5					7

حل سودوكو سهلة

4	7	9	1	3	6	5	8	2
5	8	2	4	7	9	3	1	6
6	3	1	8	5	2	4	7	9
9	1	7	5	2	8	6	4	3
8	2	4	9	6	3	1	5	7
3	5	6	7	4	1	2	9	8
2	9	8	6	1	4	7	3	5
1	6	5	3	9	7	8	2	4
7	4	3	2	8	5	9	6	1

حل سودوكو متوسطة

5	1	4	8	3	9	7	2	6
2	9	8	6	7	4	5	3	1
7	6	3	2	1	5	8	9	4
3	7	6	9	4	8	1	5	2
9	8	5	1	2	3	6	4	7
4	2	1	5	6	7	3	8	9
6	5	9	4	8	1	2	7	3
8	3	2	7	9	6	4	1	5
1	4	7	3	5	2	9	6	8

حل سودوكو صعبة

6	2	3	1	4	8	9	7	5
5	7	8	2	9	6	3	1	4
9	4	1	5	3	7	2	6	8
8	6	2	7	5	4	1	3	9
4	3	7	9	8	1	6	5	2
1	9	5	3	6	2	4	8	7
7	8	4	6	1	9	5	2	3
2	5	6	4	7	3	8	9	1
3	1	9	8	2	5	7	4	6

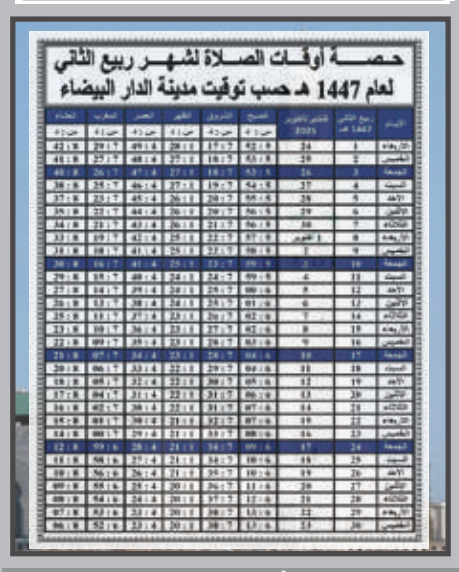

حل المسهمة

حل الشبكة المزدوجة

رجاء بني ملال يقيل المدرب عبد الإله صابر و يتعاقد مع محمد العلوي الإسماعيلي

أ – عبد العاطي

بعد إقالة المدرب عبد الإله صابر ، تعاقد فريق رجاء بني ملال مع المدرب محمد العلوي الإسماعيلي. فريق عين أسردون انفصل عن المدرب صابر بالتراضي احتراما لبنود العقد الذي وقعه معه رئيس شركة الفريق آنذاك عبد العزيز حاتم قبل استقالة جماعية لمكتب الشركة قبل بداية بطولة هذا الموسم. وينص بند الانفصال على تمكين المدرب عبد الإله صابر من راتب شهري إضافي فقط.

اما المدرب الجديد محمد العلوي الإسماعيلي و الذي سبق له أن درب الفريق الملالي قبل بضعة مواسم ، فقد باشر أول حصة للتداريب بالملعب الشرفي ببني ملال يوم الأربعاء الأخير في انتظار توقيع العقد مع رئيس اللجنة المؤقتة عبد النبي حلماوي الذي سيطلب ترخيصا من طرف الجامعة الملكية لكرة القدم لتوقيع العقد بحكم عدم توفر الفريق على مكتب للشركة.

و يرى بعض المتتبعين بأن إقالة المدرب صابر بعد مرور دورتين فقط قد يعتبر قرارا متسرعا رغم تعرض الفريق لهزيمتين متتاليتين. الأولى كانت أمام فريق النادي القنيطري بمدينة القنيطرة بثلاثة اهداف مقابل هدف واحد ، و الثانية أمام فريق اتحاد تيزنيت خارج الميدان كذلك بحصة هدفين نظيفين. بالمقابل يعتبر البعض الآخر قرار الإقالة منطقيا باعتبار أن الفريق إضافة إلى الهزيمتين المتتاليتين فإنه لا يقدم أداء مقنعا أو مبشرا بتطور إيجابي مستقبلا. وهناك رأي ثالث يؤكد بأن الخلل يوجد في جودة اللاعبين بحكم أن معظمهم مجلوبون من فرق الهواة، و يصعب عليهم التأقلم بشكل سريع مع مستوى البطولة الاحترافية الثانية.

أما على مستوى التدبير الإداري فإن مجموعة الرئيس حلماوي تواصل تنزيل مخطط العمل الذي قدمته للنهوض بالفريق ، بالاعتماد على هيكلة احترافية تشمل مختلف المستويات . انطلاقا من اقتناء مقر جديد للفريق يتوفر على مختلف وسائل التسيير الإداري الحديث ، مرورا باصلاح الملعب و كذا فتح باب الانخراط لتشكيل مكتب جديد للجمعية و مكتب جديد للشركة.و بالتوازي فإن الجماهير المحبة للفريق تطمح بالاساس إلى عودة الفريق الى التألق ضمن مجموعة الصفوة. فهل سيتوفق رئيس اللجنة المؤقتة في الجمع بين الحسنيين؟

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

المنتخب الوطني يختتم التصفيات بمواجهة الكونغو سعيا للحفاظ على سلسلة اللاهزيمة وتعزيز موقعه بين الكبار

الاتحاد الاشتراكي

يستعد المنتخب الوطني المغربي لخوض آخر لقاء له في التصفيات الإفريقية المؤهلة إلى مونديال 2026، حين يستضيف منتخب الكونغو على أرضية ملعب الأمير مولاي عبد الله بالعاصمة الرباط يوم غد الثلاثاء 14 أكتوبر. هذا اللقاء يأتي بعد فوز الأسود على البحرين في ودية أشركت منتخبا مكونا من عناصر مزيجة بين الخبرة والشباب، وهو اختبار كبير يخيم عليه الطابع الفني والرسالة المعنوية.

الناخب وليد الركراكي قرر فتح تدريبه أمام وسائل الإعلام يومه الاثنين، ابتداء من الساعة السابعة مساء، وتمنح الوسائل المعتمدة أول ربع ساعة لتغطية الحصة، قبل أن يُغلق الباب أمام الكاميرات لاستكمال العمل الفني داخل الملعب. هذه الخطوة ليست فقط استعراضا شفّافا، بل إعلان عن أن المعركة القادمة ليست بروفة، بل خطوة احترافية في مسار بناء فريق يطمح إلى التميز في الاستحقاقات المقبلة.

في مواجهة المغرب مع البحرين، ظهر التوازن الدفاعي كعنوان بارز. تألّق بونو في الحراسة، واعتمدت دفاعية على رباعي ماسينا – اليميق – بلعمري ، مع أدوار مساندة من الجانبين. الهجمة الضاغطة المغربية سيطرت في أغلب فترات اللقاء، لكن تسجيل الهدف انتظر حتى اللحظات الأخيرة حين استغل اليميق كرة ثابتة بنجاح، ليحسم اللقاء بفوز بسيط لم يكن مقنعا .

لكن هذا الأداء كشف أيضا عن بعض النقاط التي لا بد أن يهتم بها الركراكي وفريقه. الخط الأمامي افتقر إلى الفاعلية العالية في المراحل التنظيمية للهجوم، وظهر تردد في بعض الفترات في التمرير داخل مربع الخصم. التغيير بين الهجوم المنتظم والاعتماد على الكرات العرضية لم يُفعل دائما بالشكل المطلوب، مما قد يجعل المهمة أصعب أمام دفاع منظم مثل الكونغو.

وسط الملعب بدا «جدارًا مزدوجًا» من الاستقرار والتنظيم، حيث لعبت الأدوار الهجومية والمساندة دورها في الحفاظ على التوازن بين المحافظة على التقدم والهجوم المضاد. لكن المختبر الحقيقي سيظهر أمام الكونغو، التي قد تختبر قدرة المغرب على التنظيم في الدفاع، والتحولات السريعة في الهجوم.

من الناحية المعنوية، تُشكل مباراة الكونغو فرصة لاستعادة الانسجام وإعطاء إشارات واضحة للجماهير بأن الفريق لم يستكن بعد، بل يواصل التطلع إلى مزيد من التطوير. فبعد حسم التأهل مبكرا، فإن التحدي الحقيقي يكمن في المحافظة على الحافز، وعدم الانتكاس أمام خصم قد لا يكون في أفضل حالاته، لكنه يملك دوافع لإثبات الذات.

الكونغو، على جهة أخرى، قد لا تكون ضمن المنافسة حاليا، لكنها خصم منظم بدنيا، ولا يقل في الطموح عن أي فريق يواجه المغرب داخل القارة. الرباط ستكون ساحة اختبار حقيقي للهياكل الدفاعية، وللفاعلية الهجومية التي يجب أن تتجاوز مجرد العرضيات أو الكرات الثابتة.

وبالتالي فإن مواجهة الكونغو ليست مجرد مرحلة ختامية لتصفيات ناجحة، بل محطة لتأكيد الهوية والاستمرار في المسار.

الفرصة سانحة أمام الركراكي لأن يُظهر من خلالها أنه لا يترك التفاصيل الصغيرة، وأنه يراهن على جيل يوازن بين الخبرة والطموح. النصر أو الأداء الجيد سيكونان رسالتين: إلى المنافسين بأن المغرب ما زال مرجعية، وإلى الجمهور بأن المنتخب يعتني بكل زاوية فنّية، لا يُترك فيه شيء للصدفة.

وإلى جانب البعد التقني، يحمل لقاء الكونغو رهانا رمزيا لا يقل أهمية، يتمثل في سعي المنتخب الوطني إلى مواصلة سلسلة مبارياته دون هزيمة، التي تجاوزت عتبة الخمس عشرة مباراة متتالية، ليصبح ضمن أفضل المنتخبات استقرارا على الصعيد العالمي، إلى جانب إسبانيا التي تتصدر قائمة المنتخبات ذات السلسلات الإيجابية الأطول في الفترة الأخيرة. هذا المعطى الإحصائي، وإن كان ذا طابع رمزي، فإنه يعكس صلابة المنظومة الدفاعية والانضباط التكتيكي الذي ميز أداء الأسود منذ مونديال قطر، كما يجسد عقلية التنافس المستمر التي حرص وليد الركراكي على ترسيخها في المجموعة، مهما كانت طبيعة الخصم أو أهمية المباراة. فالاستمرارية في تحقيق النتائج الإيجابية تمنح المنتخب ثقة إضافية وتؤسس لثقافة الانتصار، وهي سمة الفرق الكبرى التي لا تكتفي بالتأهل بل تسعى إلى ترسيخ موقعها ضمن الصفوة الكروية.

أخبار الساحة

مونديال الشيلي لأقل من 20 سنة ..

الأرجنتين تتأهل إلى نصف النهائي بفوزها على المكسيك (2-0)

تأهل المنتخب الأرجنتيني إلى نصف نهائي كأس العالم لكرة القدم لأقل من 20 سنة المقامة حاليا في الشيلي، عقب فوزه على نظيره المكسيكي بنتيجة (2-0)، في المباراة التي جمعتهما، ليلة السبت إلى الأحد، على أرضية الملعب الوطني خوليو مارتينيز برادانوس بسانتياغو.

وسجل هدفي المنتخب الأرجنتيني كل من ماهر كاريزو (د 9)، وماتيو سيلفيتي (د 56).

وأشهر حكم المباراة المغربي، جلال جيد، البطاقة الحمراء في وجه لاعبي المنتخب المكسيكي دييغو أوتشوا (د 90 + 2)، وتاهييل خيمينيز (د 90 + 6).

وسيواجه الأرجنتينيون، في نصف النهائي، المنتخب الكولومبي، يوم الأربعاء المقبل (00 بتوقيت المغرب) بالملعب الوطني خوليو مارتينيز برادانوس بسانتياغو.

كولومبيا تهزم إسبانيا (3-2) وتتأهل إلى المربع الذهبي

تمكن منتخب كولومبيا من التأهل إلى نصف نهائي كأس العالم لأقل من 20 سنة المقامة أطوارها في الشيلي، عقب فوزه المثير على نظيره الإسباني بنتيجة(3-2) ،في مباراة التي جمعت بينهما مساء اليوم السبت على أرضية ملعب فيسكال بمدينة تالكا (255 كلم جنوب سانتياغو) .

و انهى المنتخب الكولومبي الشوط الأول متقدما بهدف دون رد ،وقعه المهاجم الأوسط نيسير فياريال في الدقيقة 38 .

و في الشوط الثاني نجح المنتخب الإسباني في تعديل الكفة عبر متوسط الميدان ريان بلعيد في الدقيقة الـ57، ليعود بعد ثلاثة دقائق ويسجل هدف التقدم في الدقيقة 60 بواسطة الجناح يان فيرجيلي.

و استغل المتألق فياريال تهاون الدفاع الاسباني ليحرز هدف التعادل لصالح «الكافيتيروس» في الدقيقة الـ65، قبل أن يقلب الطاولة على المنتخب الاسباني بتوقيعه هدف الانتصار في الدقيقة الـ89.

وسيواجه المنتخب الكولومبي في نصف النهائي المتأهل عن المواجهة القوية بين الأرجنتين و المكسيك، والتي ستجرى صباح الغد (00:00 غرينيتش 1+)، وسيقودها الحكم المغربي جلال جيد.

بلال الخنوس.. موهبة مغربية تتألق في البوندسليغا

أكد الموقع الإخباري الرياضي البلجيكي «فوتبال بريمير» أن اللاعب الدولي المغربي بلال الخنوس، الذي انضم حديثا إلى نادي شتوتغارت الألماني، يعد كأحد أبرز اكتشافات هذا الموسم في الدوري الألماني (البوندسليغا).

وأضاف الموقع البلجيكي الناطق بالهولندية والمتخصص في كرة القدم أن النجم المغربي الشاب، الذي تلقى تكوينه بأكاديمية نادي جينك البلجيكي، سرعان ما تألق مع أجواء الدوري الألماني، حيث قدم عروضا مميزة ونجح في تسجيل ثلاثة أهداف خلال أقل من شهر واحد.

في دوري يبدو وكأنه مناسب له تماما، يبرز بلال الخنوس بفضل حس تهديفي متطور وإبداع متواصل، يشير موقع «فوتبال برومير»، موضحا أن اللاعب المغربي يسهم بشكل مباشر في نجاحات فريق شتوتغارت، الذي يحتل حاليا المركز الرابع برصيد 12 نقطة من أصل 18.

ولفت المصدر ذاته أن تجربة الخنوس في الدوري الإنجليزي الممتاز ثم في البوندسليغا صقلت أسلوب لعبه، وعززت نجاعته الهجومية ودوره كصانع ألعاب مله م.

يبدو أن بلال الخنوس قد وجد في ألمانيا البطولة التي تتناسب أكثر مع مؤهلاته التقنية ورؤيته في اللعب، وفق ما أكدته المجلة، مشيرة إلى أن تألقه يتواصل أيضا مع المنتخب الوطني المغربي، مما يعكس نضجا تكتيكيا متزايدا في أدائه.

كأس العالم للسيدات لأقل من 17 سنة (المغرب 2025)..

لائحة مغينية تراهن على الجيل الجديد

الاتحاد الاشتراكي

قبل أيام قليلة من انطلاق كأس العالم للسيدات لأقل من 17 سنة، التي يحتضنها المغرب من 17 أكتوبر إلى 8 نونبر 2025، كشف المدرب أنوار مغينية عن اللائحة النهائية للمنتخب الوطني، التي تضم 21 لاعبة يمثلن الجيل الجديد من المواهب الصاعدة في كرة القدم النسوية المغربية.

وجاءت اللائحة مزيجاً بين لاعبات محليات وأخريات محترفات بالخارج، أبرزهن ميساء باها، المحترفة بنادي برشلونة الإسباني وابنة مدرب منتخب الذكور لأقل من 17 سنة نبيل باها، والتي تعد أصغر لاعبة في البطولة بعمر 14 سنة فقط، في مؤشر على الرهان على العناصر الشابة الواعدة.

وسيخوض المنتخب المغربي غمار المونديال ضمن المجموعة الأولى إلى جانب البرازيل، إيطاليا، وكوستاريكا، حيث يفتتح المنافسة بمواجهة قوية أمام المنتخب البرازيلي يوم الجمعة المقبل على الساعة الثامنة مساء بالملعب الأولمبي بالرباط، الذي سيحتضن مباريات هذه المجموعة، إلى جانب أكاديمية محمد السادس بسلا التي ستستضيف جزءاً من اللقاءات.

وتضم اللائحة النهائية ثلاث حارسات مرمى هن أحلام بوخورب، هناء المقدم، وسلمى الساهل، فيما يتكون خط الدفاع من إيمان ديان، أنيسة حمداني، ميسان فركوس، ليلى بوسحابة، مريم رحمون، هبة يوسفي، ونهاد الغاشي. أما خط الوسط فيضم سيليا بوزمان، إينايا كحلاوي، إسراء الرضواني، كوثر أزراف، رميساء إحسان، وجناح الشافني، بينما يقود الهجوم كل من أمانة الكرادي، صونيا أباجيو، دنيا المصمودي، سارة الحجوطي، وميساء باها.

وقد سبقت هذه المرحلة النهائية معسكرات إعداد مكثفة خاضتها العناصر الوطنية في الرباط وسلا، تخللتها مباريات ودية أمام منتخبات إفريقية وأوروبية، ركز خلالها الطاقم التقني على رفع الجاهزية البدنية والانسجام الجماعي. وعبّر المدرب مغينية عن تفاؤله بقدرة هذا الجيل على تقديم أداء مشرف، مؤكداً أن الهدف يتجاوز المشاركة الرمزية إلى التنافس الحقيقي على المراتب المتقدمة.

ولا تقتصر أهمية البطولة على بعدها الرياضي فقط، بل تمثل أيضاً حدثاً تنظيمياً يعزز صورة المغرب كوجهة رياضية عالمية قادرة على احتضان كبرى التظاهرات، بعد نجاحه في تنظيم كأس إفريقيا للسيدات 2022 وكأس العالم للأندية.

وبينما تترقب الجماهير المغربية انطلاقة المونديال، تبقى مشاركة لبؤات الأطلس الصغيرات عنواناً لمرحلة جديدة في مسار الكرة النسوية الوطنية، التي تواصل صعودها بثبات نحو العالمية بفضل رؤية طموحة ودعم مؤسساتي متواصل من الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.